

# مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين

ماركيه شوميروس



مخلفات العنف:  
انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية  
الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين

ماركيه شوميروس

 Government of Canada  
Gouvernement du Canada

 HM Government

  
NORWEGIAN MINISTRY  
OF FOREIGN AFFAIRS

Danida  


# حقوق النشر

نشر في سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

© مسح الأسلحة الصغيرة – المعهد العالي للدراسات الدولية، جنيف ٢٠٠٨

طبعة أولى يونيو/حزيران ٢٠٠٧

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة اصدار أي جزء من هذا المطبوع أو تخزينه في نطاق نظام استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل من دون إذن خطي مسبق من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما يسمح به القانون بوضوح أو بموجب شروط متفق عليها مع المنظمة المناسبة لاستنساخ الصور. ترسل الاستفسارات المتصلة بإعادة الاصدار الذي يخرج عن النطاق المبين أعلاه إلى مدير المطبوعات، مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان التالي.

Small Arms Survey

Graduate Institute of International and Development Studies

Avenue Blanc 47

Geneva 1202

Switzerland

تحرير: اميل ليبرون

تدقيق الطبعة: اميلي والمزلي

رسم الخرائط: ماب غرافيكس

طباعة في أوبتما وباللاتينو ريتشارد جونز، اكساييل: خدمات تصميم وتحرير

rick@studioexile.com

طباعة Nbmedia في جنيف – سويسرا

رقم الإيداع الدولي ISBN 2-8288-0096-2

# مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية بجنيف سويسرا. وهو مصدر دولي أساسي يوفر المعلومات للعموم في جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة، كما أنه مركز موارد للحكومات وصنّاع القرار والباحثين والنشطين.

تقوم وزارة الشؤون الخارجية للفيدرالية السويسرية بدعم هذا المشروع، الذي انطلق العام ١٩٩٩، كما تقوم حكومات كندا، فنلندا، فرنسا، هولندا، النرويج، السويد، والمملكة المتحدة بتقديم مساعدات متواصلة. ويعبر المسح عن امتنانه للدعم الخاص بمشاريع حالية وسابقة الذي قدمته استراليا، بلجيكا، الدنمارك، ونيوزيلندا. كما تلقى المشروع دعماً مالياً آخر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وشبكة جنيف الأكاديمية الدولية ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام لأغراض إنسانية. يتعاون مشروع مسح الأسلحة الصغيرة مع معاهد بحوث ومنظمات غير حكومية في بلدان عديدة من العالم، منها البرازيل، كندا، جورجيا، ألمانيا، الهند، إسرائيل، الأردن، النرويج، الاتحاد الروسي، جنوب إفريقيا، سريلانكا، السودان، السويد، تايلندا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

مسح الأسلحة الصغيرة

معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية

Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland 47

تلفون: +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧

فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٣٢ ٢٧٣٨

البريد الإلكتروني: [sas@smallarmssurvey.org](mailto:sas@smallarmssurvey.org)

الموقع الإلكتروني: [www.smallarmysurvey.org](http://www.smallarmysurvey.org)

# مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

إن التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان مشروع من ثلاثة أعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٨) أجراه مسح الأسلحة الصغيرة، وهو مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية. وُطور هذا التقييم بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء من المنظمات غير الحكومية الدولية. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة وتجريبية والعمل على تعميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) على دعم مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ومشروع إصلاح القطاع الأمني (SSR) وعمليات مراقبة الأسلحة لتعزيز الأمن.

ويضطلع بـHSBA فريق متعدد الاختصاصات من المختصين في شؤون المنطقة وفي الصحة العامة والأمن، يعمل على تحليل مواقع توزع العنف المسلح في جميع أنحاء السودان ويقدم النصح السياسي الضروري للتصدي لحالة انعدام الأمن.

أوراق عمل HSBA تقارير تأتي في وقتها المناسب وسهلة الاستخدام عن أنشطة البحوث الحالية باللغتين الإنجليزية والعربية. وستركز أوراق العمل التي ستصدر في المستقبل على مسائل شتى مثل الضحايا، الاحساس بالأمن، الجماعات المسلحة الأخرى، والتدابير الأمنية المحلية المتصلة باستخدام الأسلحة الصغيرة. ويصدر المشروع أيضاً سلسلة من تقارير السودان.

يلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان دعماً من لدن صندوق السلام العالمي والأمن التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية ومنتدى المملكة المتحدة لمنع الصراع في العالم ووكالة التنمية الدولية الدنمركية ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية.

للمزيد من المعلومات اتصل بـ:

كلير مكفوي

منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

Small Arms Survey

Avenue Blanc 47

Geneva, Switzerland 1202

البريد الإلكتروني: [claire.mcevoy@smallarmssurvey.org](mailto:claire.mcevoy@smallarmssurvey.org)

الموقع الإلكتروني: [www.smallarmssurvey.org/sudan](http://www.smallarmssurvey.org/sudan)

## المحتويات

٨	نبذة عن المؤلف
٩	شكر وامتنان
١٠	ملخص
١١	مصطلحات ومختصرات
١٤	١. مقدمة ونتائج رئيسية
١٦	٢. الجغرافيا والموارد
١٨	٣. علاقة الاستوائيين بجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) وحكومة جنوب السودان (GoSS)
٢٦	٤. علاقة الاستوائيين بحكومة السودان (GoS) وحزب المؤتمر الوطني (NCP)
٢٩	٥. انعدام الأمن في ولايتي شرق الإستوائية والإستوائية الوسطى
٤٢	٦. شرطة وأمن
٤٤	٧. تدفق الأسلحة
٤٦	٨. نزع السلاح
٥٠	٩. العناصر المسلحة في الولايتين
٦٧	١٠. خاتمة: نحو بيئة آمنة
٦٩	الحواشي
٧٥	ثبت المراجع

## نبذة عن المؤلف

ماركيه شوميروس طالبة دكتوراه في معهد الدراسات التنموية (DESTIN) التابع لمدرسة لندن للاقتصاد. لقد أنجزت شوميروس دراسات، اعتماداً على بحوث في شمال أوغندا وجنوب السودان، لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وباكت سودان (Pact Sudan). ونظراً لتخرجها صحفية من مدرسة الخريجين للصحافة التابعة لجامعة كولومبيا، فقد عملت ١٥ سنة في وكالات إعلامية دولية في ألمانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

## شكر وامتنان

وهيني الكثير من الأشخاص في السودان وقتهم وما تحلو به من عمق البصيرة. وأنا مدينة لكل من بذل وقتاً من أجل أن يشركوني بما في حوزتهم من معارف وعمق بصيرة وتجارب. كما أريد أن أشكر تابان ألفريد على ما قدمه لي من دعم لوجستي وترجمة في إقليم الاستوائية. أنا مدينة أيضاً لمن قام بمراجعة ورقة العمل هذه وكذلك لكثير مكفوي واميلي ليبرن من مسح الأسلحة الصغيرة على تعليقاتهما ودعمهما لي ابان قيامي بالبحث لورقة العمل هذه.

## مصطلحات ومختصرات

جمهورية إفريقيا الوسطى	<b>CAR</b>
ولاية الإستوائية الوسطى	<b>CES</b>
الصدوق الإنساني المشترك	<b>CHF</b>
فريق رصد وقف الأعمال العدوانية	<b>CHMT</b>
اتفاق السلام الشامل	<b>CPA</b>
الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة	<b>CSAC</b>
نزح السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	<b>DDR</b>
جمهورية الكونغو الديمقراطية	<b>DRC</b>
قوة دفاع الاستوائية	<b>EDF</b>
ولاية شرق الاستوائية	<b>EES</b>
اتفاق السلام النهائي	<b>FPA</b>
حكومة السودان	<b>GoS</b>
حكومة جنوب السودان	<b>GoSS</b>
حكومة أوغندا	<b>GoU</b>
دستور جنوب السودان الانتقالي	<b>ICSS</b>
المشرد داخلياً	<b>IDP</b>
الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية	<b>IGAD</b>
المنظمة الدولية للهجرة	<b>IOM</b>
الوحدة المشتركة/المدمجة	<b>JIU</b>
حركة/جيش الرب للمقاومة	<b>LRA/M</b>
حزب المؤتمر الوطني	<b>NCP</b>
قوات دفاع بيبور	<b>PDF</b>
قنبلة يدوية ذات دفع صاروخي	<b>RPG</b>
القوات المسلحة السودانية	<b>SAF</b>
حركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)	<b>SPLM/A</b>
القوات المسلحة السودانية	<b>SAF</b>
لجنة نزح السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان	<b>SSDDRC</b>
قوات دفاع جنوب السودان	<b>SSDF</b>

لعبت ولايتا شرق الإستوائية والإستوائية الوسطى دورين مميزين في الحربين الأهليتين السودانييتين، التي ما برحت آثارهما تتردد حتى يومنا هذا. إن انعدام الأمن الواسع النطاق في الوقت الحالي، المتخذ شكل نزاع قبلي أو نزاع على الموارد، وأنشطة المجموعات المسلحة، والعنف الإجرامي، كل هذا ينبع إلى حد كبير من التحالفات المتقلبة والنزاع الجنوبي – الجنوبي وتسييس المجموعات المسلحة خلال الحرب الأهلية الثانية وما تخلف عنها من آثار. ولا يمكن استيعاب هذه التحديات وآثارها المترتبة على تنفيذ اتفاقية السلام الشامل، إلا بتفحص التاريخ الإنساني والسياسي والاقتصادي للإستوائيين وعلاقتهم بحكومة السودان وجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان. وبفعل ذلك تبرز هذه الورقة ديناميات العنف وتجلياته المباشرة، وينبغي معالجة كلا الأمرين إذا ما أريد تحسين الأمن البشري.



## ١. المقدمة والنتائج الرئيسية

على مدى الحربين الأهليتين في السودان (١٩٥٦ - ١٩٧٢ و ١٩٨٣ - ٢٠٠٥)، مرت الكثير من مناطق الجنوب وما يسمى "المناطق الانتقالية"، بمنازعات متوازية محلية متعددة ما برحت مخلفاتها تمارس تأثيراً حتى الوقت الحاضر على الأمن البشري. فاتفاقية السلام الشامل (CPA) الموقعة في شهر كانون الثاني/يناير سنة ٢٠٠٥ لم تعالج بشكل كاف الأسباب والديناميات الكامنة وراء هذه العداوات، وبمرور الوقت تسيست معظم المنازعات المحلية في جنوب السودان، تدريجياً، وانجرت شيئاً فشيئاً حتى غدت جزءاً من الصراع العام بين الشمال والجنوب أو بين المصالح الجنوبية المتبارية.

عانت ولايتا شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى أكثر من غيرهما من هذه المنازعات، إذ استحالنا خلال الحربين الأهليتين بؤرتين أساسيتين من بؤر الصراع السوداني الداخلي، وتعرضتا، علاوة على تلك الصراعات الداخلية، إلى عنف قادم عبر الحدود من أوغندا وكينيا، فضلاً عن المشاحنات السياسية مع أوغندا. وما فتئت الصدمات العنيفة شائعة في الولايتين حتى اليوم تؤثر فيها عداوات سياسية قديمة وجديدة تفاقمها أشد تفاقم الحيابة المدنية الواسعة الانتشار للأسلحة الصغيرة. ومثلما توصلت مؤخراً كل من بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) ولجنة السلام في جنوب السودان إليه من استنتاج، فإن معالجة كل من "تواتر الصراعات" و"صخامة القدرة العسكرية وتمظهرها" تحظى بأهمية قصوى في كل جهد لبناء السلام في الولايتين الاستوائيتين (بعثة الأمم المتحدة في السودان وآخرون، ٢٠٠٧، ص ١).

هذه التحديات الأمنية تطرح مشاكل على تنفيذ اتفاقية السلام الشامل وعلى حكومة جنوب السودان الوليدة، فانهدام أي تحسن ملحوظ في الأمن منذ سنة ٢٠٠٥ عمل على ابعاد الأهالي كثيراً عن حكوماتهم المحلية والاقليمية، وفاقم الشعور بالعداوات المستحكمة التي يحملها العديد من الاستوائيين للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) منذ الأيام الأولى للحرب الأهلية الثانية، وتكتسب هذه الديناميات، بشكل خاص، أهمية بالغة في الانتخابات الوطنية والبرلمانية والمجلس الولائي والمحلي لسنة ٢٠٠٩ عملاً باتفاقية السلام الشامل.

توجز هذه الورقة خلفية انهدام الأمن الحالي وسياقه في ولايتي شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى، مركزة لِمَ هاتان الولايتان هما محل تنازع سياسي شديد ولِمَ هما يندران في داخلهما بإمكانية وقوع نزاع عنيف على نطاق واسع بالإضافة إلى مخاوف صغيرة باتت جزءاً من الحياة المدنية منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل. وعملاً بذلك، فإن الورقة إنما تحاول تجاوز السرديات المضللة في الغالب التي تقدمها كل من حكومة السودان (GoS) والجيش الشعبي لتحرير السودان وحلفائهما. وليس من السهولة بمكان، احياناً، تفكيك هذه السرديات لأن العناصر المحلية كافة تبنتها كليةً دامجاً إياها في تاريخها الشفهي القائم على التجارب الشخصية والحكايات.

تجد الورقة أن:

- الولايتين شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى تعانيان من انهدام أمني مزمن، ويتحمل المتمردون المنظمون والجيش الرسمي أو الطاقم الأمني، والميليشيات الإثنية وقُطاع الطرق مسؤولية السواد الأعظم من هذا العنف، فجميع هذه العناصر الفاعلة قامت مؤخراً بهجمات مسلحة.
- انهدام الأمن الحالي يقترب اقتراناً وثيقاً بتاريخ سياسي معقد يجعل من هاتين الولايتين محل تنازع محتدم على الأرض في الوقت الحاضر، ولئن ندر أن اصطبغ العنف بدافع سياسي، إلا أنه يقوم في الغالب الأعم على ولاءات سياسية أو يسهله دعم مادي من قوى سياسية أملاً في تعزيز مواقعها بالولايتين.
- ضعف التنمية المزمن في الاستوائيتين، وانهدام الاستثمار في البنية التحتية للاقليم الاستوائية وتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين والعائدين، كل ذلك دفع ببعض الأهالي إلى استخدام العنف لضرورات اقتصادية، مثل هذه المصالح الاقتصادية قد تستبطن أبعاداً سياسية أكثر تعقيداً.
- مستوى حيازة المدنيين للأسلحة الصغيرة متمسم بارتفاعه الملحوظ في كلا الولايتين في فترة ما بعد اتفاقية السلام الشامل، إن وفرة مجالات الحصول على السلاح لهو عامل أساسي في ارتفاع حوادث العنيفة المميتة وانهدام الأمن العام في الاقليم.
- المحاولات المتواضعة لنزع سلاح المدنيين التي وقعت في السنوات الأخيرة أخفقت نظراً لصخامة المهمة، وللمخاطر الأمنية المحلية، والمخاطر القادمة من عبر الحدود، والفشل السابق لاتفاق أديس أبابا لسنة ١٩٧٢ الذي استتبعه اخفاء الكثير من الأهالي اسلحتهم لدواع أمنية.
- نظراً لعجز الجيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان (GoSS) في معالجة انهدام الأمن في فترة ما بعد اتفاقية السلام الشامل في الولايتين بنجاح - من خلال إنشاء هياكل مطلوبة لعملية نزع السلاح وإصلاح الجيش الشعبي لتحرير السودان - فإن انتخابات سنة ٢٠٠٩ قد تفضي إلى اصطفاك سياسي جديد في حكومتي الولايتين الاستوائيتين. فالإستوائيون الذين يشعرون بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) لا تمثلهم قد يتجهون إلى حزب المؤتمر الوطني (NCP) من باب الإحباط، وإذ أنجز الحزب مكاسب كبيرة في "قلب" أراضي حكومة جنوب السودان، فقد يعقد هذا علاقة الشمال - الجنوب خلال الفترة المؤدية إلى استفتاء الوحدة لسنة ٢٠١١.

تعتمد هذه الورقة على مقابلات كيفية أجريت بين شهري كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو سنة ٢٠٠٨ في ولايتي شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى، مضافاً إليها مواد جمعت خلال رحلات بحثية منذ سنة ٢٠٠٦، كما أنها تستعين بقواعد بيانات جمعتها وكالات الأمم المتحدة، علاوة على التغطية الإعلامية المحلية ووثائق أخرى. وشملت المقابلات مسؤولين حكوميين، وأفراداً عسكريين وموظفي وكالات عالمية وقادة محليين ومدنيين. وربما عدد المقابلات، اجمالاً، على أكثر من ٦٠ مقابلة. ومن الجدير بالذكر بأن المقابلات الكيفية تعبر في الغالب عن وجهة نظر شخصية في بيئة مسيسة تسيساً عالياً ومغرقة بالمظاهر العسكرية.



## ٢. الجغرافيا والموارد

تشكل المديرية الاستوائية – الشرقية والاستوائية الوسطى والغربية – حدود السودان الجنوبية المتاخمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) وأوغندا وكينيا وإثيوبيا. وتلعب هذه الولايات دوراً خاصاً في الاقليم باعتبارها مناطق عبور للتجار والرحالة ومناطق متنازع عليها، مع وفرة من الموارد الطبيعية. فالأمطار الغزيرة والغنية والتربة الخصبة جعلتا من الزراعة النشاط الاقتصادي الأهم رغم ما اعتور إنماط الحياة التقليدية من خلل بسبب الحربين الأهليتين الطويلتي الأمد. وتعول بعض القبائل القاطنة على الحدود الكينية في معيشتها على تربية قطعان المواشي. كما أن الاستوائية غنية بمواردها بباطن الأرض، إذ كشفت مسوحات السبعينات عن وجود معادن الذهب والحديد والنحاس واليورانيوم والكروم والزنك والتنغستن والماس وخَجر البَنتَلق وأكسيد الحديد الأسود والملح والمنغنيز والأحجار الكريمة والنفط ، وغيرها من الخامات والمعادن النفيسة (بوري، ٢٠٠٥).

#### شرق الاستوائية

يقدر عدد سكان ولاية شرق الاستوائية بـ٧٣٠ ألف نسمة، ومناطقها تلية الطابع تغطي مساحة ٨٢٥٤٢ كيلومتراً مربعاً، ممتدة من إثيوبيا على طول الحدود الكينية والأوغندية – ٢٣٢ كيلومتراً مربعاً و٤٣٥ كيلومتراً مربعاً على التوالي (مركز الأمم المتحدة المشترك للوجستيات في جوبا، ٢٠٠٧ب). تورت هي العاصمة، ومن أهم مجموعات سكانها الأصليين العرقية في المنطقة هي اللاتوكا ولانغو ومادي وايماتونغ والأشولي والدينكا والتبوسا، لكن اعداداً غفيرة من دينكا البور استقرت في شرق الاستوائية فراراً من ديارها البور في سنة ١٩٩٣ لما شنت ميلشيات النوير هجوماً عليها. تمارس دينكا البور في الوقت الحاضر تأثيراً سياسياً واقتصادياً كبيراً في الولاية.

لقد وفرت التضاريس الجبلية وكثافة الغطاء النباتي ملجأ للمقاتلين المسلحين خلال نزاعات الاقليم العديدة. وشهدت مناطق استراتيجية، مثل نهر أسوا، مواقع معارك مهمة وضعت المجموعات التي تخوض حرب العصابات ذات الأسلحة الخفيفة، في موقع مميز على القوات المسلحة السودانية المسلحة تسليحاً آلياً أفضل.

نحو ٧٠ في المائة من سكان شرق الاستوائية هم مزارعون/رعاة وفقاً لمسوحات برنامج الأغذية العالمي (WFP). وبمعدل ٩ أفراد لكل أسرة، فإن الأمن الغذائي غدا معضلة منذ عطلت الحرب إنماط الزراعة (فوني، g ٢٠٠٧). كما استحال القيام بتقييمات بسبب تواصل حالة انعدام الأمن. فمقاطعة مقاوي كثيراً ما ظلت موصدة بوجه منظمات الإغاثة حتى منتصف سنة ٢٠٠٧ بحكم هجمات جيش الرب للمقاومة (LRA) الأوغندي، فيما صير لصوص الماشية القادمون من كينيا وأوغندا المناطق الكائنة إلى الشرق من المقاطعة غير مستقرة. أما المنطقة حول كبويتا فقد كانت – وما زالت – تتمتع بحضور أوفر لوكالات المعونة فيها، لكن المناطق الواقعة في أقصى شرق الولاية عصابة على الدخول لإنعدام الطرق فيها.

كما أن ولاية شرق الاستوائية مهمة نظراً لما لها من ثروات معدنية، إذ هنالك دلائل على وجود ذهب في مناطق حول كبويتا وجنوب جوبا، ويقال ان تورت وتلال الديدنجا تحتويان على رواسب كبيرة من حجر الكلس. ومن

المعادن الأخرى المعروفة الكروميت والنيكل وحجر الطلق. كما وجدت، جنبا إلى جنب رواسب اليورانيوم في شرقي جوبا، آثار الثوريوم والرصاص والنحاس في الولاية.

#### الاستوائية الوسطى

تشغل ولاية الاستوائية الوسطى، المعروفة سابقاً باسم بحر الجبل، ٢٢٩٥٦ كيلومتراً مربعاً فقط وتضم جوبا عاصمة جنوب السودان٣. اتسعت هذه المدنية سراعاً منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل، إذ قدرت نسبتها بنحو ٢٠٠ ألف في سنة ٢٠٠٦، وهي الآن تقترب من ٥٠٠ ألف في ولاية يبلغ عدد سكانها الاجمالي نحو ٧٤٠ ألف في سنة ٢٠٠٧ (مركز الأمم المتحدة المشترك للوجستيات في جوبا، ٢٠٠٧أ، ٢٠٠٧ب). هذا الخلل ينيخ بثقله على الموارد. يعول معظم سكان جوبا على العمل الموسمي ومعونات الاغاثة للبقاء على قيد الحياة. أما مجتمعات ولاية الاستوائية الوسطى فهم إما مزارعون أو رعاة رغم تدني عدد أصحاب قطعان المواشي إلى ما يقرب من ٣٠ في المائة من عدد السكان (برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٠٦). وعمل انخفاض ملكية الدواب، وهي التي ترمز إلى المكانة الاجتماعية، حسيما هو متعارف عليه، على زيادة الصدمات المسلحة على قطعان المواشي ومناطق الرعي والماء. وتعود المناطق المجاورة مباشرة لجوبا تقليدياً للباري بينما المنداري والكوكو هما اثنيتان مهمتان آخريان.

يقطع النيل الأبيض، بعد دخوله السودان عند نيمولي في جنوب غرب ولاية شرق الاستوائية، جوبا وولاية الاستوائية الوسطى باتجاه ولاية البحيرات، راوباً غابات خصبة على طول ضفتيه. تجف المنطقة بين شهري تشرين الثاني/نوفمبر ونيسان/أبريل رغم أن النيل يبقى مصدراً لا ينضب من الماء والسلك. وابتداءً من نيسان/أبريل يأتي الموسم المطير بمطر غزير، وبوسع ولاية الاستوائية الوسطى انتاج غذاء فائض، فيما تعاني شرق الاستوائية من نقص في الغذاء نظراً للطبيعة شبه القاحلة لمناطقها الغربية.

#### الخدمات الأساسية

تتسم الخدمات الأساسية في ولايتي شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى بمحدوديتها، فالمرافق الصحية والمدارس خارج جوبا تخضع إلى تقنين صارم، كما أن الحصول على الماء مشكلة عويصة في كلا الولايتين، إذ لا توجد أكثر من ٣٦٩٩ نقطة توزيع ماء في ولاية شرق الاستوائية و٣٥٢ في الاستوائية الوسطى (مركز الأمم المتحدة المشترك للوجستيات في جوبا، ٢٠٠٧أ، ٢٠٠٧ب). التسجيل في المدارس متدن، ورغم ما تلعبه الولايتان من دور باعتبارهما منطقتي عبور للعائدين إلا أن الخدمات فيهما محدودة وتحديداً في شرق الاستوائية٤. فمقاوي، المنطقة التي تضررت أكثر من غيرها بأنشطة جيش الرب للمقاومة، تقوم على خدمتها منظمات غير حكومية قليلة العدد، ولا توجد فيها من بين وكالات الأمم المتحدة غير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)٥. أما كبويتا، مقارنة بمقاوي، فهي مركز وكالات اغاثة وشهدت تورت في الآونة الأخيرة حركة افتتاح الوكالات قواعد لها. وافاد برنامج الأغذية العالمي في تقريره الموسوم «تقييم الاحتياجات وسبل العيش السنوية»، بأن ١٨٣٤٠٠ من سكان ولاية شرق الاستوائية كانوا في سنة ٢٠٠٧ عرضة للجوع، وهم في حاجة إلى ١٧٨٠ طناً مترياً من المساعدات الغذائية (فوني، g ٢٠٠٧).

شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى ولايتا عبور مهمتان، إذ تأتي طرق شرق الاستوائية بالمركبات التجارية القادمة من كينيا وأوغندا وإثيوبيا، على حين تعتبر ولاية الاستوائية الوسطى، بتموقع مطار جنوب السودان الوحيد في جوبا، المدخل للولايات الواقعة شمالاً. إن الابقاء على الطرق مفتوحة وآمنة شاغل رئيسي، وإذ كانت الأغام قد ازبلت من معظم الطرق إلا أن خطرها ما لبث ماثلاً في مناطق شاسعة من الولايتين.

<sup>[1]</sup> مخلفات العنف، انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيين

## ٣. علاقة الاستوائيين بجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان

تكمن الأسباب الجذرية وراء الحربين الأهليتين السودانييتين في عقود من التهميش وتنمية اقتصادية غير متكافئة، مسبقة بتاريخ من العزل والهرمية بين الشمال والجنوب العائدة تاريخياً إلى فترة ما قبل الاستعمار. فما يزال سوء الفهم، الواسع النطاق، للنزاع القائم على اعتباره نزاعاً دينياً بحتاً ماثلاً في الحقل الإعلامي، الذي يصور «شمالاً إسلامياً» ممثلاً بحكومة السودان وحزب المؤتمر الوطني الحاكم، ضد «الجنوب المسيحي» ممثلاً بالجيش الشعبي لتحرير السودان (جونسون، ٢٠٠٣). ونحن نعي اليوم بأن التهميش السياسي والاقتصادي المتواصل للجنوب يكمن وراء اشعال الحرب. فالهويتان الدينية والقبلية لم تسببا الحرب، لكن الأطراف المتقاتلة عملت على استغلالهما (عبد السلام ودي وال، ٢٠٠١).

عرفت ولايتا شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى قتالاً بين مجموعات جنوبية مختلفة. وتمتع ولاية شرق الاستوائية بصفة خاصة بتاريخ طويل من النزاع بين المجموعات المحلية المختلفة وتداعي العنف إليها من أوغندا وكينيا. والمطلوب هو إدراك تاريخ النزاع المحلي بغرض فهم سبب عدم الاستقرار الشديد للأجزاء القصوى من جنوب السودان في الوقت الحاضر.

أثرت هذه العوامل، طبيعياً، وتؤثر في العلاقة بين الاستوائيين وجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان، فهذه العلاقات ليست أساسية لفهم العنف الحالي وحسب، بل كذلك لتحليل مستقبل حكومة جنوب السودان في المنطقة الأستوائية وكذلك العلاقات بين حكومتي جنوب السودان والسودان. ومن أجل ايضاح هذه العلاقات، لا بد من القيام باستعراض موجز لتاريخ الحربين الأهليتين بما كانتا هما عليه في المنطقة الاستوائية٦.

### تاريخ الحرب في الاستوائية

اقتترنت شرق الاستوائية وعاصمتها تويريت، في إذهان غالبية الجنوبيين، على الدوام، باندلاع الحرب الأهلية في سنة ١٩٥٥. ففي يوم ١٨ آب/أغسطس من تلك السنة، قبل إعلان السودان استقلاله بأشهر قليلة، انتفضت وحدة من الجنود، المجندين محلياً، باسم فيلق الاستوائية ضد الحكومة في الخرطوم.

مَثَل التمرد نقطة الذروة في التوتر بين الشمال والجنوب قبل اندلاع الحرب الأهلية كاملاً. إذ أتضح على نحو جلي أن إنمات الاستبعاد ستتواصل بعد الاستقلال رغم وعد الخرطوم الذي قطعته على بريطانيا بأنها ستنشئ نظاماً فيدرالياً. وغدا فيلق الاستوائية، الذي انشئ خلال الحكم الاستعماري، تحت ضغط حكومة الخرطوم بغية الانتشار في الشمال. وشعوراً من أفراد الفيلق بمؤامرة لإضعاف القوة العسكرية للجنوب، فقد تحدوا وأوامر الخرطوم وهجموا على الشماليين في تويريت، وضُرع ٢٦٠ شخصاً من الشماليين السودانيين و٧٥ من الجنوبيين خلال الانتفاضة التي أطلقت شرارة هجومات مشابهة في أرجاء مختلفة من الاستوائية.

تفرق أفراد الفيلق، بعد التمرد، مختبئين من أجل مواصلة القتال لاحقاً. ومَثَل اندلاع الحرب، أيضاً، بداية تدفق اللاجئين على الخارج إلى كينيا وإثيوبيا وأوغندا – وتزايد دخول الأسلحة إلى السودان من البلدان المجاورة ومن مؤيدي استقلال الجنوب، بما في ذلك إسرائيل.

أفضى اتفاق أديس أبابا لسنة ١٩٧٢، الذي مَثَل نهاية ما يعرف بحرب «أنانيا» (على اسم حركة التمرد الرئيسية)، إلى تشكيل «الجنوب»، وهو اقليم موحد، ذو حكم شبه ذاتي بمجلس خاص. لم يرحب بعض الاستوائيين بهذا الترتيب لشعورهم بهيمنة الدينكا الأكثر عدداً على الإدارة الجديدة. استغلت حكومة السودان هذا الامتعاض لزعزعة استقرار الاقليم الجديد وتقسيمه إلى ثلاثة أقسام (بادال، ١٩٩٤). أبى المجلس التنفيذي الأعلى الجنوبي، وهو جهاز الجنوب الحكومي شبه ذاتي، قبول الانقسام، بيد ان الرئيس جعفر النميري قَسَم الاقليم بمرسوم جمهوري سنة ١٩٨٣ (ليسشه، ١٩٩٨).

إن حلَّ النظام الفيدرالي واحلال الحكم المباشر من الخرطوم محله كان واحداً من محفزات قيام تمرد آخر سيفضي إلى حرب أهلية ثانية، تسمى «أنانيا ٢» (برانتش وماملبي، ٢٠٠٥). وزعم الجيش الشعبي لتحرير السودان، منذ البداية، أنه يقاقل من أجل رؤية جون قرنق لسودان فيدرالي يتمتع جميع أفراداه بحقوق متساوية. ونظر النقاد إلى القتال، على أي حال، بصفته محاولة لوضع الجنوب تحت هيمنة الجيش الشعبي لتحرير السودان – الذي يعني سيطرة الدينكا، مما غدا مخاوف الاستوائيين من أنهم سيصبحون مرة أخرى عرضة لهيمنة. نَمَى هذا الاستياء المتواصل كره الاستوائيين لمجموعات الرعاة النيليين الذين يشكلون القوى البشرية لجيش الشعبي لتحرير السودان في بداياته الأولى٧. كما اعترض الاستوائيون، لكونهم ممثلين تمثيلاً ناقصاً، على تبديل شيوخهم أو سلاطينهم المرضى بمقتضى أوامر الجيش الشعبي لتحرير السودان، وليس عبر تعيين شعبي (ليونارد، ٢٠٠٧). وبدلاً من الانضمام إلى التمرد فَرَّ مئات الآلاف من الاستوائيين إلى المناطق المجاورة في التسعينات، واستخدمت حكومة السودان خيبة الأمل هذه لتجنيدهم في ميلشيات تابعة للحكومة.

احتفظت حقيقة انبثاق القتال ضد الهيمنة الشمالية، أصلاً، من شرق الاستوائية بذات الأهمية طوال الحرب الأهلية الثانية التي كانت لها خلال الحرب الأولى وما برح صداها يترجع حتى الوقت الحاضر. لقد كان تمرد تويريت لسنة ١٩٥٥ رمزاً أول ومهماً لتطلعات الجنوب في أن يحكم نفسه بنفسه. يحظى هذا التمرد بأهمية كبرى بحيث اعلن الرئيس سيلفا كير في سنة ٢٠٠٧، يوم ١٨ آب/أغسطس، يوم تمرد الاستوائيين، يوماً وطنياً (بيترنو، ٢٠٠٧). كما تحتفظ مواقع أخرى في الاستوائية بقيمة رمزية للنضال من أجل الاستقلال، ما جعل الاقليم صورة مصغرة لمشاكل السودان الجنوبي. فمثلاً لقد خيضت معارك رئيسية في الحرب الأهلية الثانية للسيطرة على مدينة ياي التي استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان في سنة ١٩٩٧ ثم استعادتها القوات الحكومية ومن بعد أعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان أسرها في سنة ٢٠٠٢، ما أدى إلى إحداث شرخ كبير في مفاوضات السلام التي رعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD).

### العلاقات بجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان خلال فترة الحرب

أيدَّ الاستوائيون في مطلع الثمانينات طرد الدينكا ومجموعات أخرى تنتمي إلى السلالة النيلية من الاقليم، ونما، رداً على ذلك، اعتقاد في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان على أن الاستوائيين ما «دعموا النضال» حقاً. وانبثقت حلقة من الامتعاض عملت على تغذية الخلاف بين الدينكا والاستوائيين (ألن،

١٩٨٩)، وأُخِفت حقيقة بأن نسبة عالية من القوات المتمركزة في الاستوائية، في مطلع التسعينات، كانت في الحقيقة من النوير (جونسون وبرونير، ١٩٩٣). بالإضافة إلى هذا التوتر الإثني ثمة توتر سياسي؛ فأجندة الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة جون قرنق الخاصة بسودان موحد عملت على تغريب الاستوائيين الذين أُيدوا بشدة أجندة انعزالية (جونسون، ٢٠٠٣).

من وجهة نظر الاستوائيين خيضة الحرب الأولى من غير أجندة سياسية تدعو لانقسام كهذا، إذ أتسق دعم الأهالي لأنانيا اتساقاً كبيراً، وكان الشباب، المسمون «الجيها»، مسؤولين عن مدّ المتمردين بالمؤن الغذائية ووسائل النقل. ويعتقد سكان الاستوائيتين، شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى، نظراً لما قدموه من مساهمات، بأن لهم حقاً في بعض الثناء على تأمين اتفاقية السلام الشامل. أما حقيقة اسباب هذا الفضل على غير الاستوائيين من أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان فقد أحبطهم وأنعش ذكريات قمع الجيش الشعبي لتحرير السودان وترهيبه لهم خلال الحرب الأهلية الثانية حينما أُجبروا على مدّ جيش التمرد بالمؤن الغذائية (ليونارد، ٢٠٠٧).

ذكريات مثل هذه طرية بشكل خاص في شرق الاستوائية التي «احتلها» الجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل تأمين خطوط الامداد بغية توصيل المساعدات الإنسانية إلى المدينة الكينية لوكيتشوكيو، ومن أجل توفير ملاذ آمن لأفراد مجتمعات الدينكا المشردين من جراء القتال الجاري شمالاً (برنتش وماميلي، ٢٠٠٥). واتهم الاستوائيون، الذين طردوا من أراضيهم، الجيش الشعبي لتحرير السودان بأنه بات أكثر استبدادية من حكومة السودان (هيومن رايتس ووتش، ١٩٩٤).

وعلى الرغم من انضمام الاستوائيين إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان ابان الثمانينات والتسعينات، إلا أن بعضاً منهم فضلوا الالتحاق بأجنحة منشقة عنه أصطفت فيما بعد إلى جانب حكومة السودان، وقعت بداية عملية الانشطار في سنة ١٩٩١ عندما انشق ريك مشار ولام أكوم بفصيل تهيمن عليه النوير (الجيش الشعبي لتحرير السودان – الناصر، ثم أعيد تسميته لاحقاً بالجيش الشعبي لتحرير السودان – الموحد) على الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي تهيمن عليه الدينكا بقيادة جون قرنق. وبعد ذلك بفترة قصيرة انشق ريك على لام وأنشأ حركة استقلال جنوب السودان (SSIM)، التي أعيدت تسميتها في ما بعد باسم حركة تحرير جنوب السودان. كما أنشأ الاستوائيون في سنة ١٩٩١ مجموعتهم المنفصلة منشقين عن الجيش الشعبي لتحرير السودان الاصل. اطلقت هذه المجموعة على نفسها اسم قوات دفاع الاستوائية (EDF) التي تتحدر عضويتها من تلك المجموعات التي بزغت لحماية الاستوائيين ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان في الثمانينات. هذا وقد تأسست قوات دفاع الاستوائية رسمياً في سنة ١٩٩٥. ونظراً لتحالف المجموعات الثلاث – الجيش الشعبي لتحرير السودان – الموحد وحركة استقلال جنوب السودان وقوات دفاع الاستوائية – مع حكومة السودان، فقد أبرمت ميثاقاً سياسياً في سنة ١٩٩٦ ونقلت مقراتها إلى الخرطوم، وفي السنة التالية ابرمت صفقة سلام مع حكومة السودان (اتفاق الخرطوم للسلام)، الذي جمع كل هذه المجموعات تحت مظلة قوات دفاع جنوب السودان (SSDF). وحافظت قوات دفاع الاستوائية داخل هذه المظلة على استقلاليتها حتى اعلان جوبا في سنة ٢٠٠٦.

هذه الانشقاقات أضافت مستوى أعمق من التعقيد على النزاع في الجنوب، وتسببت في نشوب بعض من أكثر المعارك عنفاً في الحرب. في الحقيقة إن عدد الضحايا المدنيين الذين صرعوا في المعارك بين

المجموعات المنشقة والجيش الشعبي لتحرير السودان لهو أكثر بكثير من ضحايا معارك الجيش الشعبي لتحرير السودان مع القوات المسلحة السودانية الحكومية (جونسون، ١٩٩٨؛ يوك وهتشينسون، ١٩٩٩). لقد انشق ما لا يقل عن ١١ فصيلاً عن الجيش الشعبي لتحرير السودان في التسعينات، واحتفظ العديد منهم بخيبة الأمل حتى بعد ما توحد الجيش الشعبي لتحرير السودان في سنة ٢٠٠٢. حاملين ولاءاتهم إلى التشكيلات الجديدة بهياكل دعم متباينة<sup>٨</sup>. وظل العديد من مؤيدي ريك مشار الاصيلين من النوير في الاستوائية يعملون تحت مظلة قوات دفاع جنوب السودان (SSDF).

وبتوحيد فصائل الجيش الشعبي لتحرير السودان طفت مشكلة السيطرة على السلاح: فمن الاستحالة بمكان المضي بعملية نزع السلاح قدماً خشية تغريب هذا الطرف أو ذاك من المجموعات المسلحة المشاركة أثناء تلك العملية. فلا طرف على استعداد لتسليم سلاحه بينما الحرب دائرة. فمع اتفاق وقف اطلاق النار فقد الشباب عديمو المهارة دورهم بصفتهم حماة مجتمعاتهم ضد الأعداء الخارجين، ولكنهم احتفظوا بأسلحتهم. كان ذلك بداية تصاعد القتال بين المجتمعات على أسس عرقية (إثنية)، وأفضى إلى تحالفات متقلبة انتهازية الطابع في الغالب الأعم<sup>٩</sup>.

من ناحية أخرى، كوّن الباري ولاتوكا والمنداري والديدينجا والتبوسا، في رد خاص على احتلال الجيش الشعبي لتحرير السودان لولاية شرق الاستوائية، ميلشيات عرقية منفصلة في التسعينات بحيث أن عدداً وثيراً منها أقام تحالفات مع الخرطوم بغية الحصول على السلاح (يونج، ٢٠٠٣). وشكلت التبوسا، بالقرب من جوبا، ميلشيا خاصة بها إثر قيام مجموعة من الدينكا بإعادة التوطن في مناطق المرعي (إنترناشنال كرايسر غروب، ٢٠٠٣). وعلى الرغم من تقديم الجيش الشعبي لتحرير السودان مساعدات مادية لبعض القبائل أو العشائر في الاقليم – وبالاخص للتبوسا والمنداري – إلا أن علاقته مع الأغلبية شابتها حلقة دائرية من «القمع الوحشي والمصالحة» على حد سواء (جونسون، ٢٠٠٣).

مثل هذه التوترات التي لا تجد حلاً لها سرعان ما تعاود الظهور، وعن كل حادثة جديدة تتمخض تداعيات أمنية خطيرة. ففي يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ٢٠٠٧ قتل افراد من الجيش الشعبي لتحرير السودان في الوحدات المشتركة/المدعمة (JIUs)، وهي وحدات مشكلة حديثاً من جنود SAF وSPLA، ثلاثة من رجال الشرطة في يامبيو. وقال عضو برلمان محلي إن القتل إنما هو محاولة لإدخال الرعب في نفوس الاستوائيين، لكن لن نسمح لهذا بتدمير اتفاقية السلام الشامل (فوني، ٢٠٠٧). وبعد الحادث طلب والي شرق الاستوائية كلمنت واني كونغا من حكومة جنوب السودان نزع أسلحة الجنود كافة وتأمين أسلحتهم.

## علاقات الاستوائيين بالجيش الشعبي لتحرير السودان في فترة ما بعد اتفاقية السلام الشامل

يتفق سكان معظم انحاء الولاياتين الاستوائيتين، بما في ذلك وكالات الإغاثة، في بأن العلاقات بين المدنيين والجيش الشعبي لتحرير السودان أصابها التدهور منذ سنة ٢٠٠٥. ومن بين الشكاوى الرئيسية هي اساءة تعامل الجنود مع المدنيين، إذ يتحرش جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان السكارى مراراً بالنساء في مدن الولاياتين وقراهما، أخذين كحولا يَحْمَرُ محلياً منهم من دون دفع، بائنين الرعب في نفوس النساء. وفي ما بعد، عند الثمالة، يعتدون جنسياً عليهن. واعتماداً على ما تقوله مجموعات نسائية، فإن معظم العنف الجنسي الذي يقع خارج الدائرة المنزلية يرتكبه جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان. ويخشى الزعماء المحليون من التدخل مخافة التعرض للضرب والاذلال أمام مجتمعاتهم<sup>١١</sup>.

كما انه من المهم، من دون يعني ذلك خلق اعذار لهذه الحوادث، أن ننظر إلى فترة ما بعد اتفاقية السلام الشامل من وجهة نظر جندي نمطي في الجيش الشعبي لتحرير السودان. فالوقت، بالنسبة إليه، ملتبس ومقلقل، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) يلوج، افتراضاً، في الأفق، لكن أفاق الحياة ما بعد الجيش قاتمة، إذ لا يعرف كثير من الجنود حياة أخرى غير حياة الجيش، ولا تحمل لهم ما يسمى «الفترة المؤقتة» إلا مستقبلاً متقلباً وغامضاً. أجورهم متدنية وغير منتظمة ورواتبهم عرضة للاستحواذ والفساد من قبل من هم في مراتب أعلى<sup>١٢</sup>. ويجلب يوم الدفع معه «تنفيساً» من خلال شرب الخمرة الذي ينتهي بذلك الضرب من حوادث العنف الموصوفة أعلاه<sup>١٣</sup>.

تقر حكومة جنوب السودان بأن غياب الهدف في الجيش الشعبي لتحرير السودان يمثل مشكلة رئيسية، وهي مشكلة يريد الدكتور ريك غوك المدير الجديد لمكتب الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة (CSAC) معالجتها في أقرب وقت، قال: «يتدرب جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان على القتل، ولا يتدربون للحفاظ على القانون والنظام، فإن شعروا أن الأعمال التي انيطت بهم ليست من صلب عملهم غدوا عدوانيين. الجيش الشعبي لتحرير السودان يلجأ للقوة عندما يُستتفز. لقد افراط الجيش في استخدام قواته ويحتاج إلى فصل أكثر صرامة بين الأمور المدنية والعسكرية»<sup>١٤</sup>.

وفي غضون ذلك تتفاقم حالة العداء لدى الاستوائيين، فهم يثبون سريعاً، بما أنهم معادون أصلاً لهيمنة الدينكا على الجيش الشعبي لتحرير السودان، للقاء اللوم على الجنود عن كل حادثة تحرش أو اغتصاب، وهكذا تبدو الحالة مغلقة تدور في حلقة مفرغة من التوترات العرقية التاريخية والأفكار المسبقة وحقائق الواقع اليومية، كما يرمق السكان السهولة التي يتحصل بها المقاتلون السابقون في الجيش الشعبي لتحرير السودان على المناصب الحكومية، ويخشون من أن المسؤولين «يحمون جماعتهم» ويغضون الطرف عن أي سوء تصرف يبدر عن الجيش. وإذ يقر بعض المسؤولين بأن سلوك الجيش الشعبي لتحرير السودان يثير مشكلة رئيسية، إلا أنهم يزعمون بأن الانضباط في تحسن وان عدد الحوادث في انخفاض<sup>١٥</sup>.

## إطار سياسات الثقة

يتسم المشهد السياسي في اقليم الاستوائية بانقسامه العميق. وبصفة عامة فإن الشعور الطائفي لدى المدنيين من سكان ولايتي شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى انه لا يمكن الوثوق بالحكومات المحلية. ولا تعمل حوادث مثل «المدفوعات الشبحية» وفرض ضرائب غير مأمولة، على غرس كثير من الثقة بها (جوبا بوست، ٢٠٠٧). وزعم الأهالي بأن المسؤولين يتم «تدويرهم» للابقاء على الاصدقاء الخالص في مناصبهم. كما ان الاتهامات بالفساد شائعة، إذ قال سياسي من تورتيت بأنه يجري التشجيع على الفساد بدرجة عالية على «الصعيدين السياسي والاجتماعي»<sup>١٦</sup>.

واهترت الثقة بإدارة ولاية شرق الاستوائية اهتزازاً كبيراً في سنة ٢٠٠٧ حين نشرت الصحافة المحلية تقارير عن مخالفات مالية لدى حكومة الولاية. فالحسابات، وفقاً لوزير المالية السابق بول لوديونغ، مخلّة ومصروف حكومة جنوب السودان الشهري البالغ ٥.٤ مليون جنيه سوداني (٢.٧ مليون دولار أمريكي)، زيادة على مبلغ اضافي مقداره ٥٠٠ ألف دولار امريكي للرواتب، لم ينفق على المهام المحددة (فونتي، ٢٠٠٧). ومنحت العقود المتصلة بتورده السيارات لاسباب سياسية، ومنح عقد كبير إلى العميد مارتين ميني، وهو قائد سابق لقوات دفاع الاستوائية وخصم الحاكم أوسوسوس إيمور إيجيتوك على المنصب السياسي. كما اشيع أن الأموال المخصصة لمؤتمرات السلام التي ينوي عقدها بين المشردين داخلياً واللاجئين من كينيا، قد تلاشت (فونتي، ٢٠٠٧).

قال نائب حاكم ولاية شرق الاستوائية جورج ايتشوم أن المعسكر السياسي في ولايته منقسم قسمين: اولئك الذين يدعمون الحاكم الحالي واولئك الذين لا يفعلون ذلك (فونتي، ٢٠٠٧ m). ولا تؤدي الاتهامات المضادة التي تقوم على أن الذين يعارضون الحاكم هم من المواليين لحكومة السودان إلا على التركيز على الصلات المزعومة بدلا من المهام العملية المراد انجازها. فالخلافات على الموالة قد تقود إلى الاعتقال وليس إلى الإبانة. ولا يزال وزير الزراعة بول أومويا، المتهم بالحفاظ على صلات بقوات دفاع الاستوائية، في السجن ولم توجه له أي تهمة حتى وقت كتابة هذه الورقة<sup>١٧</sup>.

وينصب الاقتتال السياسي في ولاية شرق الاستوائية على الحاكم إيجيتوك، إذ انشأ نائب الرئيس ريك مشار في شهر تشرين الثاني/نوفمبر سنة ٢٠٠٦ لجنة للتحقيق في امكانية بدء إجراءات الاقالة، لكن لم يتخذ اي اجراء. واتهم الحاكم منذ ذلك الحين بسوء الإدارة الشيء الذي يقال انه كان مسؤولاً بشكل جزئي عن مذبحه الديدجا (انظر ص٣٧ – ٣٨)، يقول بعض السكان ان بعضاً من عمليات القتل سياسية، على الرغم من أن اتهامات مثل هذه تقوم على الولاءات السياسية نفسها(فونتي، ٢٠٠٧ k).

ونظراً لتاريخ كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان والاستوائيين القائم على تجريم احدهما الآخر، فلا غرو ان لا يثق احدهما بالآخر. ويشير سكان تورتيت إلى أنهم عاشوا في مدينة متطورة تطوراً جيداً تحت أمرة الحاكم السابق من حزب المؤتمر الوطني عبدالله أوبرت أوتنغ، والمحافضة على برلمان جيد وعلى امدادات الماء والكهرباء. وتحت أمرة إدارة الحركة الشعبية لتحرير السودان، انعدمت الخدمات، كما يقولون، أو لا يمكن التعويل عليها. ، فيما اضررت الاضطرابات السياسية في كينيا لسنة ٢٠٠٨ الطرق التجارية وأعاقت وصول الضروريات الاساسية. وإذ يميل الناس إلى اقامة خياراتهم السياسية بناء على توافر الخدمات الاساسية بدلا من العقيدة الأيديولوجية، فإن النظرة الرئيسة هي «أن حزب المؤتمر الوطني ليس أكثر من اسم حزب، لكنه قدم إلينا هنا خدمات جيدة»<sup>١٨</sup>.

يقر حزب المؤتمر الزطني، الذي يتقاسم السلطة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، بان الحركة الشعبية تعاني سمعتها من صعوبات، وقال ممثل للحزب «الحركة الشعبية لتحرير السودان تتغير نحو حركة سياسية ايجابية، بيد أن هناك الكثير مما يجب عمله»<sup>١٩</sup>.

وما عدا التحرش الذي يبدر من قواعد الجيش، فإن إساءة استخدام السلطة من قبل ضباط كبار في الجيش الشعبي لتحرير السودان مشكلة ذات أهمية قصوى بالنسبة للأهالي وحكومة جنوب السودان والوكالات العالمية التي تسعى لتنفيذ هيكل المساءلة. فالتقارير النمطية تتحدث عن ضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان ذوي نفوذ محلي يحتكرون طرق التجارة أو الموارد، وغالباً ما يتم ذلك في تحد لرجال الشرطة المحلية. هذا هو حال المقدم ماجاك رويل الذي أمر بإزالة نقطة تفتيش الشرطة في ضاحية غانجي قرب لانكي حتى يتمكن من المرور من دون التعرض للتفتيش<sup>٢٠</sup>.

ونظراً لشدة التذمر من الجيش الشعبي لتحرير السودان في الولاياتين، شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى، فإن سوء سلوك أفراد الجيش لا يقوم إلا بتغريب السكان أكثر<sup>٢١</sup>. ومثال آخر ينطوي على احتلال أرض، ما قام به الجيش الشعبي لتحرير السودان من استيلاء خلال الحرب على أرض عامة في شرق الاستوائية على طول ٢٥ كيلومتراً من طريق جوبا - ياي. وفي شهر شباط/فبراير سنة ٢٠٠٧ صدر أخيراً أمر يطلب من شاعلي الأرض التخلي عنها لأن، كما عبر كورنيلوس غوجا، المدير العام لإدارة الأرض والتخطيط في ولاية شرق الاستوائية، «كل شيء أصبح مسألة أمنية، وأن معظم المواطنين الذين كانوا ينتزعون أرضاً لأنفسهم هم جنود في الجيش الشعبي لتحرير السودان» (المهنيون الاستوائيون في أوروبا، التضامن العالمي مع الاستوائية، اتحاد المجتمع النويري في أمريكا الشمالية، ٢٠٠٧). ولبثت مشكلة هذه الأرض العامة التي يشغلها الجيش الشعبي لتحرير السودان، على أي حال، غير محلولة إلى حد كبير.

وفي حالات أخرى يسبب الجيش الشعبي لتحرير السودان انعدام الأمن أو يستفيد منه، مستخدماً إياه للتمويه على انشطته الإجرامية. فطبقاً لحاكم ولاية شرق الاستوائية، فإن بعضاً من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين «تسرحوا طوعاً» (مبقين على أسلحتهم) دخلوا في تجارة نهب قطعان المواشي مستخدمين أسلحتهم ضد رفاقهم السابقين (فوني، ٢٠٠٧). وفي مكان آخر، في سلسلة من الهجمات نُسبت لجيش الرب للمقاومة (أنظر ص٣١)، أغفل تحقيق متعجل حقيقة اشتراك شاحنة تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان واربعة مهاجمين<sup>٢٢</sup>، اثنان منهم كانا يرتديان زي الجيش الشعبي لتحرير السودان، في كمين على شاحنة أوغندية في طريق ياي بتاريخ ١٠ شباط/فبراير سنة ٢٠٠٨.

الإصلاحات التي خُطت لها طويلاً بغية تحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان من قوة تمرد إلى جيش وطني سارت حتى الآن ببطء. وبات واضحاً، على نحو لا لبس فيه، أن علاقة العمل بين الأمم المتحدة ومسؤولي حكومة جنوب السودان ممكنة لما يُسمح لبعض المسائل بالانزياح للخلف، وإصلاح الجيش الشعبي لتحرير السودان أحد هذه المسائل<sup>٢٣</sup>. وتعهدت الأمم المتحدة على أي حال في شهر كانون الثاني/يناير سنة ٢٠٠٨ بدعم برنامج تحديث الجيش الشعبي لتحرير السودان، وسيحذو مانحون آخرون مثل وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (DFID) حذوها، لكن ينبغي توقع بأن إحداث إصلاحات يتطلب بعض الوقت حتى يظهر مفعولها. زد على ذلك ونظراً للعداوة التاريخية بين الاستوائيين والجيش الشعبي لتحرير السودان، فالسؤال يظل عالقاً بشأن ما إن كان للإصلاحات وقع مباشر على العلاقات بين هذين الطرفين.

اكتسبت الدوافع المعتملة داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان لإصلاح علاقاته مع الاستوائيين زخماً جديداً مع دنو الانتخابات الوطنية والولائية والمحلية، حسب ما نصت عليه اتفاقية السلام الشامل، والمقررة في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠٠٩، وهدف اجتماعان مهمان عقداً قبل اتفاقية السلام الشامل بين الحكام والمفوضين

- مؤتمر الاستوائية في سنة ٢٠٠١ وتجمع الاستوائية في سنة ٢٠٠٢ - إلى جسر فجوة الثقة. ونادى الزعماء الاستوائيون في مؤتمر ٢٠٠١ إلى حكومة جنوبية لامركزية تولي اهتماماً أوفر بمصالح الاستوائيين - مصالح شأؤوا ان تكون محمية دستورياً وإصلاحات قانونية (برانتش ومامبلي، ٢٠٠٥). وواصلت مندييات الحاكم منذ اتفاقية السلام الشامل تشديدها على أهمية الحوار الجنوبي - الجنوبي، مع ذلك لم تصدر خطة شاملة لكيفية بلوغ المصالحة بعد.

كما حافظت جاليات الاستوائيين في الشتات على مشاعر مناهضة للجيش الشعبي لتحرير السودان، منددين بالجيش بصفته القوة المحتلة الجديدة لجنوب السودان. ومثال على ذلك بيان صحفي أصدره المهنيون الاستوائيون في أوروبا، التضامن العالمي مع الاستوائية، اتحاد المجتمع النويري في أمريكا الشمالية، جاء فيه «أن الجيش الشعبي لتحرير السودان» استولى على أراضي قبيلة الباري في ولاية الاستوائية الوسطى... من دون أي اعتبار لسيادة القانون... إنهم يعولون على فوهة البندقية» (المهنيون الاستوائيون في أوروبا، التضامن العالمي مع الاستوائية، اتحاد المجتمع النويري في أمريكا الشمالية، ٢٠٠٧). تشير هذه الشكوى إلى نقل عاصمة جنوب السودان إلى جوبا، إذ قدمت الباري، المالكة للأرض بموجب القانون العرفي، ٦ كيلومترات لبناء دوائر جديدة، بيد أن الأمر تخطى ذلك ولم تتلق الباري تعويضاً بعد. ونظراً لعدم وضوح دستور جنوب السودان الانتقالي (ICSS) لسنة ٢٠٠٥ في أمر فصل السلطات بين حكومة جنوب السودان والحكومة المحلية، ونظراً لأن قانون الحكومة المحلية لم ينفذ بعد، فإن الباري - واستطراداً الاستوائيين الآخرين - يشعرون بأن منافع القرار سدت دونهم.

## ٤. علاقة الاستوائيين بحكومة السودان وحزب المؤتمر الوطني

### العلاقات مع حكومة السودان خلال الحرب

اتصفت العلاقات بين الاستوائيين والجيش الشعبي لتحرير السودان بعدم ثقة متبادل، فيما كانت هذا العلاقات أفضل بعض الشيء مع حكومة السودان. استغل الخراطوم انقسام الولاءات لتقوية الميلشيات المناهضة للجيش الشعبي لتحرير السودان، مغذيةً بذلك العنف الجنوبي – الجنوبي وحائلة دون ظهور جبهة موحدة بوجه القوات المسلحة السودانية. واضطلعت الميلشيات المؤيدة للحكومة، عاجلاً أو آجلاً، بالجزء الأكبر من القتال في الخطوط الأمامية ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان، مقللةً خسائر المعارك على الشمال.

وجدت حكومة السودان، زيادة على دعمها الميلشيات الاستوائية القائمة على اسس إثنية والأجنحة المنشقة عن الجيش الشعبي لتحرير السودان، مجموعات مسلحة غير سودانية مثل جيش الرب للمقاومة الأوغندي للقتال بالنيابة عنها مقابل الحصول على مواد وضروب أخرى من الدعم<sup>[٢٥]</sup>. إن الترتيب المتمثل باستخدام آخرين (غير شماليين) لقتال الجيش الشعبي لتحرير السودان أفاد حكومة السودان كثيراً بحسب قول نائب مفوض حكومة جنوب السودان لمشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR): «كلما يمضي شخص إلى الحكومة في الخراطوم ويقول:«أريد قتل شقيقي»، تعطيه الحكومة أفضل ما لديها من معدات. إنهم يؤمنون في ضرب العبد بالعبد، وجعل الناس يقاتلون بعضهم بعضاً. فإن هجمت الخراطوم فلا يوجد إلا أقل القليل يقاتلها»<sup>[٢٦]</sup>.

ظلت التحالفات بين الميلشيات وحكومة السودان، رغم سنوات طويلة من الدعم، هشّة بحكم الأهواء الانتهازية. فإذا لم تشئ الميلشيا دعماً مادياً فلا شيء آخر، في الغالب الأعم، يجمعها بحكومة السودان ايدولوجياً. مثلاً، اصطلت قوة دفاع الاستوائية (EDF)، وهي من أكثر الميلشيات الاستوائية شهرة، مع الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال مفاوضات ايقاد في سنة ٢٠٠٤، واتهمت لاحقاً حكومة السودان بضرب موافعها في محاولة منها لعرقلة عملية السلام (قوة دفاع الاستوائية، ٢٠٠٤).

ينبع الانقسام الحالي للجنوبيين من هذا التاريخ، فخلال الحرب ومنذ توقيع اتفاقية السلام الشامل، فإن الهوية الجماعية والتماسكة التي احرزت في الجنوب تماهت مع وجود عدو مشترك: حكومة السودان. لا يتردد هذا الشعور كاملاً في الاستوائيتين الشرقية والاستوائية الوسطى في فترة ما بعد اتفاقية السلام الشامل حيث قدم السكان دعماً واسعاً لحزب المؤتمر الوطني الحكومي. فلدى سكان ولاية شرق الاستوائية تاريخ من الكراهية إزاء الجيش الشعبي لتحرير السودان، بينما جوبا، عاصمة الاستوائية الوسطى، ظلت في أيدي القوات المسلحة السودانية طوال الحرب. زد على ذلك، إن سكان حاميات المدن مثل جوبا وتوريت انضمنا إلى حزب المؤتمر الوطني كألوية محددة من آليات البقاء أبان الحرب – من المسلم به أن السبيل الوحيد للحصول على مواقع حكومية في هذه المدن يمر عبر عضوية حزب المؤتمر الوطني. وتطرح هذه الاعتبارات، إذا أخذناها، معاً تحديات حقيقية لبناء هوية جنوبية متماسكة ومسالمة.

### حزب المؤتمر الوطني في شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى الآن

يتمتع حزب المؤتمر الوطني، باعتباره حزباً شعبياً معارضاً قبل اتفاقية السلام الشامل، بموقع مريح في ولاية شرق الاستوائية أكثر منه في أي مكان آخر في الجنوب. وبالنسبة لمعارضيه فإن جلادة الحزب الساسية في فترة ما بعد اتفاقية السلام الشامل مؤشر على أن هنالك «سياسيين لا يرغبون في التخلي عن السلطة»<sup>[٢٧]</sup>. فيمقتضى بروتوكول تقاسم الثروة لاتفاقية السلام الشامل، تضم حكومة ولاية شرق الاستوائية سبعة وزراء من الحركة الشعبية لتحرير السودان، تاركين لحزب المؤتمر الوطني وزارة البنية الأساسية.

توريت وكبويتا معقلان رئيسيان لحزب المؤتمر الوطني، ويقدر سياسيون محليون بأن نحو نصف مقترعي توريت يؤيدون حزب المؤتمر الوطني، بينما تصل النسبة في كبويتا حتى ٧٥ في المائة. ولئن هنالك خمسة أعضاء فقط في مجلس الولاية هم ممثلون رسميون لحزب المؤتمر الوطني، كما تفيد التقارير، إلا إن أكثر من ٢٠ عضواً مما مجموعه ٤٨ عضواً في المجلس التشريعي المؤقت للولاية هم أعضاء سابقون في حزب المؤتمر الوطني التحقوا بالحركة الشعبية لتحرير السودان، بحسب تقارير إعلامية نقلت عن أمين الولاية فيلكس أوتدوها العضو في الحركة الشعبية لتحرير السودان (فوني، ٢٠٠٧). وزعم الذين جرت مقابلتهم مراراً أن مثل هذه «الانتقالات» تستخدم لتقويض الحركة الشعبية لتحرير السودان، لكنه من الصعب إثبات مثل هذه المزاعم.. وأنكر حزب المؤتمر الوطني «التحاق» أي من اعضائه بالحزاب الأخرى (جوبا بوست، ٢٠٠٨).

يُنظر إلى حزب المؤتمر الوطني بصفته بديلاً حيويًا للحركة الشعبية لتحرير السودان في أجزاء من ولاية شرق الاستوائية لعدم قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان بأي تنمية ملموسة. وحاكم ولاية شرق الاستوائية، أوسوس إيمور إيجيتوك، موضع استياء بشكل خاص، وبحسب ما قاله فيلكس أوتدوها فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد تخسر ولاية شرق الاستوائية ما لم يُبدل. كما أنه من الممكن بأن تعتبر القبائل، التي تدعم جنوباً مستقلاً، ذلك أمراً مستحيلاً في ظل حكومة للحركة الشعبية لتحرير السودان، وقبيلة التبوسا التي اشتهر أفرادها بالقتال من أجل الاستقلال شهرة كبيرة خلال أنا نيا اقد يندرجون ضمن هذا الصنف.

لحزب المؤتمر الوطني مكاتب في مقاوي وتوريت وكبويتا. ولئن يحرص الحزب على المحافظة على منبر قوي له في الاستوائية باقترب الانتخابات من موعدها، إلا إن تدفق العائدين إلى معاقل حزب المؤتمر الوطني السابقة مثل توريت أضعف قاعدة الدعم التي يحظى بها الحزب، نظراً لأن العائدين الذين فروا من الحرب هم في الغالب ليسوا مؤيدين للخراطوم أو مناصرين للحزب المؤتمر الوطني. وأكد ممثلو حزب المؤتمر الوطني على أنهم يتمتعون، حاضراً، بدعم صلد في توريت وكبويتا، لكن العائدين هم، ترجيحاً، من أنصار الحركة الشعبية لتحرير السودان<sup>[٢٨]</sup>. هذا سيجر إلى صراع من أجل كسب الدعم السياسي، ويزعم ناشطو الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن حزب المؤتمر الوطني سيلجأ إلى استخدام حيله القذرة.

وثمة قلق عام بتحول ولاية شرق الاستوائية، بسبب الدعم غير الثابت للحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى ساحة صراع سياسي عنيف. وبحكم مقترح حكم السودان بنظامين – وهو الترتيب المرتقب في حال صوت الاستفتاء لصالح الوحدة – فهنالك مخاوف من أن حكومة السودان ستبقى مصممة على في التدخل في الشؤون الجنوبية. أما المقترحات المتصلة باتخاذ حكومة الوحدة الوطنية من جوبا مقراً لها مدة ثلاثة أشهر من السنة، فهي تدفع الأهالي إلى الظن بأن حزب المؤتمر الوطني يحاول أن يكسب مزيداً من الدعم السياسي. واحد من الأهالي قال:« ستبتاع الخراطوم التأييد السياسي بهذه الطريقة وتقسّم الجنوب»<sup>[٢٩]</sup>.

<sup>[1]</sup> مخلفات العنف، انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيّين

## ٥. انعدام الأمن في ولايتي شرق الإستوائية والإستوائية الوسطى

لانعدام الأمن في ولايتي شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى وجوه عدة ونامية، لكن هاتين الولايتين تختبران ضرباً مختلفة من العنف. فالعنف السائد حالياً في ولاية شرق الاستوائية هو بشكل رئيسي ناجم عن سرقة المواشي الذي لا يحمل، إلا فيما ندر، بعداً سياسياً. على رغم من أن عمليات الثأر أخذت تتصاعد. أما في ولاية الاستوائية الوسطى فتعذي الصدامات الخلافات حول الموارد وإن اقتصر ذلك ضمن نطاق عداوات قديمة. كما وقع منذ أواخر سنة ٢٠٠٧ عدد متزايد من حوادث النهب وخطف الأطفال ولم تتم معرفة بعض الجناة حتى وقت متأخر.

### الوضع في مطلع سنة ٢٠٠٨

نسبت سلسلة الاختطافات من قريتي كوندكورو ومافو بالقرب من غامبو بولاية الاستوائية الوسطى، في شهري تشرين الأول/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر من سنة ٢٠٠٧، إلى اصحاب المواشي من المورلي الذين كانوا قد استهدفوا منازل الاسر التي فيها أطفال. وهذا يتبع نمطاً مألوفاً لغارت المورلي على الأطفال التي تقترن، كما يُعتقد، بنسل المجتمع. لقد قُتل أم وطفل وفُقد صبي. ويعتقد الأهالي بأن الغارات جزء من خطط للاتجار بالأطفال لامكانية مقايضة صبي بعشرة من قطعان المواشي<sup>٣٤</sup>.

وتعرضت قرى دومغورو وكوجيمو وكاتيجيري ولينيا ولوكا التابعة لولاية الأستوائية الوسطى في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير سنة ٢٠٠٨، للغارات، إذ أُستهدفت لوكا ثلاث مرات على الأقل. تضمنت الهجمات نهبا وخطفاً مكثفين، مما أثار نقاشاً ساخناً عن هو المسؤول: غالبية الأصابع تشير إلى جيش الرب للمقاومة. وفي كثير من حالات الخطف يلجأ إلى اطلاق سراح المختطفين بعد أن يقضوا وقتاً في العتالة على الرغم من أنه ما يتم، في كثير من الأحيان، الاحتفاظ بصغار الأعمار عبيداً.

انتقل جيش الرب للمقاومة من شرق الاستوائية سنة ٢٠٠٧ إلى ولاية غرب الاستوائية، وكان وفد منه قد عاد إلى جوبا لاستكمال مباحثات سلام مع حكومة أوغندا (GoU) ووضع الصيغة النهائية لاتفاق السلام. وثمة اعتقاد واسع بأن جيش الرب توقف عن ارتكاب أعمال عنف منذ أكثر من سنة، لكن هذا لم يحول، على أي حال، دون استخدام الآخرين لهم غطاءً للتمويه.

أوقعت عمليات الاختطاف وكالات المعونة في محنة، إذ خلصت إلى أن توزيع المساعدات قد يدفع بالمغيرين إلى اقتراف المزيد من أعمال النهب والسلب، وبالتالي تعريض الأهالي إلى خطر أكبر. وزادت تحذيرات الأمم المتحدة بعدم الانتقال من دون مرافقين مسلحين الطين بلة. وعلى الفور تمخض عن ذلك ميدانيا تشريد اعداد كبيرة من الأهالي باتجاه جوبا في غالب الأحوال، وسحبت منظمات غير حكومية، مثل زوا (Zoa) و«العمل على مكافحة الجوع»، مراكزها المحلية لأسباب أمنية.

ارتياب مثل هذا يولد قلقاً في توريبت حيث تكثر قصص ابتياع حزب المؤتمر الوطني، حالياً، الدعم. وأدعت الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن حزب المؤتمر الوطني أوقع الفوضى في تجمعاتها في كيليو وكدو بتوزيعه الأموال<sup>٣٥</sup>، فيما يبدي السكان ذهولهم من عدد الشباب الذين يشغلون ايامهم بلعب الدومينو، ولديهم ما لديهم ما يكفي من النقود لانفاقها على الشرب. وحسب ما يقال، يقوم هؤلاء الشباب بزيارة مكتب حزب المؤتمر الوطني لتلقي حزم دعم مقابل تقديم مساعدات سياسية. وفي غالب الأحيان بدنية الطابع<sup>٣٦</sup>. وزعمت الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن العدوانية التي يدعمها حزب المؤتمر الوطني، تجلت في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عندما تعاضمت سرقة المواشي حول توريبت بعد مؤتمر لحزب المؤتمر الوطني مباشرة. وبعد ذلك باسابيع قليلة هجم مؤيدو القوات المسلحة السودانية بسبوقفهم على المدنيين في فندق كيناتي بتوريبت<sup>٣٢</sup>.

نفى حزب المؤتمر الوطني مثل هذه الاتهامات، مشدداً على أن مصلحته تكمن فقط في تنفيذ اتفاقية السلام الشامل وأداء واجباته بصفته طرفاً مشاركاً في الاتفاقية. وقال سياسي من حزب المؤتمر الوطني، رداً على مزاعم تتعلق بشراء الحزب التأييد بالمال: «بوسع أي حزب اعطاء نقود لأغراض تحشيد سياسية. لا بد من كل مرشح للمال، لكن ذلك ليس لشراء الناس. برغم كل ذلك، ما هو سعر الشخص الواحد؟ كيف يمكن شراء شخص؟ نحن لا نحفل باشاعات مثل هذه. إن كان لدينا مال فسنشتري سيارات، لكنني أتجول في كل مكان على الأقدام»<sup>٣٣</sup>.

وكان الرد الأمني معبّراً أشد التعبير. فقد وعد مفوض كاتيجيري بالحصول على تعزيزات عسكرية وبوليسية. لكن موظفي وكالات الإغاثة لم يروا إشارة توحى بذلك في شهر شباط/فبراير الذي اشتدت فيه كثافة الهجمات. وكان من المفروض أن يرسل الجيش الشعبي لتحرير السودان، مع هذه الكثافة، قوات من رقوم إلى منطقة كاتيجيري. ولم ير موظفو الوكالات، بالمثل، قوات عسكرية رغم تأكيد رسمي بارسالهاه٣. وعلى الغرار ذاته أيد مفوض لينيا رداً سريعاً لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، وما تجسد شيء من هذا حتى منتصف شهر شباط/فبراير. كما حثت الوكالات الدولية حكومة جنوب السودان على الاقرار بحاجتها لتحسين الأمن، لكن من غير طائل، ولعل ذلك مبعثه الحاجة إلى ضمان ديمومة محادثات جيش الرب للمقاومة. ولذلك تولى الأهالي الأمر على عاتقهم وانشأوا وحدات صغيرة مدججة بالسلاح في غضون أيام قليلة، يحملون أسلحة سبق أن خزنها بعيداً عن الأنظار.

وبحلول شهر نيسان/أبريل سنة ٢٠٠٨، حدّد أفراد المجموعات العاملة في ولاية الاستوائية الوسطى باعتبارهم أفراداً سابقين في الجيش الشعبي لتحرير السودان (يطلقون على أنفسهم «لا وحدة» إشارة إلى أنهم فقدوا كل ثقة لهم في قادتهم)، ومقاتلين سابقين في جبهة الضفة الغربية للنيل٣٦، وبعض أفراد من جيش الرب للمقاومة واعضاء سابقين في قوات دفاع الاستوائية. والمجموعة التي تتحدر من قوات دفاع الاستوائية انبثقت نتيجة لأحداث سنة ٢٠٠٦. ففي أواخر تلك السنة نسبت سلسلة الهجمات على طرق ولاية شرق الاستوائية إلى جيش الرب للمقاومة، ليتبين فيما بعد على أن القائمين بها هم أعضاء سابقون في قوات دفاع الاستوائية وبعض قطاع الطرق بقيادة جون بلجيك، وجون هذا كان يقود، بحسب ما يفاد، نحو ٣٢٥ شخصاً في سنة ٢٠٠٦. ولما عُرفت المجموعة مضي بلجيكاً شخصياً إلى جوبا، غير أن بعضاً من أفراد مجموعته التحق بجيمس حكيم وهو قائد سابق في قوات دفاع الاستوائية، في مناطق تقع إلى الغرب قليلاً. وبحلول ربيع سنة ٢٠٠٨ كان حكيم يقود قوة في الاستوائية الوسطى من ٧٠٠ مقاتل، بعضهم أعضاء سابقون في قوات دفاع الاستوائية وما إلى ذلك من قوات أخرى نخرتهم الخيبة. ويقال أن بعضاً من تلك الهجمات الأخيرة في الاستوائية الوسطى نفذتها هذه المجموعة. كما انه من المؤكد أن ٢٠٠ فرد من مجموعة حكيم تدريبوا على يد القوات المسلحة السودانية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية٣٧. وهذه هي المجموعة نفسها، مثلما يقال، التي قصفتها طائرة مروحية حربية تابعة لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية (UPDF) في داخل السودان في شهر مارس/اذار سنة ٢٠٠٨. وأثارت حركة مروحية أخرى على منطقة الحدود السودانية في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو الشكوك من أن هذه المجموعة أما تتلقى امداداتها من الخرطوم أو أن حركة المروحيات لها صلة بوجود جيش الرب للمقاومة في غرب الاستوائية (أنظر في الفصل ٤).

**إطار ٢ حوادث أمنية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ – شباط/فبراير ٢٠٠٨**

#### تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

- اختطافات في كوندكورو ومافاو قرب غامبو، ولاية شرق الاستوائية.
- مصرع شخص بالرصاص، قرب تيراغوريشرق الاستوائية، وهو يرعى المواشي.
- غارة على قطعان المواشي على مور – هاتيا، شرق الاستوائية.

#### مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

- اطلاق الرصاص على امرأة قرب تيراغور، شرق الاستوائية، وادخلت مستشفى جوبا.
- مديون يطلقون الرصاص على جندي سابق في القوات المسلحة السودانية، ١٥ كلم من توريت.
- سرقة مئتين من قطعان المواشي على طول طريق جوبا – توريت، قرب ليريا، شرق الاستوائية.
- اقتتال بين افخاذ المنداري في مقاطعة جوبا، الاستوائية الوسطى.
- اختطاف اربعة رجال في كاتيجري، هجمات على لوكا راوند بمقاطعة لينيا، الاستوائية الوسطى.

#### منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

- هجوم على منطقتي دونغورو وكوجيما التابعتين لبيام ووجي، الاستوائية الوسطى، مصرع ثلاثة رجال وخطف عشرة.

#### أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

- مقتل اثنين من البويا بالرصاص بالقرب من كبالا، شرق الاستوائية.
- هجمات في مقاطعة لينيا (بيام وويجي)، الاستوائية الوسطى.
- هجمات كبرى في بوما كانسوك ورودوا (بوما هي أصغر وحدة إدارية) في مقاطعة كاجو كيجي، الاستوائية الوسطى، تحرك المهاجمون صوب لينيا وجوبا وهم ينهبون ويختطفون.

#### مطلع شباط/فبراير ٢٠٠٨

- مقتل ثلاثة أشخاص قرب لوكيري، الاستوائية الوسطى، مقتل ثلاثة رجال في كمين على الطريق خارج ياي، الاستوائية الوسطى.
- خطف ١٧ شخصاً (عاد منهم ستة) قرب كاتيجيري، الاستوائية الوسطى.
- محاولة خطف في وندروبا، الاستوائية الوسطى.
- هجمات على مونغارو ولانغالا، الاستوائية الوسطى.
- نهب وحدة صحة مونغارو في كوتالي، الاستوائية الوسطى.
- سلب في لوكيري، الاستوائية الوسطى.

سلسلة الحوادث هذه هي آخر مثال على الكيفية التي تتضافر فيها الآمال والتاريخ والحوافز الاقتصادية، تتضافر جميعاً في اشاعة في انعدام الامن باقليم الاستوائية. وسينظر هذا الفصل الآن بتفصيل أوسع في حالات انعدام الأمن التي تواجهها ولايتا شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى رهنأ، بالاعتماد على الخلفية



التاريخية، حين تتطلب الضرورة، لشرح سياق العنف الحالي. وبشكل عام ثمة صلة بين العنف الناشئ عن دافع اقتصادي أو سياسي، وغالباً ما يكون هذان العاملان مندمجين أو يصعب الفصل بينهما بدقة، زد على ذلك ان النزاع القبلي مائل في كل حالات انعدام الأمن في الاقليم.

### ماشية وموارد

التهديدات الرئيسية للأمن في الولايتين الاستوائيتين هي القتل والسطو وفقدان اسباب المعيشة سلباً أو سرقة الغلال. وتقترن معظم الحوادث بسرقة المواشي، مصدر دخل العديد من الرعاة المستقرين. فالماشية سلعة ذات قيمة عالية؛إنها حساباتنا المصرفية” مثلما عبر أحد الأهالي٣٨. وحسب مسؤولين في الامم المتحدة بالاقليم، فإن نسبة عالية من قتل المدنيين ناجمة عن القتال على قطعان الماشية٣٩. وسرقة قطعان المواشي ليست تعبيراً عن العوز الاقتصادي، بل هي أيضاً تعبير عن التنافس القبلي على الموارد والمراعي.

وشدد الرد السياسي على الحاجة للوحدة والهوية الجماعية، ليس على أساس قبلي بل على اساس انهم استوائيون وجنوبيون. وعبر حاكم شرق الاستوائية إيجيتوك قائلاً:”بوحدتنا يمكننا ايقاف نهب الخرطوم لما وهبنا الله به من موارد واستثمارها لتطوير اقليمنا“ (قرنق، ٢٠٠٧). الرسالة السياسية المضمّنة هي الوحدة ضد الخرطوم وحزب المؤتمر الوطني. هذا الرد يخفق في التسليم بالقوى الدينامية الكامنة التي تقضي إلى سرقة قطعان الماشية وكذلك الدعم السياسي في بعض الأحيان، غير المفهوم كثيراً الكامن خلفها.

وما هو إشكالي هنا اعتبار الكثير من الموظفين الكبار، ومنهم الحكام والمفوضون وقادة عسكريون، سرقة المواشي، على ما يبدو، نعمةً لمناطقهم – شكل بديل للتنمية – شيء لا يبهض الحكومة بتكاليف أخرى، وكتب محققون في تقرير رسمي عن مذبحه الديدينجا لسنة ٢٠٠٧ (انظر ص ٣٧ – ٣٨)، أن اعضاء متنفذين في الجيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان هم المنتفعون في بعض الأحيان من سرقة المواشي، ويستخدمون نفوذهم لعرقلة المساعي الرامية لمقاضاة الجناة. كما نص التقرير على أنه من الصعب بمكان التحقيق في هذه الحوادث لأن معظم شاغلي المناصب من الحكام إلى موظفي الخدمة المدنية هم عسكريون سابقون في الجيش الشعبي لتحرير السودان ذو مهارات إدارية محدودة (بعثة الأمم المتحدة في السودان وآخرون، ٢٠٠٧).

مع ذلك فقد تكون لبعض المقترحات الحكومية العملية للحدّ من عمليات السرقة، فائدة، إذ ينوي وزير الزراعة في ولاية شرق الاستوائية، بيتي أوغوارو، مثلاً، تأمين وسم كل بقرة لتحديد ملكيتها (على سبيل المثال بالحرف ”ر“ عن كلمة ”زواج“ إن كانت البقرة جزءاً من مهر)٤٠. الوسم قد يقدم حلاً أيقياً لمشكلة عاجلة لانعدام الأمن الذي تسببه سرقة المواشي المستفحلة. على أن هذا لا يتعامل بأي حال مع مسألة المصالحة على نطاق أشمل أو الأسباب الجذرية للنزاعات القبلية الناجمة عن خلافات على الأرض أو على تحالفات سابقة مع اعداء سابقين٤١.

### الأرض، اللاجئون، والعائدون

شغلت الأرض منذ أمد طويل وما زالت تشغل موقع الصدارة في التواترات الناشبة بين النيليين، كالدينكا، وبين الاستوائيين ممن توطنوا هناك منذ وقت طويل، مثل التبوسا. تقليديا تعود ملكية الأرض للمجتمعات

وتدار وفق قانون عرفي، لكن لا يوجد حالياً اطار واضح للتعامل مع هذه المسألة في أعقاب اتفاقية السلام الشامل. فمشروع قانون الأراضي، الذي استهدف انشاء إطار عمل لإدارة الأراضي وتكليف مفوضية أراضي جنوب السودان، ينتظر أن يمرر حتى يصبح قانوناً. والمفوضية تدير، نظرياً، استخدام الأراضي وتوزيعها، الأمر الذي بات تنظيمه ضرورياً مع تدفق العائدين (بانتلينو، ٢٠٠٧). وإلى ان يمرر قانون الأراضي سيظل الأمن مشكلة لأنه من المحتم أن تتواصل الصدامات على الأراضي. هنا تصبح مشاكل جنوب السودان ذات الطابع الدائري واضحة كل الوضوح؛ تزعم حكومة جنوب السودان أن المشكلة الأمنية هي السبب الرئيسي لبطء سن التشريعات مثل تشريع الأراضي. مع ذلك فإن كثيراً من المسائل الأمنية التي ناقشناها هنا لن تحل حتى يتم التعامل مع النزاعات المحيطة بالأراضي.

اشتد النضال على الأرض في التسعينات نظراً لضخامة عدد المشردين داخلياً، من الدينكا بالأساس، الذين انهمروا على المنطقة الاستوائية هرباً من الحرب. والعدد الأكبر من هؤلاء قيمون على المواشي ذوي احتياجات مختلفة للارض ساهمت في زيادة حمأة العداء بين الاستوائيين والنيليين المفضلين، ولا سيما الدينكا منهم، بحسب اعتقاد واسع المدى، عند حكومة جنوب السودان.

وعليه يميز الاستوائيون بين المشردين داخلياً ”الاصلاء“ والمشردين داخلياً من”دينكا الجيش الشعبي لتحرير السودان“، إذ ينظرون إلى ارسال الآخرين إليهم ”احتلالاً“ لأرضهم بعد انقسام الجيش الشعبي في سنة ١٩٩١، الأمر الذي فاقم مشاعر العداء للجيش الشعبي لتحرير السودان والدينكا على حد سواء. كما نظر الاستوائيون بامتعاض إلى دينكا البور من المشردين داخلياً بحكم ما وضعوه من ضغط على الموارد المحلية الشحيحة أصلاً٤٢. إنهم مستقرون، الآن، في الاستوائية إلى الحد الذي التمسوا فيه من الرئيس سيلفا كير أن يحول جيب الدينكا في منطقة كوش الجديدة إلى مقاطعة دينكية٤٣. وهو شأن لا يرحب به الاستوائيون وبشكل خاص الذين يخشون من انتزاع اراضيهم منهم.

القيمون على المواشي في الاستوائية مسلحون عموماً، ويستخدم الاستوائيون هذه الحقيقة لتبرير رفضهم للتخلي عن أسلحتهم؛ فمن وجهة نظرهم إن الحفاظ على حضور مسلح دائم هو سبيلهم الأوحد لاسترداد أراضيهم من الوافدين الجدد. وتشير الدلائل الأخيرة إلى أن العلاقات بين مشردي الدينكا داخليا والتبوسا في ناروز وكبويتا تدهورت لأن الخطط الحالية للمدينة منحازة، كما يعتقد مشردو الدينكا، ضدهم. وفي جو ناضح بالشكوك وخال من حضور قوي للشرطة، تواصل المجموعات اتهام بعضها بعضاً بالتسبب في إنعدام الأمن (باكت سودان، ٢٠٠٨).

ومن المرجح أن تضع عودة اللاجئين المتواصلة مزيداً من الضغوط على الموارد لأن النزاعات الحالية على الأرض قد تقوض النظام العرفي لتخصيص الأراضي. وقد وفدت على الولايتين شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى نسبة عالية جداً من اللاجئين والمشردين داخلياً. وقدرت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين عودة ٤٦٢٠٠ من أوغندا سنة ٢٠٠٧، وتتوقع ضعف هذا العدد من كينيا وإثيوبيا. ويعتقد أن ١٢٠ ألفاً مما مجموعه ١٧٠ ألف سوداني مازالوا يقطنون في أوغندا – الذين فروا من الحربين السودانييتين أو جيش الرب للمقاومة – يتحدرون من مقاوي وتوربت (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٧). ومع زيادة الأمن في المنطقة يتوقع عودة معظمهم.

<sup>[1]</sup> مخلفات العنف، انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانييتين

أعدت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين ١٠٩٢٩ لاجئاً إلى موطنهم بولاية شرق الاستوائية منذ سنة ٢٠٠٥، ومن المخطط أن يبلغ عدد العائدين في سنة ٢٠٠٨ إلى ولاية الاستوائية الوسطى ١٠ آلاف ٤٤٤٠. غير أن ٩٠ في المائة من العائدين يقبلون من دون أن يحصلوا على مساعدة ومن ثم يصعب تعقبهم. إن هذه العودة مهمة لتحقيق الاستقرار في المناطق التي اخلت خلال القتال بين المجموعات المسلحة المختلفة في ولاية شرق الاستوائية، لكن إعادة إلى الوطن قد تشعل توترات جديدة. وتتطلع مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين إلى اغلاق معسكراتها في كينيا وارجاع اللاجئين إلى بيوتهم في ولاية شرق الاستوائية، لكن دخل العديد من العائدين، في الأشهر الأولى من سنة ٢٠٠٨، في نزاع مع نازحي الدينكا الذين يمكثون، في الوقت الراهن، في اراضي هؤلاء العائدين ٤٥. وتواصلت في غضون ذلك تدفقات النازحين من أماكن أخرى في السودان. والناس يصلون إلى كيويتا من مناطق بعيدة مثل المنداري يسوقون قطيعهم إلى أراضي مكالي، ويجلبون بدوام أسلحة معهم ٤٦.

إن بعض مسببات النزاع أقل وضوحاً من غيرها. فقد أتهم العائدون من أوغندا بممارسة طقوس السحر والتسميم في كاجو كيجي ٤٧. وبالفعل طلب من العائدين من أوغندا، ممن لبثوا في جبل كجور القريبة من جوبا، طلب منهم الابتعاد عن نقاط المياه خوفاً من تلوينهم الماء ٤٨. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ قامت مجموعة من الرعاغ بقتل امرأة في كاستور إثر مزاعم من هذا النوع. حوادث مثل هذه تعكس اعتقادات قديمة عن التسميم في منطقة كاجو كجي (ليوناردي، ٢٠٠٧)، كما أن اتهامات مثل هذه، التي يرمى بها العائدون، تذكرنا بالمشاعر المحلية إزاء "الدلاء" و"الغرباء" في زمن تجارة العبيد بعهد الاستعمار حين كان يمر طريق الاتجار بالعبيد بكاجو كيجي.

وتتعامل الولايتان الاستوائيتان مع نزاعات يكون فيها الأهالي الأصليون، الذين عادوا إلى ديارهم ليجدوا أراضيهم وقد شغلها المشردون داخلياً، طرفاً. وتبدت المشكلة بشكل أكثر وضوحاً في نيمولي، موكالي، لابون، ومناطق حوالي جوبا. يضاف إلى ذلك، إن عملية إعادة التوطين لقبائل معينة بذاتها لم تجر بسلاسة حسبما توقع لها. لقد اختار بعض من أهالي دينكا البور، الذين ارتحلوا من معسكر كاكوما في كينيا عبر كيويتا إلى بور، البقاء ببساطة في مقاطعة كيويتا (فوني، ٢٠٠٧). فقد يقرر بعض المشردين داخلياً البقاء في منطقة ما لأنهم مكثوا فيها وقتاً طويلاً بحيث ائتلفوا مع المكان وأسسوا أنفسهم بشكل متين؛ آخرون ربما على استعداد للعودة في نهاية المطاف إلى جونقلي لكنهم لن يقدموا على فعل كهذا خوفاً من انعدام الأمن في المنطقة ٤٩.

يهب ميثاق الحقوق في دستور جنوب السودان الانتقالي (ICSS) الحق في حرية الحركة. لكن النتيجة أن عدد المشردين داخلياً من الدينكا بَرَّ عدد السكان الاصليين من غير الدينكا بمعدل ثلاثة إلى واحد في كل الولايات الاستوائية الثلاث. أم الدينكا الذين بقوا فهم عرضة للتهميش السياسي والاقتصادي في مقاطعاتهم. وهذا ينطبق بصفة خاصة على اولئك الذين بقوا في جوبا خلال الحرب والذين يواجهون الآن صراعاً ضخماً على الموارد.

### النزاعات القبلية

واجه المفوضون في لايتي شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى، بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل، طائفة من الصدمات القبلية التي فاقم توافر حيازة الأسلحة الصغيرة في كل مكان من حدتها كثيراً. مع ذلك

ليست جميع القبائل مسلحة أو انها مسلحة على درجة واحدة. فالباري وبعض القبائل في شرق الاستوائية راكمت عددا قليلاً من الأسلحة مقارنة باصحاب قطعان الماشية أو بقبائل أخرى سلحتها القوات المسلحة السودانية أو الجيش الشعبي لتحرير السودان للقتال بالوكالة خلال الحرب الأهلية ٥.

النزاعات القبلية في الولايتين لا تعدّ، فالمنداري يقاتلون الدينكا، والباري يحملون العداء للدينكا، والباري والمنداري على خلاف مع بعضهم بعضاً رغم أنهم يتكلمون لغات متشابهة ٥٥. وفي كيويتا، تقوم مشاحنات عبر الحدود بين التبوسا والكاراموجنج وتوركانا الذين يتكلمون لهجات متشابهة. كما أن للكاراموجنج خصومة مع الديدنجا، والتوركانا يقاتلون التبوسا، والتبوسا معادون للمورلي.

لكن للعديد من النزاعات التي تعرّف بانها قبلية، والمنفذة بالإغارة على قطعان المواشي والأرض، جذوراً تاريخية أعمق. ولأنه من الأيسر على الأهالي والمنظمات غير الحكومية وسم انعدام الأمن بمنظور قبلي، فأنها بهذا اغفلت تعقيدات الانتقام والمنافسة على الموارد الكامنة وراء العديد من الصدامات الحالية. وقد يكون أصل النزاعات الحالية غامضاً في بعض الأحيان – بل حتى يمكن تعقبه إلى بلد مختلف. فالعلاقات بين الأشوللي ولاتوكا، على سبيل المثال، ما تزال ملبدة بأحداث وقعت في معسكر لاجئين في أوغندا في سنة ١٩٩٧. لقد بدأ النزاع بين المجموعتين في مطلع التسعينات، وخاصة في معسكر كيرباندنغو في مقاطعة ماسيندي الأوغندية حيث تعرض بعض السودانيين من قبيلة الأشوللي إلى تشرد ثان بعدما فروا من الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية إلى كتغام، ومنها إلى ماسيندي بحثاً عن ملاذ آمن من جيش الرب للمقاومة. ويتذكر السودانيون الأشليون بقوة مقتل واحد من ابناء قبيلتهم من قبل اللاتوكا في المعسكر سنة ١٩٩٧، وهذه الذكرى ما زالت تطبع حتى اليوم العلاقات بين المجموعتين في ولاية شرق الاستوائية ٥٢.

ومن الضروري الإشارة إلى وجود عناصر غير مندمجة من المجموعات المسلحة، ممن كانوا مقاتلين خلال الحرب، في الولايتين، بأسلحتهم التي استخدموها في العديد من الهجمات واقتراف الجرائم، مساهمين بذلك في حالة انعدام الأمن. ونظراً لغياب أي خيارات اقتصادية ما عدا حمل السلاح مرة أخرى، فإنه من المرجح أن تعمل المجموعات السياسية على تجنيد أفراد الميليشيات السابقين بصفتهم قوة احتياط مسلحة – إن لم يكونوا مقاتلين فعليين– باقترب الانتخابات والاستفتاء. وسنتناول هذه المجموعات في القسم ٩. سننظر هنا إلى ثلاث منافسات قبلية، مثلاً على التعقيدات التي تكتنف النزاعات في الاستوائية.

### الديدنجا والتبوسا

بتاريخ الخامس من أيار/مايو سنة ٢٠٠٧ تعرضت مجموعة من نساء واطفال الديدنجا بينما كانوا يعتنون بمحاصيلهم في لارو بيام بمقاطعة بودي الكائنة جنوبي كيويتا، إلى هجوم من قبل مجموعة مسلحة من التبوسا تقدر قوتها بقوة كتبية (أدهو، ٢٠٠٧). استخدم المهاجمون أسلحة ثقيلة، منها بنادق رشاشة عيار ١٢,٧ ملم ، ورساشات من طراز بي كي أم، وقاذفات آر بي جي، ومدافع هاون عيار ٦٠ ملم، وبنادق أي كي أم (فوني، ٢٠٠٧). وأخبر شاهد عيان المحققين بأن بعض المهاجمين كانوا يرتدون أزياء عسكرية (لجنة السلم والمصالحة، ٢٠٠٧). وقد قتل ٥٤ شخصاً – ٤٨ منهم نساء وأطفال – وجرح ١١، وسرق ٤٠٠ ماعز و٤٠٠ رأس من الماشية ٥٣. انتقد الأهالي بطء استجابة السلطات، بينما اتهمت القيادات النسائية سلطات الولاية بافتقارها إلى رؤية تحل بها النزاعات المحلية (لجنة السلم والمصالحة، ٢٠٠٧).

لعل أحداثاً عدة فجرت هذه الحادثة أو على الأقل ساهمت في درجة وحشيتها. تكلم الأهالي عن حزازة بين التبوسا والديدنجا يعود تاريخها إلى مسألة الحدود في فترة ما قبل الاستقلال. وعلى الرغم من وجود تفاعلات سلمية بين الطرفين، إلا ان الحزازة بين التبوسا والديدنجا تواصلت حتى في المنفى، حيث أصاب الديدنجا، عموماً، نجاحاً أكبر. واهتمتهم التبوسا باستخدام ما يحوزتهم من تعليم أفضل لاقتناص أراض ليست لهم (فوني،٢٠٧).

وسلّطت التحقيقات الضوء على روايات عدة لما قد حدث. أدعى بعض زعماء التبوسا بأنهم تلقوا أسلحة من قبل مؤيدي حزب المؤتمر الوطني للقيام بالهجوم٥٤. وعلى الرغم من نفي حزب المؤتمر الوطني ذلك، إلا أنه اتضح جريان توزيع سلاح. واخبر السلطان جون نغرونغو فيل من بوما نغارو (بوما اصغر وحدة إدارية) المحققين: “ كانت هنالك شاحنات تحمل أسلحة ثقيلة وتوزع الذخيرة على التبوسا في نامورنيانغ“ (لجنة السلم والمصالحة،٢٠٧). وقال مسؤول محلي للحزب المؤتمر الوطني إن للحزب انصاراً من التبوسا بقدر ما له من الديدنجا، وأن الخصومة التهمت لأن الديدنجا اتهموا التبوسا باستخدام اراضيهم بقصد الرعي٥٥. ولم ينعقد مؤتمر سلام مخطط له لأن الطرفين لم يتفقاً على موقع حيادي لعقده. ونوقش القتل في مجلس جنوب السودان التشريعي وأوصى بأن ينزع سلاح كل من يحمل سلاحاً في المقاطعة.

كما أن نارو محل نزاع لأنها غنية بالماس والذهب، ولدى المسؤولين الكبار في الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان اهتمام في الموارد واهتمام باقتطاع اراض لأنفسهم. يقال انهم نقلوا المشردين من الدينكا – وهم من قبيلتهم – القريبين من هذه الموارد إلى اماكن أخرى للسبب نفسه٥٦. وذكر الأهالي بأنهم على معرفة بارتباطات خاصة تجمع رجال التبوسا المسلحين وقادة الجيش الشعبي لتحرير السودان في كيويتا. واحتفظت التبوسا في السابق بارتباطات مع القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان لتسهيل الهجومات، افتراضاً، على الديدنجا في لاورو. وقال إن المسألة نوقشت في مؤتمر شرق الاستوائية المنعقد في شهر حزيران/يونيو سنة ٢٠٥، حين طرح زعماء البيودي مسألة تحرك التبوسا إلى أراضيها.

وفي شهر شباط/فبراير سنة ٢٠٠٨ وزعت منشورات في كيويتا تتهم التبوسا بالتحالف مع الشماليين والزواج منهم، وبالتصرف في شرق الاستوائية كما لو انهم يملكونها. ولم يجرؤ أبناء التبوسا الذهاب إلى السوق في كيويتا إلى أن تدخل الحاكم. وطلت المنطقة مسالمة نسبياً حين قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بنشر قواته، لكنه سحبها مؤقتاً في مطلع سنة ٢٠٠٨، مخلفاً العديد من المشاكل من دون حل.

### الدينكا والمنداري

غدت ولاية الاستوائية الوسطى مسرحاً للعديد من الاشتباكات القبلية بين الدينكا والمنداري. فقد كان القتال في شهر كانون الثاني/يناير سنة ٢٠٠٨ عنيفاً إلى حد ظلت معه المحلات في مانوكي بيام بجوبا، موصدة طوال اليوم. وشهدت سيرمون في منطقة بولو بيام على طريق ماريدي في مقاطعة جوبا قتالاً عنيفاً بين رعاة المنداري ومشردى نيانغبارا داخلياً. وفي يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير عبر رجال مسلحون، يقال انهم من الدينكا، شارع ياي بالقرب من غانجي بيام وحاولوا اختطاف ثلاث بنات٥٧.

أبناء المنداري مسلحون تسليحاً جيداً واشتكى الأهالي خلل رسائل عديدة رفعوها إلى حاكم ولاية الاستوائية الوسطى، كلمنت وانبي، بأن سلاطين المنداري غير مستعدين للتفاوض في اعقاب وقوع حوادث عنف.

وزادت حقيقة أن كلمنت وانبي هو أيضاً من المنداري ويحيط نفسه، طبقاً لوكالات الإغاثة، بمليشيا من أبناء المنداري، الشكوك لدى الأهالي.

إلى الشمال بمقاطعة تركاكا خاض المنداري قتالاً غذته، طبقاً لاستخبارات الجيش الشعبي لتحرير السودان، امدادات اسلحة قادمة من الخرطوم٥٨. وطلب نائب الرئيس ريك مشار في زيارة حديثة للمنطقة، من أبناء المنداري لتأسيس من جديد علاقات سلام مع جيرانهم من الباري والمورو، مضيفاً ان ما يشجع على هذه الاشتباكات بين المنداري، بور دينكا، ومورلي، حقيقة احتفاظ هذه القبائل بأسلحتها (داك، ٢٠٠٨). لكن الحاكم وانبي يميل إلى الاعتقاد بعدم وجود ضرورة لعملية نزع السلاح، واصر على أنه سيحول دون ذلك. كما أدعى انه متى جرى نزع سلاح المنداري فإنهم سيكونون تحت رحمة المورلي ودينكا البيور (فوني،٢٠٧ e).

### الباري والمنداري ونيانغوارا

اشتبكت قبيلة الباري، أقرب القبائل إلى جوبا، مراراً مع المنداري وأعرب ابنؤها أيضاً عن مخاوفهم بشأن دور الحاكم وانبي. وبين تقرير حديث قيام أبناء المنداري بسلب مواشي الباري في مناسبات عدة، كما قد قتلوا شخصاً من الباري في الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولئن قبلت المنداري بالمسؤولية عن الحادث، فإنها جادلت بأن هذا فعل منفصل ارتكبه فرد وليس القبيلة (بعثة الأمم المتحدة في السودان وآخرون، سنة ٢٠٠٧).

### تغيير التركيبات الاجتماعية

قوضت الحرب والتهديد الأمني المتواصل تركيبة الحكم التقليدية، التي كانت عنصراً من عناصر الثبات في اوقات ما قبل الحرب. ويتحدث شيوخ لاتوكو عن تولي المونيميجي (الجيل الشاب الحاكم من الرجال) على عاتقه مسؤولية الأمن، متجاهلين السلاطين في الغالب الأعم، لأن مهاراتهم العسكرية التي صقلتها الحرب ذات صلة أكبر بمجتمعات تمر باوقات الصراع والعنف الطائفي. وحسب عدة روايات، فسلطانهم يشمل أمر الناس باقتراف أعمال عنف ضد الغرباء أو سلب قطعان الماشية لضمان أمن اقتصادي للمجموعة (كورموتو وسايمونز، ١٩٩٨)٥٩.

لفقدان السلاطين نفوذهم تداعياته بالنسبة إلى من يريد تحسين الحالة الأمنية. ففي الماضي اطاع القرويون السلاطين التقليديين مقابل حصولهم على نوع من الحماية الرمزية. وقوضت الاضطرابات الاجتماعية للعقود الماضية هذا "العقد"، الأمر الذي أدى إلى انهيار المعايير التقليدية للطاعة. وتبين دراسات ما بعد فترة النزاع في بلدان أخرى بأن فشل مثل هذه الموثائق يشجع على انبثاق الميلشيات والعنف الإجرامي ويقوض المساعي المستقبلية لتشكيل دولة (كالدور، ٢٠٠٧).

يتجه فقدان السلاطين لسلطتهم باتجاهين: باعتبارهم ممثلين لناسهم، وباعتبارهم محاورين مع ممثلي حكومات غير تقليدية ومع قواعد ترتبط بسلسلة القيادة، فعلى سبيل المثال، كان السلاطين، في الماضي، يخضعون لإداريي البيام ويدعمون مساعي نزع السلاح، لكن ما عاد هنالك أي ضغط عليهم لفعل ذلك. ويمكن الجدل بأنه لا يسعهم فرض إرادتهم على المونيميجي الذين يدبوا بسلطتهم إلى الاسلحة التي تريد الإدارة تحييدها. لقد انهارت الاتصالات في بعض المقاطعات بين الناش والسلاطين انهياراً كبيراً حتى أن ثمة كلاماً عن تقوية سلطة الأخيرين خلال تكليف ضباط ارتباط٦٠. ونظراً لأن أصوات السلاطين باتت أقل

أهمية في مجتمعاتهم، فهم أقل جاذبية بصفتهم شركاء في مساعي نزع السلاح. لكن هذا يترك فراغاً لا يمكن بالضرورة ملئه بالزعماء الجدد الأكثر ولعاً بالقتال.

### إطار ٣ النساء والنشاط المسلح

لقد تغير دور المرأة في السودان بشكل ملحوظ نتيجة للحرب، إذ أخذت خلال سنوات النزاع، على عاتقها دور الحامي للأسرة عندما مضى الرجال للقتال (البشرى وسهل ، ٢٠٠٥). وكان من نتائج ذلك أنها أصبحت مسؤولة في كثير من الأحيان عن حماية ترسانة الأسرة.

المرأة هي عماد الأسرة والاقتصاد غير الرسمي، بعد ان أبقت العائلات والمقاتلين خلل تقديمها الامدادات والزراعة طوال فترة الحرب. إنها هي من يمارس المساومة في التجارة والتبادلات السياسية والخاصة. كما تحملت المرأة، في الوقت نفسه، وطأة الحرب وعانت من العنف القائم على أساس جنساني على وجه التحديد، فضلاً عن ضروب أخرى من العنف. وهي من يربط المجتمع الآن بعضه ببعض مرة أخرى(فيتزجيرالد، ٢٠٠٢).

كما أنه من السهل، مع ذلك، نسيان قدرة المرأة على تأجيج الصراع ولعب دور نشط في ذلك. قال ريباك غوك مدير مكتب الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة (CSAC) "إن اخواتنا داعيات حرب أيضاً، فهن يشجعن الرجال على القتال".<sup>٦١</sup> ونظراً لدور المرأة باعتبارها حامية ومعيلة، فهي لا تجد غضاة في الأسلحة الصغيرة، فهي تستخدمها للصيد لما تعرض بيتها للتهديد. إنها في الغالب الأعم مسؤولة عن أمن المنزل، وهذا يصعب من عملية نزع السلاح في ولايتي شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى. فالمرأة التي تحملت لسنوات مشاق مسؤولية الدفاع عن الأسرة غالباً ما تكون أشد النساء مقاومة للتخلي عن سلاحها. وتكون في الغالب قد طورت نظاماً بعناية لاختفاء الأسلحة مثل بناء كوخ بجدارين (تيكول وهو كوخ تقليدي) أو بناء قبور كاذبة مغطاة بالصفوح، ومثلما قالت امرأة قروية: "نحن بدون حماية، نحن موتى. أنتم في ظل اتفاقية السلام الشامل، لديكم أمن في جوبا. ابعثوا لنا ببعض الأمن أيضاً"<sup>٦٢</sup>.

كما أن الأسلحة ثروة. فعندما يمرض طفل أو تحين الحاجة إلى دفع الرسوم المدرسية، يمكن ان تباع البنادق لتسديد الفواتير. وتعتقد النساء، رداً على سؤال حول نزع السلاح، إن تسليم أسلحتهن يعني موتاً محققاً: "أنت في حاجة لقتلنا حتى تنتزع سلاحنا منا. بالنسبة لنا الموت هو نفسه ، سواء جاء من توركانا أو منكم"<sup>٦٣</sup>.

والمرأة، عندما تعامل كسلعة، تكون هي، في كثير من الأحيان، مصدراً للصراع. فنزوة العروس تكتسب بسرقة الماشية، كما تدفع عقوبات الخيانة الزوجية وما قبل الزواج (الزنى) بالابقار، فالزاني يدفع للزوج المجروح سبع أبقار، وعشر ابقار هي غرامة عامة لجرائم أخرى. وغالباً ما يضطر الجناة إلى التوجه إلى سرقة المزيد من قطعان الماشية لتسديد ما عليهم من غرامات<sup>٦٤</sup>.

يرثي السلاطين فقدان السلطة هذا، ويشعرون بأن محاولات حكومة جنوب السودان لتقوية مراكزهم غير مفعنة، واتهموا، في مؤتمر أعالي النيل للسلم والمصالحة المنعقد في ملكال بشهر كانون الثاني/يناير

سنة ٢٠٠٨، والذي حضره مفوضو المقاطعات والسلاطين وممثلو الحكومة والأسرة الدولية، الحكومة بصراحة بسعيها الحثيث لتقويضهم بواسطة تكوين تركيبات بديلة (سودان تريبون، ٢٠٠٨). وبالفعل إن إنشاء محاكم القانون التشريعي وانعدام وضوح عملها بما يتصل بجانب علاقتها بمحاكم القانون العام التي يشرف عليها السلاطين، قد ركنتا العديد من الزعماء التقليديين إلى زاوية الإهمال وكذلك الأمر مع مساعي الحكومة المتصلة بنزع السلاح معهم (ليتش، يوك، فاندوينت، ٢٠٠٤؛ دينغ، ٢٠٠٦).

### مشكلة جوبا

تضاعف عدد سكان جوبا، حسب التقديرات، مرتين على الأقل منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل، من ٢٠٠ ألف في سنة ٢٠٠٦ إلى ٤٠٠ - ٥٠٠ ألف في سنة ٢٠٠٨. ٦٥. وإذ جلب هذا الانفجار السكاني معه تحسناً في الأوضاع، فإنه جلب أيضاً طائفة كاملة من المشاكل الجديدة، فبعدها نقلت حكومة جنوب السودان العاصمة إلى جوبا، بدا واضحاً كل الوضوح أنه ينبغي بذل المساعي لعدم تركيز الموارد في جوبا وحولها. لكن، ولأن معظم الوكالات الدولية تنطلق في عملها من جوبا، بات تركيز الموارد فيها أمراً لا مفر منه.

ونظراً لوجود روابط نقل جيدة استقطبت جوبا السودانيين والأجانب، إذ انتهى المطاف باللجئين والمشردين داخلياً وعائدين آخرين إلى البقاء والمنافسة على ذات الفرص التي جذبت الآلاف إلى العاصمة. هنالك نمو اقتصادي مرئي لكنه اقتصر اقتصاراً كبيراً على اعمال البنية التحتية لمجتمع المعونات الواسع والثري. وخلق هذا اقتصاداً مزدوجاً يستقطب المزيد من المهاجرين، الأمر الذي ارهق البناء التحتي للمدينة ككل غير المتطور بشكل جيد مزيداً من الازهاق. كما إن خطى العائدين للمدينة لهي أسرع بكثير من تنامي الخدمات الأساسية، إذ يعاني مستشفى جوبا، الذي ما كان قادراً على تلبية حاجات المدينة في السابق، في الوقت الحاضر من طوابير أطول فأطول، لأن عدد السكان أخذ في الازدياد، وأخذت المدارس، الفقيرة بمواردها أصلاً، تزدهم أكثر فأكثر فيما ظل عدد المعلمين على حاله.

وتخطط المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، المسؤولة عن حركة اللاجئين متى عبروا الحدود داخليين، بنقلهم إلى جوبا للتخفيف من الضغط على نيمولي باعتبارها أكبر مدخل من أوغندا. ولئن تأمل المنظمة الدولية للهجرة في قرّن حركة العائدين بعملية نزع السلاح، فلا شيء قد عمل لضمان تسليم المجموعات العائدة اسلحتها قبل أن تفرّق<sup>٦٦</sup>. ونتيجة لذلك فإن العائدين طوعاً يحملون أسلحتهم معهم، ونظراً للقاء كل الطرق في جوبا فقد راج فيها الاتجار بالسلاح رواجاً شديداً.

تؤثر الحالة الأمنية خارج جوبا تأثيراً مباشراً عليها، فلما تمر ولاية شرق الاستوائية بخلل أمني، تعاني العاصمة، مثلما يفيد يفيد عمال الحماية، من تدفق سكان الولاية إليها، إذ ليثت خيم وأكواخ الذين شردهم جيش الرب للمقاومة من مقاوي قائمة في منتصف جوبا لسنوات. وبحكم تذبذب مستويات الحالة الأمنية فإن الذين فروا إلى جوبا بحثاً عن حماية مؤقتة انتهى بهم المطاف إلى البقاء، واضعين المزيد من الضغط على ما هو قليل من الموارد.

تتضح جاذبية جوبا أكثر حين يتملى المرء انماط العودة، فالقرى الكائنة إلى الشرق من جوبا، على الطريق المؤدي إلى إربيا، خلت تقريباً من العائدين لأن أولئك الذين انتووا العودة اختاروا البقاء في جوبا بدلا منها. وأتصفت العلاقات بين هؤلاء الذين لبثوا في جوبا خلال الحرب والعائدين الشرق الاستوائيين في فترة ما

بعد الحرب، على الدوام، بالاشكالية. ونظراً لتاريخ المدينة باعتبارها حامية للقوات المسلحة السودانية فلدى سكان جوبا الأصليين الكثير ما يجمعهم مع المشردين داخلياً العائدين من الخرطوم أكثر مما يجمعهم بلاجئي شرق الاستوائية الذين تربوا في كينيا وأوغندا٧٦. وتنعكس هذه الخلافات في النزاعات اليومية على الموارد. كما ان ثمة "هرماً في الاستحقاقات" بين من عادوا مبكراً وعادوا متأخرين. ولئن يتوقع العائدون متأخراً خدمات أفضل وبرامج إضافية أكثر مما تلقوه في أماكن أخرى، فإن مدخلهم إلى الموارد هو في الحقيقة أكثر محدودية.

وبالتدقق السريع للامم المتحدة والوكالات الأخرى، أهملت آليات المساءلة، وافتقر الصندوق الإنساني المشترك، الذي انشئ على نحو طارئ وبجهات مانحة عديدة، الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لتوزيع المنح بسرعة للمنظمات غير الحكومية الأهلية والدولية، افتقر إلى إجراءات التقييم، خلا تلك التي تتعلق بالحسابات الأساسية ومراجعة المحاسبة. ولهذا لا توجد شفافية تتصل بالکیفية التي تصرف فيها الأموال ولا معرفة بالبرامج المنفذة٧٨. فليس غريباً ألا يستطيع معظم الأهالي الفاطنين خارج جوبا- بل حتى الذين في داخلها - تسمية الخدمات أو البرامج التي انتفعوا منها.

الخدمات الاساسية غير متوفرة لمعظم سكان جوبا. وبحكم تمركز الموارد في العاصمة لم تصب مناطق الجنوب الأخرى إلا نزرأ أقل بكثير، ولم تتمكن المستوطنات المحيطة من الاستمتاع بأي نمو يذكر جراء امداد اسواق جوبا بالمنتوج المحلي، فمعظم البضائع المباعه في جوبا، ومنها المواد الغذائية، مستوردة، معززة بذلك الميل نحو جلب الموارد من أوغندا بدلاً من تشجيع المنتج المحلي.

وردأ على ما طرأ من تحسن منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل، قالت امرأة:«ارتفعت بعض البنایات، هناك وفرة أكبر بالطعام، والاعتصاب أقل مما كان عليه الأمر مع جنود القوات المسلحة السودانية، لكن المشكلة أن معظم الأماكن حولت إلى فنادق»٧٩.

وساءت الحالة الأمنية مع تدفق الناس والمال والأسلحة. ويتذكر السكان بشكل واضح المرة الأولى التي أبصروا فيها مالكي المواشي وهم يدخلون بأسلحتهم المدينة سنة ٢٠٠٦؛ وكان هذا ايذاناً بالسهولة التي سيكون عليها أمر دخول جوبا بسلاح غير مخف. وأعلنت حكومة جنوب السودان مراراً عن الحاجة لتقييم شامل لأرقام الأسلحة المحمولة وأنواعها، وانطلق أول مسعى في شهر أيلول/سبتمبر سنة ٢٠٠٧، إذ اغلقت جوبا لأربع وعشرين ساعة لتيسير برنامج نزع السلاح الإجمالي. سُدّ ثلاثة آلاف جندي من الجيش الشعبي لتحرير السودان الطرق فيما تولت الشرطة تفتيش البيوت بيتاً بيتاً (رويترز، ٢٠٠٧). ولئن لم تنشر حكومة جنوب السودان قط ارقاماً رسمية بشأن الأسلحة المصادرة، إلا أن المدهامات هذه استهدفت في المقام الأول دور مؤيدي حزب المؤتمر الوطني (سودان فيتشن، ٢٠٠٧). وكان هذا، بحسب ما يقال، رداً على مدهامة الشرطة لمكاتب الحركة الشعبية لتحرير السودان في الخرطوم بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر٧٠.

ازدادت الجريمة في الأشهر الأولى من سنة ٢٠٠٨، وتحديداً عمليات السطو المسلح وسرقات البيوت التي ما كانت مشكلة في السنة السابقة على ذلك، إذ لقي في الفترة الأخيرة حارس مصرعه باطلاق نار اثناء محاولة سطو على مطعم مرموق ومركز أعمال يرتاده الأجانب ومسؤولون حكوميون. كما عانت منطقة مونوكي من الكثير من حوادث اطلاق النار والسطو، وحدد السكان هوية الجناة بجنود أو رجال شرطة٧١. وفي أشهر

أذار/مارس ونيسان/أبريل وأيار/مايو سُجّل ما لا يقل عن ٢٥ هجمة تستهدف مجمعات وكالات الإغاثة وفنادق الأجانب. واستهدفت المنظمة الدولية للمعوقين في كل ليلة على مدار أسبوع، الشيء الذي دفع بعض المنظمات غير الحكومية إلى سحب موظفيها إلى خارج جوبا. واتضح أن الغرض من الهجمات كان منظمات الإغاثة، رغم تعرض بعض السودانيين للاصابة أيضاً. كان المهاجمون يرتدون، بحسب ما افيد، زياً عسكرياً، وهذا أثار الشك في ان المجرمين هم عناصر مليشيا سابقة (ويلر، ٢٠٠٨).

وأدت الحاجة إلى تحسين الأمن وتحديد الجناة إلى نشوء عدد من المبادرات الحكومية في جوبا، إذ نقلت وزارة الجيش الشعبي لتحرير السودان الجديدة إلى خارج المدينة للابقاء على مسافة بين المدنيين والجنود، وصدر أمر توجيهي مؤخراً يحظر على أفراد القوات الدخول إلى جوبا وهم مسلحون إلا إذا كان يؤدون واجبهم٧٢. حضر التجول العام المفروض حالياً يبدأ من منتصف الليل حتى الخامسة صباحاً، على الرغم من محافظة الأمم المتحدة على حظر يمتد من الساعة الحادية عشرة ليلاً حتى السادسة صباحاً. وتشدّد الإجراءات الأمنية ليلاً خاصة حول الوزارات ومساكن الشخصيات السياسية والعسكرية.

## ٦. شرطة وأمن

حضور الشرطة في جوبا يتصف بندرتة ويكاد ينعدم خارجها. ولهذا يشعر الاستوائيون بأن الشرطة لا تأخذ التحديات الامنية على محمل الجد. وعبر أحد الذين قوبلوا «إنهم يميزون بين «حوادث صغيرة» وهجمات «حقيقية». كما أنهم يحصرون بناء قاعدة تقييماتهم الأمنية بغياب الميليشيات فقط»٧٣. ويسمح الفراغ الأمني للمجرمين بالتصرف بحرية من دون خوف من الاعتقال أو من الملاحقة القضائية.

ونظراً لانعدام حضور الشرطة فليس مستغرباً بالمرة بأن لا يستجيبوا على الدوام إلا متأخراً على الحوادث الأمنية. فبعد مدهامة قطعان مورا – هاتيها في شرق الاستوائية في شهر كانون الأول/ديسمبر سنة ٢٠٧، نيه الأهالي سلطات بيام هايلا بالأمر، فأخبروا بأن الأوان قد فات لفعل أي شيء حيال ذلك. لكن حين مضى الأهالي بحثاً عن القطعان بأنفسهم، عثروا على وجه السرعة على بعض منها. بيد أن التؤخر في الفعل، على أي حال، ليس المشكلة الوحيدة مع الشرطة، إذ تقول النساء بأن إخبار الشرطة عن العنف المنزلي لا يتمخض عن استجابة تذكر وينتهي بجعل الوضع في البيت أكثر سوءاً مما كان عليه. وفي جوبا استشهد الناس بمناسبة تعرض فيها أولئك الذين أخبروا الشرطة عن ارتكاب أفراد من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان أعمال عنف، تعرضوا إلى مضايقات جنود آخرين٧٤.

في بيئة مثل هذه، يلجأ المجتمع إلى استخدام الآليات التي اسعفته خلال الحرب: هم المسؤولون عن توفير أمنهم. لقد قامت مجموعة شباب في إيريا بتحمل مسؤولية معاقبة الجرائم الصغرى التي لا يتعاطى معها السلطان، مع أن هنالك اربعة من ضباط الشرطة والشرطة العسكرية في المنطقة. وفي بيام منوكي بجوبا أنشأ السكان منتدى حماية مجتمعي إثر هجمات مسلحة ضدهم ليلاً من قبل افراد، تمكنوا مت تحديدهم باعتبارهم ضباطاً في الجيش الشعبي لتحرير السودان والشرطة٧٥. وفي حادثة وقعت في وقت قريب بقرية لوليانغا اقيتد اربعة رجال ممن اشتبه بزلوعهم بمقتل ثمانية أشخاص وسرقة مئات المواشي، للعمل في مجمع شرطة بانتظار محاكمتهم. لقد فروا فيما هم تحت مراقبة ضابط شرطة الذي تحدر من قريتهم ذاتها (فوني، c، ٢٠٧).

بلغ انعدام الثقة برجال الشرطة من الشدة بحيث جرى في بعض الأحيان نزع اسلحة قوى تعزيز القانون عند دخولها المجتمعات القروية. فالقليل الذي نجا من ثقافة الشرطة يعد عقود من الحرب انما هو آيل إلى الزوال ولا يمكن التعويل عليه. ولأن الشرطة تميل إلى الاعتقاد بأن كل شخص مسلح، فما أسرع أن تتفاقم الحادثة الصغيرة إلى حالة تبادل اطلاق النار. فقد جرح بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير سنة ٢٠٨ خمسة اشخاص لما اطلق رجال الشرطة النار في قرية أبو جون بعدما حاول الأهالي اخلاء سبيل مشتبه فيه محتجز (بعثة الأمم المتحدة، ٢٠٠٨). وأجاب رجل على سؤال لم ردت السلطات على هذا النحو، بالقول: «ربما لأن بعض السلطات غير كفؤة بما فيه الكفاية، لكنهم يريدون الوظائف وما تدره عليهم من أموال. ربما لأن الوزير صديق لهم، لذا هم يفكرون «ماذا يمكن ان يحدث لي؟»٧٦. ويشترك السكان والزعماء المحليون والسياسيون من الأحزاب كافة في الاعتقاد بأن ما يحفز القوات الأمنية هو حماية «الأصدقاء».

وما لا شك فيه أن ضعف القدرة عامل أيضاً في محدودية حضور الشرطة، فمنظومات وظيفتها التنبيه بوقوع غارات ومعاقبة مرتكبيها ليست ممكنة لا مع الميزانية الحالية للشرطة ولا مع ما يوجد من بناء تحتي. فطبقاً لآنا كيما، نائب مفوض لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان (SSDDRC)، إن الجنوب يحتاج تنسيقاً أمنياً أفضل ليس للتعاطي مع المجرمين المحليين وحسب، بل لإرسال رسالة كذلك إلى سالبني قطعان الماشية الذين يعبرون الحدود من كينيا وأوغندا. وهذا يتطلب مزيجاً من القدرة والموارد.

وقال مفوض شرطة توريت بعدم وجود وسيلة لملء الفجوة في القدرات، فهو يقود ١٥ ضابط شرطة مع أن المنطقة بحاجة إلى ١٥٠. ولئن يدرّب حالياً مزيد من رجال الشرطة، إلا أن العملية بطيئة جداً والمعدات نادرة٧٧. مع ذلك وعلى الرغم من أعداد المتدربين المتزايدة، فإن الإرث العسكري للسودان يعني أن ضباط الشرطة «سيستمرّون بالتصرف على أنهم عساكر» لفترة طويلة قادمة٧٨.

والتدريب، وخاصة في ما يتعلق بالمساعي الهادفة إلى تجريد الشرطة من الصبغة «العسكرية»، هو على ذات الدرجة من ضعف الميزانية. وعبر سياسي معارض بالقول إن: «معظم الشرطة جاؤوا مع الحركة [المتردة]. لقد كانوا جنوداً وقسموا ببساطة إلى رجال شرطة، حراس سجون، ورجال اطفاء وحراس الأحياء البرية. ما يحتاجونه هو التدريب على [التحقيق] في الجريمة وما تلقوا تدريباً ملائماً حتى يكونوا رجال شرطة»٧٩.

كما أن التداخل بين أساليب عمل الشرطة والعسكر جلية أيضاً لدى ضباط الشرطة المتدربين تدريباً جيداً الذين مورس عليهم الضغط للانضمام إلى الجيش (فوني، d، ٢٠٧). في مثل هذه الظروف لا يعتبر الانضمام إلى سلك الشرطة خياراً جذاباً. فقد يتقاضى رجل الشرطة راتباً أكبر بقليل من جندي في الجيش الشعبي لتحرير السودان – نحو ٣٠٠ دولار أمريكي في الشهر – لكنه ما زال من الصعوبة بمكان تجنيد أناس متعلمين في الخدمة.

ووافقت حكومة جنوب السودان، في محاولة منها لاعطاء كل ولاية سيطرة أكبر على إدارة قوات شرطتها، على نقل المزيد من الصلاحيات لحكومات الولايات في منتدى الحاكم في شهر آذار/مارس سنة ٢٠٠٨. ومن بين هذه الصلاحيات: إدارة الشرطة، الأحياء البرية، السجون، المطافئ، التي كانت سابقاً ضمن مسؤولية وزارة الشؤون الداخلية لحكومة جنوب السودان (داك، ٢٠٠٨ب). وما زال من غير المعروف بعد ما إن سيكون للمركزة الصلاحيات هذه أثرها على مستوى انعدام الأمن.

## ٧. تدفق الأسلحة

الاسلحة هي الكماليات اليومية في كثير من انحاء ولايتي شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى . ولئن لا يستعرض المدنيون أسلحتهم في المدن الكبرى، فإنهم يحملوها علناً في بعض المناطق القروية. وبما أنه لا يوجد قانون يحظر ملكية السلاح، وعدم اثبات عملية نزع السلاح فاعليتها إلا في مناطق قليلة، فلا أحد يخجل من ملكية الأسلحة-٨٠. بل العكس من ذلك فعرض الاسلحة فعل له صفة الردع، وبالتالي فهو ضرب من ضروب الحماية الذاتية.

وفرة الأسلحة هو أحد مخلفات تاريخ من النزاعات التي مرت بهما ولايتا الوسطى وشرق الاستوائية خلال الحربين الأهليتين. وعزا سياسيو حزب المؤتمر الوطني في شرق الاستوائية ظاهرة «التسلح» إلى «زمن الحركة». فيما اعترفوا بحرية بأن حكومة السودان وزعت لاحقاً أسلحة على الأهالي بغرض «الحماية»٨١.

وأحد أكثر المسائل الخلافية تتصل بما إذا ما برحت حكومة السودان تقوم بإمداد الميلشيات الإثنية بالأسلحة. الدلائل على ذلك ظرفية ومقتصرة على تقارير تصدر بين حين وآخر عن عمليات إنزال جوي ، وآخرها في لافون بولاية شرق الاستوائية. واتهمت استخبارات الجيش الشعبي لتحرير السودان الخرطوم بمُدّ قبائل في الجنوب بالأسلحة لمقاتلة بعضها بعضاً، وما هو مؤكد ، كما يبدو، أن حكومة السودان ما لبثت تقوم بتيسير تسليم الأسلحة إلى قوات مناصرة للحكومة في دارفور ٨٢. وأقر ممثل لحزب المؤتمر الوطني في توريث، ردأ على هذه المزاعم، بأن هذه الامدادات ممكنة، لكنه لا يوجد دليل على ذلك٨٣.

الاتجار بالأسلحة كان مشهداً مألوفاً في شرق الاستوائية أبان الحرب، ويتذكر الأهالي كيف أن الاسلحة كانت بادية للعيان في الاسواق. إن إيقاف هذا الإتجار مهمة شاقة لأن نزاعات الاقليم العديدة ضمنت توريثاً متواصلأ من الاسلحة الرخيصة الثمن، فما لبث الناس يستخدمون، في مقاطعة مقاوي، أسلحة خلفتها إطاحة الرئيس السابق تيتو اوكيلو في أوغندا سنة ١٩٨٥. كما أن الاسلحة التي تدفقت إلى السودان من أوغندا وإثيوبيا في مطلع التسعينات تعمل رغم تقادمها في الأجل (شوميروس، ٢٠٠٧). كما افاد أهالي نكورو عن توقف حمولة شاحنتين من الأسلحة قادمة من أوغندا في المدينة لتسليم ذخائر قبل مواصلة طريقها إلى جونقلي. واندلع العنف بعد ذلك بوقت قصير٨٤. وفي الغالب تأسر الميلشيات المحلية هذه الامدادات سواء كانت من الجيش الشعبي لتحرير السودان أو من القوات المسلحة السودانية، وكثير من هذه الاسلحة تجد طريقها مجدداً إلى المجتمع.

### التسلح المدني

المدنيون في ولايتي شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى مسلحون تسليحاً جيداً بغرض الردع بدرجة أولى، على الرغم من اعتقاد شائع مفاده أنه قد تكون هنالك حاجة يوماً ما إلى الأسلحة لمجابهة الخصم السياسي٨٥. ولئن لا يبيد الأهالي خجلهم من حيازتهم للأسلحة، فإنهم يحتفظون بها مخزونة في معظم الأوقات. ويمتلك السلاطين، في العادة، معرفة تفصيلية بمن يملك ماذا، ويعلمون، أحياناً، مع الحكومة لتشجيع الناس على تسجيل أسلحتهم٨٦. بيد أن العديد من الأهالي أخفوا الأسلحة غير المسجلة في مخابئ تحت الأرض أو في الأدغال والأنهار.

خير مثال على السرعة المذهلة التي يتمكن فيها مجتمع ما من حشد أسلحته ، ما حدث في اعقاب الهجمات التي كانت ولاية الاستوائية الوسطى مسرحاً لها في شهر شباط/فبراير سنة ٢٠٠٨. فبعد الهجوم الأول على كاتيجيري بوقت قصير شوهد ثلثا سكان القرية يتجولون مدججين بالأسلحة. وأندهش أحد عمال الإغاثة العاملين في كاتيجيري ممن لم ير من ذي قبل المجتمع المحلي بأسلحته، من جاهزيتهم٨٧.

### الإتجار بالأسلحة

سوق لوكورو (سوق سوداء)، وهي إحدى أشهر أسواق الاتجار في الاسلحة في ولاية شرق الاستوائية أبان الحربين، يقع على الحدود مع أوغندا، ويبعد ١٩ كيلومتراً عن إيكوتوس في جبال تسيريا. وعمرت السوق خلال الحرب بالجنود والمقاتلين السابقين والقرويين للاتجار بالأسلحة والذخائر تحت أبصار السلطات. يقول سكان إيكوتوس إن السوق نشطت بكثافة وقت إرسال قوات الدفاع الشعبي الأوغندية (UPDF) إلى المنطقة. كما انخرطت النساء ببيع الأسلحة مقابل أموال نقدية لشراء مؤنة٨٨. واغلق الجيش الشعبي لتحرير السودان السوق سنة ٢٠٠٣. ٨٩

أسواق مثل هذه غير مألوفة في الوقت الحاضر. بيد أن الأهالي ما زالوا يبتاعون أسلحتهم وإن انحصر التعامل. أساساً، بأيدي اعضاء أو أعضاء سابقين في الجيش الشعبي لتحرير السودان والوحدات المشتركة المدمجة (JIUs) وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية٩٠. وعلى الرغم من نفي الشرطة في توريث حدوث عمليات إتجار إلا أن الأهالي على بينة بالأسعار الراهنة. ففي مطلع سنة ٢٠٠٨ وضع قائد في وحدة مشتركة/ مدمجة سعر بندقية AK٤٧ بـ٥٠٠ – ٦٠٠ جنيه سوداني (٢٥٠ – ٣٠٠ دولار أمريكي)٩١، فيما سَعّر القرويين بندقية بـ«بقرة أو بقرتين»٩٢. وقال أهالي إيكوتوس إنه خلال الأوقات التي كان فيها جيش الرب للمقاومة ناشطاً في المنطقة (سنة ٢٠٠٢ بشكل أساس)، كان سعر البندقية خمس أبقار أو ٦٠٠ دولار أمريكي. ولئن انخفض السعر إلى بقرتين أو ثلاث، فإن السعر نقداً ارتفع إلى ألفي دولار كما يفاد لأنه من الصعب الحصول على البنادق باغلاق الاسواق. كما عدت الابقار أكثر قيمة كسلعة من النقد بحكم «الافتخار بالابقار» بحسب تعبير أحد الأهالي٩٣.

وأدعى مفوض مقاطعة توريث أنه جمع أدلة تبين تورط جنود سابقين في القوات المسلحة السودانية في الاتجار بالأسلحة مؤخراً. وقال إن جنود القوات المسلحة السودانية المسرحين لم يرحلوا للاشتراك في إنتاج الفحم النباتي وأعمال أخرى، لكن هذا ما هو إلا غطاء للاتجار بالأسلحة في الأدغال. وأفاد الأهالي سماع اطلاق نار مراراً قرب مطار توريث، وآخرها كان في تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠٠٧. وأخبر الأهالي السلطات بأنهم شاهدوا عيانياً اتجاراً بالأسلحة وان اطلاق النار مبعثه بائعون يختبرون بضاعتهم٩٤. وأمر المفوض بتاريخ ا كانون الثاني/يناير سنة ٢٠٠٨ الشرطة بتفتيش محل يملكه جنود سابقون في القوات المسلحة السودانية عقب معلومات عن وجود أسلحة مخزونة فيه. أبى المالكون عليهم الدخول إلا بعد ذلك بوقت طويل، ولم يعثروا في حينها على قطعة سلاح.

### أنواع الأسلحة

مثلما هي الحال مع أماكن أخرى في السودان، فإن بندقية ايه كيه ٤٧ هي إلى حد بعيد الأكثر تداولاً في ولايتي شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى، كما أن هناك طرزاً أخرى من ايه كي. وأبان تدقيق عينات عشوائية خلال عملية نزع سلاح المدنيين طائفة واسعة من الأسلحة في حوزة المدنيين، منها بنادق هجوم بي كي ام، آر بي جي، جي ٣، وبنادق بعيار ١٢,٧ ملم الروسية والصينية البناء٩٥. وأظهر جيش الرب للمقاومة طائفة أوسع من الأسلحة، بعضها غير عادية جداً ومعروفة أفضل في نزاعات البلقان أو في أجزاء أخرى من أفريقيا (انظر شوميروس، ٢٠٠٧).

<sup>[1]</sup> مخلفات العنف، انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيّتين

## ٨. نزع السلاح

تتفق السلطات على أن نزع سلاح الرعويين ينبغي أن يتصدر الأولوية في عملية تثبيت الاستقرار من جديد في جنوب السودان. واعلنت حكومة جنوب السودان عن الشروع. ابتداء من ١ حزيران/يونيو سنة ٢٠٠٨ في حملة لنزع سلاح المدنيين طوال ٦ أشهر. مطالبة المدنيين بتسليم أسلحتهم طوعاً. وأضافت إذا لم تسلم الأسلحة طوعاً في نهاية المرحلة الأولية فستصادر بالقوة. ولئن صدر هذا الأمر التوجيهي مباشرة عن الرئيس سيلفا كير، فإنه لم يتضح بعد كيف يفترض أن ينجز ذلك. وطلب الرئيس كير من المنظمات غير الحكومية قي توريد وأماكن أخرى. المساعدة في حملة نزع السلاح هذه. وهو أمر يوحى بغياب رؤية استراتيجية. إن سياسة حكومة جنوب السودان. كما أوجزها نائب الرئيس ريك مشار. تقوم على تجريد المدنيين من أسلحتهم، تمكين انفاذ القانون، الحفاظ على الأمن وإقامة الاستقرار (داك، ٢٠٠٨). أما في أقصى المناطق النائية من ولايتي شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى، فمن الصعب على أي حال على الدولة حماية مواطنيها لانعدام الشرطة. والأهالي على قناعة من أن أي جماعة قادرة على الابقاء على سلاحها عبر اخفائه ستواصل ادخال الرعب في نفوس المجتمع ٩٦.

عمليات نزع السلاح السابقة يشوبها الخلل وغير حاسمة، واطلق معظمها كرد فعل على تحد سياسي فوري. فتتخذ بعداً طارئاً من دون إجراءات خاضعة للمساءلة مثلما وقع في بعض انحاء جونقلي (مسح الاسلحة الصغيرة، ٢٠٠٧). وصدورت في بعض الأحيان كميات كبيرة من الأسلحة، بيد أن غياب سياسة طويلة الأمد أضعف أفاق الاستقرار على مدى طويل. وأعرب المجتمع المدني مراراً عن قلقه بشأن الأسلحة التي لم تخزن بشكل آمن بعد نزع السلاح وأعاد الجيش الشعبي توزيعها للمدنيين (سيفرورد، ٢٠٠٨). فالبنادق التي صودرت في خورفليس قرب ملكال، مثلاً، عاودت الظهور خلال معركة في شباط/فبراير سنة ٢٠٠٨. وتحتاج الإجراءات التي تحول دون إعادة توزيع الأسلحة مثل هذا إلى أن تكون أكثر شدة وإلى أن يكون الفصل بين دور الجيش والشرطة أكثر صرامة. لكن تجارب بابور بولاية جونقلي بينت على أي حال ان حضور الجيش الشعبي لتحرير السودان غير الطليق يمكن أن يساعد في عمليات نزع السلاح.

الاستقرار يعني أكثر من مجرد انتهاء الهجمات المسلحة. وهو يعني أيضاً أن مناطق الرعي ونقاط الماء تصبح أقل مثار خلاف وتنتعش التجارة. وينبغي لأنماط عمليات نزع السلاح ان تقوم، بالإضافة إلى الاستيلاء على الأسلحة، بفحص كل قطاعان المشاية لتحديد ملكيتها، وإعادتها، عندما يقتضي الأمر، إلى أصحابها الحقيقيين ٩٧.

في الظروف الحالية لا يمكن تصور عملية نزع السلاح إلا باشتراك الجيش – وهذا هو سبب أن التقدم المحقق بطيء إلى حد مؤلم. واتسمت عمليات نزع السلاح في ولايات أخرى بالميل نحو العنف، وغالباً ما شرع فيها بعد خسائر هائلة من الأرواح. الأمر الذي جعل الناس في ولايتي شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى أقل ميلاً إلى تسليم أسلحتهم إلى مجموعة يؤمنون بأنها عدو محتمل. وبالفعل فقد أدت عمليات نزع السلاح عملت إلى تغذية الشكوك في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

ينبغي أن تكون عمليات نزع السلاح شاملة حتى تبدو صادقة في عيون المجتمعات، وهي ليست كذلك في

الوقت الحاضر. فالنزاعات تنحو إلى الانتشار – جنوباً من جونقلي وشمالاً من أوغندا وكينيا. وهذا معناه إن عملية نزع السلاح لا يمكن الشروع بها من مكان واحد، بل يجب أن تقام في جميع المناطق المتجاورة في وقت واحد للحد من تعرض المجتمعات للأذى. وانعكس هذا في الخطة الحالية للجنة الأمنية لحكومة جنوب السودان: ستنزع أسلحة الولايات المتجاورة الثلاث جونقلي وشرق الاستوائية والاستوائية الوسطى في عملية متزامنة وسيُنشر الجيش الشعبي لتحرير السودان للحماية ونزع السلاح على حد سواء (لوديونغ، ٢٠٠٧).

### اطار عمل لعملية نزع السلاح

دعت اتفاقية السلام الشامل إلى نزع سلاح وتسريح وإعادة ادماج (DDR) المقاتلين والمجموعات المسلحة والمجتمعات، بيد أن تنفيذ ذلك، ومنه الحد من أسلحة المدنيين، ليس واضحاً إلى هذا الحد. يعتقد الكثير من السودانيين بأن إجراء عملية نزع السلاح هو من مهام الأمم المتحدة، بيد أن ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ لسنة ٢٠٠٥، لا تسمح للبعثة إلا ب«المساعدة على وضع برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حسبما دعا إليه اتفاق السلام الشامل، مع الاهتمام تحديداً بالاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال المقاتلين، وعلى تنفيذه عن طريق نزع السلاح طواعية، وجمع الأسلحة وتدميرها». والنص لا يتضمن ولاية نزع السلاح أو تنفيذ أنشطة تركز على المدنيين، انما ببساطة مساعدة لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان (SSDDRC) في ما تبذله من جهود. قال مسؤول:«إن بعثة الأمم المتحدة في السودان لا تتحدث عن الأسلحة الصغيرة، ولا تتحدث عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج. ليس لبعثة الأمم المتحدة في السودان ولاية لنزع سلاح المدنيين. كل ما تستطيعه البعثة هو الرصد» ٩٨.

ثمة الآن آمال بتوسيع ولاية البعثة لتتضمن عنصري نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج ونزع سلاح المجتمع. إن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج المرحلي، الميت الآن، – الذي أجري برعاية بعثة الأمم المتحدة في السودان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي – ما انجز، حسب وجهة نظر سلطات حكومة جنوب السودان والوكالات الدولية، إلا قليلاً خارج اطار بناء القدرات المؤسسية. كما أن برنامج حكومة جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج لم يتم، بحيث أخذ برنامج الأمم المتحدة الانمائي زمام المبادرة مرة أخرى في مجال نزع السلاح ٩٩. ولئن حددت الروابط المتعلقة باصلاح القطاع الأمني (SSR) فإن التعاون لا يرقى إلى مستوى آمال لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان (SSDDRC).

ليس لدى لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان (SSDDRC)، حالها في ذلك مثل حال بعثة الأمم المتحدة في السودان، ولاية لنزع سلاح المجتمع، وقدرتها محدودة لتناول مسائل المجتمع ١٠٠. ونتيجة لذلك انشئ مكتب الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة (CSAC) ضمن دائرة نائب رئيس الجمهورية للتخفيف من المسؤوليات التي تضطلع بها لجنة SSDDRC التي تكابد من أجل تحقيق أهدافها في نزع سلاح المقاتلين السابقين. وعلى الرغم من انشاء هاتين المؤسستين، إلا أن قدرتهما ما زالت محدودة جداً. فلدى الدكتور ريباك غوك، مدير مكتب الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة، فريق من رجلين ويفتقر إلى الإطار القانوني بغية المناورة. وعلى الرغم من الأسم فإن الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة لا ولاية له للانخراط في عمليات نزع السلاح المجتمعي رغم أن مدير المكتب يتوقع أن تجري كتابية مسودة اطار عمل من لدن وزارة الشؤون الرئاسية المسؤولة في نهاية المطاف عن برنامج نزع السلاح والتسريح والادماج ١٠١.

غياب اطار عمل يعني انعدام فهم مشترك للكيفية التي يمكن أن تعمل فيها عملية نزع سلاح المدنيين



عملياً. يؤيد ريباك غوك فكرة دفع مبلغ رمزي لقاء الأسلحة المسلمة، لكن آخرين أقل تفاؤلاً بوجود موارد كافية تغطي عدد الأسلحة التي يحوّزها المدنيون حالياً. قال مفوض مقاطعة توريت، مثلاً، إن ليس بوسع الانتظار حتى تصل الموارد، لكنه يحتاج إذنا فورياً بنزع سلاح المجتمع.

وتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور داعم لمكتب الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة (CSAC). لكن ثمة تأخيراً لضعف حضور النضير الحكومي وشحة الموارد ١٠٢. وبحكم ما لانعدام الأمن في مكان من تأثير مترتب على مناطق أخرى، أضحت عملية نزع السلاح في جونقلي أولوية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثم تتبع بعد ذلك عملية نزع السلاح في ولاية شرق الاستوائية. المقاربة تقوم أولاً على تقوية الجهاز الأمني، وثانياً تبني مقاربة اقليمية شاملة مدعومة بنظام الأمم المتحدة. تقوم لجنة السلام التابعة لحكومة جنوب السودان باستكشاف امكانية عقد مؤتمر سلام اقليمي لمعالجة مسائل مثل هذه. وبشدد اعضاء البرلمان الممثلين للمناطق المتضررة في الاقليم الحدودي على الحاجة إلى مؤتمر يجلب معاً التبوسا والديدنجا، والبايا وأنهو والمورلي، جنباً إلى جنب قبائل أخرى على الجانب الآخر للحدود من أوغندا وكينيا (فونبي، ٢٠٠٧).

### نزع سلاح المدنيين في مقاطعة توريت

حمل مفوض مقاطعة توريت في نهاية المطاف، نظراً لما واجهه من تأخيرات وانعدام التنسيق، على عاتقه نزع سلاح المدنيين في شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس. وبالتعاون مع حاكم ولاية شرق الاستوائية انشأ المفوض خطة خص بها اكثر المناطق عنفاً بالألوية. فإذا هاجمت قرية ما بشكل منتظم أهالي قرية أخرى، مثلاً، يجري نزع سلاح الجناة بالقوة. وكانت اربع قرى في بيام كيالا – لوغرام، لوبرو، لوفي والولي – عنيفة في غاراتها، الأمر الذي قاد الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى نزع أسلحتها ١٠٣. وشرع في المهمة ثمانية ضباط شرطة وعشرة جنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان. وعلى الرغم من تسليح القائمين بهذه العملية، بيد أن لا عددهم ولا المعدات التي كانوا يحملونها «يمكن مقارنتها بما لدى هذه القرى من قوة سلاح»، إذ صودرت أكثر من ١٠٠ قطعة سلاح.

لم تأت المبادرة، على أي حال، بنجاح ثابت، إذ قامت اثنتان من القرى الأربع المنزوعة السلاح افتراضاً، تقاتلان في نهاية شهر ايار/مايو سنة ٢٠٠٨. وفي تاريخ ٢ حزيران/يونيو دخل الجيش الشعبي لتحرير السودان تلكما القريتين مرة أخرى لنزع السلاح ولقي مقاومة عنيفة من القرويين. وقتل من جراء ذلك ما لا يقل عن ستة مدنيين وسبعة جنود. وقام الجيش، في رد انتقامي، بحرق القريتين معاً وبإذن، حسيماً يقال، من جوبا.

وفي حادث آخر اتبع رجال الشرطة العسكرية مغيرين إلى قراهم ونزعوا أسلحتهم، ومن ثم اعادوا قطعان الماشية المسروقة إلى أصحابها الحقيقيين. لقد صادرت الشرطة العسكرية قطع أسلحة واعتقلت اربعة، لكن لا فعلاً آخر اتخذ لأن قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان في مقاطعة توريت كان على غير استعداد للاشتراك في عملية نزع سلاح قسرية.

وتشكل عملية نزع السلاح، بالنسبة للسكان الذين إما يعانون من سلب قطعان المواشي أو يعتاشون عليها، ضربة مؤلمة خاصة إذا جرت بشكل غير متساو. فبعد نزع سلاح الشلك في سنة ٢٠٠٦، أفاد سلاطنتهم بسرقة مجتمعات مسلحة أخرى أكثر من ٥ آلاف من رؤوس قطعان الماشية (لوديونغ، ٢٠٠٧). وهذه خسارة عظيمة الشأن، وارتفعت حدة الانتقادات ضد الحكومة المحلية واشتد غضب الناس بعد ما ازيل ما يحمون

أنفسهم به. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قاطع القرويون الاجتماعات العامة للمفوض بخصوص التعداد السكاني، الاستفتاء والخدمات الصحية. تنظر السلطات إلى لفتات الغضب هذه باعتبارها رمزية الطابع، لكنها تقر بأن الجهود المبذولة في عملية نزع السلاح في حاجة إلى تقوية تشريعياً. تشريع يفرض عقوبة صارمة على المدنيين الذين يرفضون تسليم أسلحتهم، وعبر المفوض عن ذلك قائلاً: نزع السلاح بالقوة يحتاج احكاماً بالسجن».

### دور السلطات في نزع السلاح

لئن أخذت بعض سلطات الحكومات المحلية والجيش الشعبي لتحرير السودان، أحياناً، أفعالاً ضد المدنيين المسلحين من دون مصادقة حكومة جنوب السودان، إلا أن هنالك عزوفاً عاماً عن التعامل مع هذه المسألة. يشير السكان إلى أن الروابط بين الحكومة المحلية ومالكي هذه الاسلحة محكمة جداً بحيث يصعب انبثاق سياسة نزع سلاح فعالة، فيما تتصف الشرطة إما بضعفها الكبير او بتحليلها من الالتزام للتعامل مع الجرائم المسلحة. ثمة اعتقاد جاريف لدى المهتمين بعملية نزع السلاح – وهم الذين ليس لديهم أسلحة – مفاده أن المسؤولين عن حالة انعدام الأمن هم أنفسهم من يتزعمون عملية نزع السلاح.

ونظراً لحمل قادة الميليشيات وضباط جيش كبار سابقين مناصب حكومية الآن، فقد تداخلت مصالح المجموعات المسلحة والسلطات تداخلاً خطراً. فمن المعروف أن قادة سابقين يحتفظون بقسم فعال من ميلشياتهم السابقة في حال انهيار الحكومة أو في حال سقطوا من الخطوة. وفي جو من الخوف والشك المتبادلين فإن عملية نزع سلاح جيوش خاصة ليست ذات أولوية عاجلة.

ومع ضعف انفاذ القانون أو غيابه فلا يوجد ما يحفز المدنيين المسلحين على نزع أسلحتهم، لكن من دون نزع السلاح يصبح انفاذ القانون صعب المنال. وعليه تراجعت شرطة توريت عما قامت به من مساع، وقال مفوض الشرطة إنه شعر بأن «الوقت لم يكن بعد للقيام بعملية نزع السلاح»، وأنه على أي حال «ليس على وعي بأي سياسة للحكومة تخص الأسلحة» ١٠٥. هذا ليس غريباً إذا أخذنا بعين الاعتبار اطار العمل القانوني غير المحدد المتصل بنزع سلاح المدنيين والسرية التي اكتنفت عمليات نزع السلاح السابقة. والجيش الشعبي لتحرير السودان محجم عن اطلاق اي شريك دولي على احصاءات ما صودر من أسلحة، وعليه تتسم الأرقام بشحتها ١٠٦.

## ٩.العناصر المسلحة في ولايتي شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى

العناصر المسلحة الحاضرة في ولايتي شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى تشمل جيشي جنوب السودان وأوغندا، قوات بعثة الأمم المتحدة في السودان الدولية، المتمردين المنظمين، الميلشيات الشخصية، جنوداً ورجال ميلشيا سابقين ساخطين وقطاع طرق. ولفهم البيئة الأمنية من الضروري تفحص الكيفية التي ينظر فيها الاستوائيون إلى هذه العاصر المسلحة، فالبعض منها مثل بعثة الأمم المتحدة في السودان تعد بالحماية ولا تهب إلا قليلاً، فيما آخرون يرتبطون مع بعضهم بعضاً في شراكة للدفاع عن النفس.

### المجموعات المدعومة من قبل القوات المسلحة السودانية

خلال الحرب عملت القوات المسلحة السودانية وحكومة السودان، علناً، على طلب ود دعم مجموعات الدفاع المحلية من خلال تحويلها إلى ميلشيات مسلحة تسليحاً جيداً. وفي الوقت الحاضر ثمة عديد من التقارير تتحدث عن قيام حكومة السودان بمواصلة دعمها بقدر المرات التي أنكر فيها حزب المؤتمر الوطني دعماً كهذا. وقال قائد من القوات المسلحة السودانية في الوحدات المشتركة/المدمجة، الذي يتخذ من توريث مقرأ له، في رد على سؤال يخص هذا الدعم: «الميلشيات الرابطة هنا لا تعود إلينا» – وبهذا يكون قد أخذ ولاءه النهائي للخرطوم والانقسام المتواصل في الوحدات المشتركة/المدمجة١٧.

ويعزز عدد من الأحداث التوكيدات على أن حكومة السودان ما لبثت تمد المجموعات المسلحة في الولايات الاستوائية – مثل أولئك الذين يتزعمهم جيمس حكيم وربما جيش الرب للمقاومة – بالأسلحة وغيره من أشكال الدعم. لقد شاهد السكان، بدءاً، هذا النوع من المعاملات لسنوات، وذاعت مؤخراً تقارير عن رحلات سرية إلى قوات المتمردين في جمهورية أفريقيا الوسطى بل حتى عبر حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمروحيات وطائرات تابعة لحكومة السودان١٨. كما سمعت أصوات طائرات تحلق على علو منخفض ليلاً بالقرب من حدود جونقلي وحول ليريا. وهذه مواقع غير مناسبة بالنسبة لجيش الرب للمقاومة الذي انتقل حينها إلى غرب الاستوائية، مما يثير مزيداً من الشبهة من أن هنالك مجموعات مسلحة أخرى تدعمها حكومة السودان.

إلى جانب ميلشيات الدفاع، تُستخدم مجموعات صغيرة تقوم بالإغارة للحصول على مكاسب اقتصادية باعتبارها أدوات سياسية، وتصر الحركة الشعبية لتحرير السودان في ولاية شرق الاستوائية على أن حزب المؤتمر الوطني يجند ميلشيات محلية من بين البويا والتبوسا١٩. زد على ذلك، إن المجموعات المسلحة تحرك قواتها بطرق تبدو أكثر تعقيداً وأكبر مما لو كان لأغراض اقتصادية. فمثلاً لقد وصل مقاتلو المورلي من بيبور إلى كيويتا بتاريخ ١ شباط/فبراير سنة ٢٠٠٨، بعدما قضاوا، افتراضاً، شهرين مشياً على الأقدام لقطع المسافة، وزاد على الفور عدد الغارات على قطعان المواشي عند وصولهم، ولأن هذا كان غير عادي وغير متوقع ومدمراً للغاية، فاصبح الأهالي على قناعة بأن للغارات بعداً سياسياً أيضاً١١.

دعم المجموعات المسلحة يتخذ شكلين رئيسيين: الأول المد بالأسلحة والذخيرة، والثاني، وحسب بضعة مسؤولين، تحويل جنود سابقين في القوات المسلحة السودانية إلى عناصر مسلحة موالية للقوات المسلحة السودانية، وبهذا تزداد حالة انعدام الأمن في الاقليم. ولما انسحبت القوات المسلحة السودانية من توريث في حزيران/يونيو – تموز/يوليو سنة ٢٠٠٦ لتحل محلها وحدة من الوحدات المشتركة/المدمجة، تخلف العديد من عناصر هذه القوات باعتبارهم مدنيين للقيام، ظاهرياً، بأعمال تجارية، لكن أيضاً باعتبارهم عيوناً وأذانا لحكومة السودان. وزعم الأهالي ووحدات الحركة الشعبية لتحرير السودان المحلية بأن القوات المسلحة السودانية دفنت صناديق أسلحة على طول طريق جوبا استعداداً لمعارك أخرى تخوضها العناصر الموالية للقوات المسلحة السودانية١١.

### الميلشيات القبلية

ساندت الخرطوم نحو ٢٥ من الميلشيات في ذروة الصراع، وهي على الأكثر مجموعات قبلية مسلحة أو قوات موالية لفرد واحد. ولئن فكك معظم هذه المجموعات أو ادمجت في الجيش الشعبي لتحرير السودان أو القوات المسلحة السودانية أو الوحدات المشتركة/المدمجة، فقد سرح القليل منهم جزئياً أو لم يسرحوا إطلاقاً. وخلف هذا تركة من الاسلحة قيد التداول وتوترات عالقة في الأماكن التي يقطنها المقاتلون السابقون. والحكومتان، جنوب السودان والسودان، تدركان تمام الادراك أنه يمكن ايقاظ الميلشيات سراعاً من حالة «سباتها».

لقد تغير دور الميلشيات القبلية في الولايتين، شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى، منذ نشوب الحرب، إذ بدت بمثابة كيانات تابعة للقوات المسلحة السودانية أو الجيش الشعبي لتحرير السودان. أما في وقتنا الحاضر فمصالح الميلشيات ذات أبعاد اقتصادية أكثر منها سياسية، بيد أن ولاء أفراد المجموعات القبلية، مع ذلك، يحمل عنصراً قوياً من عناصر الهوية. قال مستشار أمني في ولاية شرق الاستوائية إن أكثر المجموعات المثيرة للمتعاب هي تلك غير المنظمة والعصية على التحديد، فهي ليست أكثر من عصابات بثلاثة أو خمسة رجال موالين لفرد واحد من قبيلتهم، والميلشيات السياسية مبنية في الأغلب على صلات شخصية وتخدم مصالح شخصيات سياسية أو عسكرية كبيرة هدفها هو تأمين قاعدة دعم والعمل كقوة احتياط إن ساءت الحالة السياسية. كما أن الميلشيات التي اصطفت مع هذا الجيش أو ذاك من القوتين الرسميتين لم توصل الأبواب بوجه تحالفاتها الأصلية كلية. وعلى الرغم من قول بعض القادة بصعوبة المحافظة على بقاء ميلشيا في ولاية شرق الاستوائية وولاية الاستوائية الوسطى بسبب حضور الجيش الشعبي لتحرير السودان١١٤، فمن السهولة بمكان القيام بذلك إذا توفرت صلات جيدة بالجيش الشعبي لتحرير السودان.

### إطار ٤ بعض المجموعات القبلية/ الشخصية المسلحة

#### مورلي مسلحة/اسماعيل كوني

قوات دفاع بايبور (PDF) في ولاية جونقلي، بزعامة اسماعيل كوني، دعمتها الخرطوم في وقت من الأوقات، لكنها الآن متحالفة رسمياً مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. ويؤكد السلاطين المحليون أن وحدات قوات دفاع بايبور الموجودة في غامبو وجيميزرا في ولاية الاستوائية الوسطى، تعمل كقوة احتياطية لكوني الذي هو عضو في حكومة جنوب السودان بجوبا.

منداري المسلحة/كليمنت واني

لحاكم ولاية الاستوائية الوسطى صلات وثيقة مع رجال منداري المسلحين الذين يهدفون إلى حرف هجمات الدينكا عنهم ١١٢. وأمر اللواء كوانغ من الجيش الشعبي لتحرير السودان واني «للامتناع عن الحفاظ على ميلشيا المنداري باعتبارها قوة احتياطية»، لكن من غير طائل (فونوي، ٢٠٠٧).

قوة بولينو ماتيب

بولينو ماتيب هو نائب رئيس اركان الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولئن لم يتحدر مؤيدوه – قوات دفاع جنوب السودان (SSDF) – من الاستوائية، إلا أن أعضاءها الآن يتوطنون في معسكر ببلد الباري جول غوديليه وفي أعالي النيل. للقوة زيتها العسكري وتشير إلى نفسها علناً باعتبارها «قوة بولينو ماتيب».

### قوات دفاع الاستوائية

تأسست قوات دفاع الاستوائية (EDF) سنة ١٩٩٥ لمساعدة الاستوائيين ضد العدو في الداخل» إثر قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان والمشردين داخلياً من الدينكا باسءاء معاملة المدنيين في ولاية شرق الاستوائية ١١٠. القتال الداخلي في الجيش الشعبي لتحرير السودان أفضى إلى اغتيال اهم شخصياته الاستوائية، فيما التمس آخرون حماية القوات المسلحة السودانية في جوبا. وحصلوا وهم في طريقهم على مساعدة جيش الرب للمقاومة، زارعين بذلك بذرة تحالف بعيد الأمد ١١٦. لقد قاتلت قوات دفاع جنوب الاستوائية وجيش الرب للمقاومة في الغالب جنباً إلى جنب في التسعينات. ومن الصعب القول بيقين متى ساءت العلاقة. يقول اعضاء قوات دفاع الاستوائية إنها توترت منذ سنة ١٩٩٧ عندما هاجم جيش الرب للمقاومة مدنيين استوائيين. وفي ذلك الوقت، ومن الناحية التكتيكية باتت قوات دفاع الاستوائية متورطة في حرب جبهيتهين: لحماية المدنيين كان لا بد لها من مقاتلة الجيش الشعبي لتحرير السودان وجيش الرب للمقاومة اللذين كانا يقاتلان أيضاً بعضهما بعضاً.

بلغ عدد قوات دفاع الاستوائية في أوج ذروتها ١٢ ألف مقاتل، وكنمت قوتها في قيادة قوية وسمعة كونهم مقاتلين بارعين وهوية استوائية قوية مناهضة للنيليين. والبعض من القادة الكبار السابقين لقوات دفاع الاستوائية، مثل مارتن كيني، هم مسؤولون كبار الآن في حكومة جنوب السودان. وكانت صلة هذه القوات بالخرطوم أبان الحرب الأهلية أقوى من صلات ميلشيات أخرى لأنها واضحة كل الوضوح في ما يتصل بمظالمها. وبالفعل شارك وفد قوات دفاع الاستوائية في سنة ٢٠٠٣ محادثات ايقاد للسلام إلى جانب حكومة السودان. وعملاً بروح المصالحة انتقلت قوات دفاع الاستوائية إلى الطرف المقابل واندمجت بالجيش الشعبي لتحرير السودان سنة ٢٠٠٤. وكان الجيش الشعبي لتحرير السودان أنذاك يقوم بجهود متضافرة لحشد أعدائه السابقين في محاولة لتحقيق مصالح جنوبية – جنوبية. وشعر اعضاء قوات دفاع الاستوائية بأن قبول جون قرنق بما جاء بمذكرة عن اسءاء معاملة الاستوائيين وعدم تمثيلهم كاملاً في الجيش الشعبي لتحرير السودان يعد خطوة رئيسية نحو المصالحة.

وافقت قوات دفاع الاستوائية بانضمامها إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. على قتال جيش الرب

للمقاومة، على الرغم من اكتفاء البيان الرسمي بالإعلان عن أن القوات المشتركة ستقاتل «المجموعات المسلحة الأجنبية». وبحكم الصلة بقوات دفاع الاستوائية، تضاعفت المعلومات الاستخبارية للجيش الشعبي لتحرير السودان عن جيش الرب للمقاومة على نحو مطرد. وكان متوقعاً أن يفضي ذلك إلى ابعاد الأخير من السودان خلال أشهر (قوات دفاع الاستوائية، ٢٠٠٤).

لم يكن ادماج قوات دفاع الاستوائية في الجيش الشعبي لتحرير السودان، على أي حال، ناجحاً كل النجاح، إذ شاءت بعض وحدات قوات دفاع الاستوائية عدم الاندماج، وعاد أفرادها، بدلا من ذلك، إلى قراهم حاملين بنادقهم ١١٧. ورايضة طائفة قوية من مقاتليهم السابقين في منطقة بالاتكا. وحسب السكرتير العام لقوات دفاع الاستوائية تشارلز كيسنغا، فإن «نحو ٦ آلاف من افراد القوات لم يندمجوا وذابوا في الحياة المدنية من دون أن تجمع أسلحتهم» ١١٨.

ولئن قامت عناصر من قوات دفاع الاستوائية بالاندماج في الجيش الشعبي لتحرير السودان، فإن الذين شعروا بموالة أخطر لحكومة السودان انتقلوا من جوبا إلى تويرت وسموا حركتهم قوات دفاع الاستوائية ٢. رغم عدم وجود دليل اشتراك هذه المجموعة قي اشتباكات رئيسية. وحين نقلت حكومة جنوب السودان مقر إدارتها الحكومية إلى جوبا وأخذ جيش الرب للمقاومة بمغادرة ولاية شرق الاستوائية تدريجياً، مغيراً بذلك الدينامية الأمنية للمنطقة، التحق اعضاء آخرون من قوات دفاع الاستوائية – وربما من قوات دفاع الاستوائية ٢ – ، كما يعتقد، بالجيش الشعبي لتحرير السودان. آخرون ارتزقوا على عمليات قطع الطرق، لكنهم شكلوا بالكاد مجموعة يمكن التعرف إليها.

واذ ما عادت قوات دفاع الاستوائية القديمة قائمة، فإن عدداً من الأفراد المتنفذين الذين لم ينضموا إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان ولا حكومة جنوب السودان، ما زالوا قيد الاستخدام. وهؤلاء هم في العادة ضباط حطت رتبهم ولهم شعبية قوي، وحكومة جنوب السودان حساسة إزاء ما يجلبه ذلك من عدم استقرار. كما أن اعضاء سابقين من قوات دفاع الاستوائية كانوا متورطين في هجمات أحيرة وقعت في ولاية الاستوائية الوسطى.

### جيش الرب للمقاومة (LRA)

تستحق أدوار جيش الرب للمقاومة (LRA) وأفعاله في الاقليم الاستوائي اهتماماً خاصاً إذا أخذنا في عين الاعتبار ما مارسه من تأثير على زعزعة الاستقرار بالاقليم ولندررة المعلومات المفصلة عن نشاطاته هناك. بدأ تاريخ المجموعة في السودان سنة ١٩٩٣ حينما تلقت اسناداً من حكومة السودان لملاحقة الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية شرق الاستوائية ١١٩. كما استخدم جيش الرب للمقاومة ولاية شرق الاستوائية قاعدة لشن عمليات داخل أوغندا. وفسح له الانتقال إلى جنوب السودان المجال للمناورة كما رفع معنوياته نظراً لأن حكومة السودان هي السلطة السيادية الوحيدة التي اعترفت به كمجموعة شرعية – وعاملت القيادة طبقاً لذلك. كانت علاقتهما تكافلية بالتمام: اتخذت حكومة السودان جيش الرب للمقاومة لزعزعة استقرار الجيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة أوغندا المجاورة، بينما أمن جيش الرب للمقاومة شرعية سياسية وملاداً آمناً. وتمخض النضال الذي أعقب ذلك بغية السيطرة على الأراضي عن أكثر السنوات دموية في تاريخ ولاية شرق الاستوائية، وساء ذلك حين أباحت الخرطوم لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية (UPDF) بمقاتلة جيش الرب للمقاومة في سنة ٢٠٠٢. ١٢٠ وعلى الرغم من هزال المعلومات بهذا الخصوص، فقد قَدَّر أحد عدد

الأشخاص الذين قتلوا في الاستوائية على أيدي جيش الرب للمقاومة وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية بين ١٩٩٣ وكانون الثاني/يناير سنة ٢٠٠٧، بـ ٥٢٠٠ (ساندي مونيتور، ٢٠٠٦).

لقد شكل تاريخ جيش الرب للمقاومة ليس أوغندا الشمالية، بل كذلك جزءاً من الولايات الاستوائية. استخدم زعيم جيش الرب للمقاومة جوزيف كوني مفاوضات السلام مع حكومة أوغندا في تموز/يوليو سنة ٢٠٠٦ للإعلان عن علاقات عمل جيش الرب للمقاومة السابقة الوثيقة مع قوات دفاع الاستوائية ومع حركة استقلال جنوب السودان (SSIM) بزعامة ريك مشار. لقد صيرت العلاقة الشخصية محادثات السلام ممكنة، وفي بعض الأحيان اعاقتها أيضاً حينما شعر جيش الرب للمقاومة بأن ريك مشار مدين له بدعم أكبر بحكم الماضي المشترك. قال كوني إن مشار كان حلقة الربط بين جيش الرب للمقاومة وحكومة السودان. قائد قوات دفاع الاستوائية مارتن كيني وبول أوميا من قوات دفاع الاستوائية يرد ذكرهما بشكل بارز في الشبكة ذاتها (فوني، ٢٠٠٧ h).

تموقع جيش الرب للمقاومة، باتخاذها مقاطعة مقاوي وتلال إيماتونغ الكائنة في شرق الاستوائية قاعدة له، بمنطقة تتكلم الأشولية ويتربط سكانها بأواصر قوية مع «اخوانهم واخواتهم» في الجانب الآخر للحدود في أوغندا. لقد سبق أن فر السودانيون من أصل أشولي من الحرب صوب معسكرات اللاجئين في أوغندا، ولذا فإن الأواصر العائلية كانت قوية بشكل خاص. ولئن سبب جيش الرب للمقاومة مظالم عميقة في ولاية شرق الاستوائية، فإنه أيضاً تفاعل تفاعلاً وثيقاً مع مجتمع الأشولي السوداني إبان فترات حلول السلام.

وكانت القوات المسلحة السودانية تقوم بالعادة بتنسيق وحماية حركة جيش الرب للمقاومة بين تلال إيماتونغ، لوبون ومقاوي، وتخبر هذا الترتيب على أي حال في سنة ٢٠٠٥ حين تقدمت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية من الجنوب باتجاه الشمال حتى بلغت قاعدة جيش الرب للمقاومة في جبل لين، وكان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد جند قوات دفاع الاستوائية لقتال جيش الرب للمقاومة. وبهذا التخبر السياسي خسر جيش الرب للمقاومة قاعدته في جوبا حيث اعتاد الناس لسنوات على مرأى مقاتلي جيش الرب للمقاومة يتجولون وهم في الجزء الخلفي من عربات القوات المسلحة السودانية ١٢٢.

يبدو أن جيش الرب للمقاومة ظل قوة مفيدة لمصالح سودانية مختلفة، الأمر الذي زاد من تقلب أوضاع السودان. وبحلول نهاية سنة ٢٠٠٥، دفعت سلطات حكومتي السودان وجنوب السودان بجيش الرب صوب جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك صوب الحدود الإثيوبية بل ربما حتى دارفور. ومن المفترض جمعهم هناك بأمان حتى «يحل الوقت الملائم»، لكن المقاتلين الذين لم يحركوا صوب جمهورية الكونغو الديمقراطية تلاشوا بكل المقاييس ١٢٣.

أُتصفت العلاقة السياسية بين السودانييين وجيش الرب للمقاومة بتباينها وتعقيدها، وكذلك الحال مع التفاعل مع المدنيين. فقد ضمن العديد من سكان شرق الاستوائية سلامتهم الشخصية بإقامة أواصر، وإن لا يمكن التعويل عليها، مع جيش الرب للمقاومة على أساس الحماية المتبادلة والتعاطف مع قضيتهم. وعمل توتر العلاقة بين الاستوائيين والجيش الشعبي لتحرير السودان والاحساس إلى الحاجة بالدفاع عن الهوية الأشولية، في بعض الأحيان، على تعزيز هذا التحالف الضمني.

واتهم الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية، لسنوات، الاستوائيين بالتعاون

مع جيش الرب للمقاومة والحيلولة دون تصفية ما يؤمنون من أنه عدو بطاش وقاس. كان اتهاماً سهلاً مع انه جاء من قوتين ما كانتا قد تدبرتا الحاق الهزيمة بحركة التمرد لأكثر من عقد. ثم تكرر الادعاء ذاته في سنة ٢٠٠٧ عندما اتهم قائد في الجيش الشعبي لتحرير السودان «القبايل الاستوائية... بالتعاون واخفاء مقاتلي جيش الرب للمقاومة في بيوتهم من دون افشاء اماكنهم للسلطات...». ثم واصل قائلاً: «كيف تتوقعون الجيش الشعبي لتحرير السودان يقاتل جيش الرب للمقاومة إذا استمرتمم باخفاء جيش الرب للمقاومة وحمايته؟» (فوني، ٢٠٠٧ d).

تخلو ولاية شرق الاستوائية رسمياً من أي حضور لجيش الرب للمقاومة (وإن واصل اقترافه المجازر في غرب الاستوائية في سنة ٢٠٠٨)، لكن ظلت الكثير من المسائل من دون حل. فخلال مشاورات السلام التي قام بها جيش الرب للمقاومة في أوغندا، تبين أن هناك عداوات قوية بين المجتمعين الأشوليين على جانبي الحدود. فأشولي أوغندا يلومون ابناء عمومتهم السودانييين على منح جيش الرب للمقاومة ملاذاً آمناً اباح له إدامة الحرب. وشعر أشولي السودان بأن الجهود الرامية لإعادة البناء والمصالحة مركزة على أوغندا وحدها، مع انهم تعرضوا لأحداث مؤلمة ذات آثار بعيدة المدى على مجتمعهم.

وفي شهر تموز/يوليو سنة ٢٠٠٦ قدّم سكان ولاية شرق الاستوائية قائمة باسماء ٣٥٠٠ شخص قتلوا على يد جيش الرب للمقاومة، بالإضافة إلى عشرات المخطوفين والمشوهة جثثهم، كما حدد المجتمع توقعاته من العملية السلمية، موحياً بضرورة التقاء سكان شرق الاستوائية والأوغنديين الشماليين لهتحديد الاسباب الجذرية للمشكلة بحضور وسطاء». وتصنيف الحوادث على اعتبار ما ان كان الأذى مقصوداً أو غير مقصود، والاعتراف بالذنب، والاعتذار، وتقديم التعويضات، والانخراط في «تطهير متبادل للقلوب» بواسطة طقوس العدالة التقليدية والمصالحة (شعب أشولي وآخرون، ٢٠٠٦).

### جيش الرب للمقاومة في ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧

في الفترة السابقة على محادثات السلام بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة في سنة ٢٠٠٦ مر الوضع في ولاية شرق الاستوائية بتغيرات عدة، إذ كان معظم مقاتلي جيش الرب للمقاومة قد رحلوا في أواخر سنة ٢٠٠٥، عابرين الحدود إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر ولاية الاستوائية الوسطى وولاية غرب الاستوائية، مع نقل عدد قليل منهم إلى مواقع أخرى، وإبان عبورهم أشار الأهالي إلى وقوع هجمات لجيش الرب للمقاومة في ولاية الاستوائية الوسطى عند لينايا وياي، مثيرين بذلك مزيداً من القتال مع الجيش الشعبي لتحرير السودان (سودان تريبون، ٢٠٠٥). ولما ابرمت اتفاقية وقف الأعمال العدوانية في شهر آب/أغسطس سنة ٢٠٠٧، كانت نقطة التجمع لمقاتلي جيش الرب للمقاومة عند أويني – كيبول بمقاطعة مقاوي بالقرب من الحدود الأوغندية، هي إحدى المسائل التي نوقشت (حكومة أوغندا وحركة/جيش الرب للمقاومة، ٢٠٠٧).

وثبت أن أويني – كيبول غير ملائمة، على أي حال، لأن قوات الدفاع الشعبي الأوغندي ضيقت الخناق على جيش الرب للمقاومة بشكل منهج، واغلقت منافذ المنطقة المحيطة بنقطة التجمع اغلاقاً تاماً ثم قامت بالهجوم عليه. وأمضى الجيش نتيجة لذلك بضعة أيام في المنطقة المعينة لأويني – كيبول، وفقدوا المنفذ إلى المواد الغذائية التي تقدمها حكومة جنوب السودان لما غادروا المنطقة. ونقل أعضاء فريق رصد وقف الأعمال العدوانية (CHMT) الطعام إلى مجموعات جيش الرب المتفرقة التي كانت تسير على طول الطرق تلتمس طعاماً. جازت اشهر ظل الأهالي خلالها غير متأكدين من نوايا جيش الرب للمقاومة.

ونسبت عمليات هجوم على الطريق، في البداية، إلى جيش الرب للمقاومة، وإن تبين فيما بعد بأن عدداً من هذه العمليات نفذها جون بلجيكا، وهو متعاون مع القوات المسلحة السودانية وسعى إلى إيقاف امدادات البضائع التجارية القادمة من أوغندا وكينيا لمصلحة التجار العرب في سوق جوبا. كما القي اللوم على جيش الرب للمقاومة لقيامه بهجمات أخرى، وتحديدأ الهجمات القريبة من مدينة غامبو المحاذية لجوبا وإن أصبح واضحاً فيما بعد بأن مقاتلين في القوات المسلحة السودانية هم من أقدموا على تلك الهجمات.

توقفت المحادثات في مطلع سنة ٢٠٠٧، وبتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير طلبت حركة/جيش الرب للمقاومة نقل المفاوضات إلى بلد ثالث واستبدال الوسيط ريك مشار، فضلاً عن شروط أخرى منها السماح لجيش الرب للمقاومة بعبور نهر النيل غرباً وتجمع جميع مجاميع جيش الرب للمقاومة في ري- كوانغبا. وفي الوقت نفسه، كانت القوات المرتبطة بالمجموعة التي شنت هجمات بقيادة جون بلجيكا تعيد ترتيب صفوفها وتستعد لنش هجمات ستعمل على زعزعة استقرار ولاية الاستوائية الوسطى في مطلع سنة ٢٠٠٨.

وفي غضون ذلك تكثفت هجمات جيش الرب للمقاومة في ولاية شرق الاستوائية، وتميزت استجابة الأهالي بالصدمة والذهول. وعلى الرغم من أن جيش الرب ما كان قد اقترح أصلاً منطقة أويني - كيبول باعتبارها نقطة تجمع، إلا أنه، كما يبدو، أطمأن إلى حضور معزز للجيش الشعبي لتحرير السودان وكذلك الزيارات التي قام بها فريق رصد وقف الأعمال العدوانية (CHMT)، وعلى الرغم من صعوبة إقامة مخزن غذائي فعال تحسباً لوصول جيش الرب للمقاومة، إلا أن أويني - كيبول لامت نفسها مع دور المجتمع المضيف. ولما أخفق جيش الرب للمقاومة في التجمع، عاندين إلى الإجماع، «خاب أمل المجتمع لأن [جيش الرب للمقاومة] واصل السلب مع ان الطعام كان يقدم إليهم»١٢٤. كما سرعان ما واجه خيبات أمل أخرى، إذ كانت اليونسيف قد بدأت تبني مركباً بغية تقديم الخدمات إلى أطفال جيش الرب للمقاومة والسكان المحليين، لكن لما فقدت موقعها باعتبارها نقطة تجمع توقف اهتمام وكالات الإغاثة بها١٢٥.

وابتداء من شهر كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦ فصاعداً، كانت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في حالة تأهب على طول طريقي جوبا - تويرت وجوبا - نيمولي، راصدة سلوك جيش الرب للمقاومة خلال عبوره إلى غرب الاستوائية. ورايضا قوات الدفاع الشعبي الأوغندية في ولاية شرق الاستوائية وكذلك على طول الطريقين. كان السكان على استعداد للرد على جيش الرب للمقاومة بأسلحتهم التي خزونها خلال سني الحرب، وتعهد حاكم ولاية الاستوائية الوسطى بتقديم الذخائر١٢٦.

وأرتد جيش الرب للمقاومة إلى دوره السابق باعتباره قوة مغيرة في مثلث تويرت - مقاوي - إيكوتوس لبضعة أشهر، قائماً بالسلب وحرق المركبات. واعتبرت مقاطعة مقاوي والطرق مناطق موصدة، وكانت لذلك نتائج مدمرة على السكان المحليين. كما أسفر هذا عن معلومات متضاربة نظراً لعدم وضوح أي من الهجمات التي جرى ابلاغ السلطات بها. ففي شهر آذار/مارس سنة ٢٠٠٧، مثلاً، لم تلتفت السلطات إلى تشريد قري بكاملها من إيمورك وبونيورو (فوني،٢٠٠٧). ونشر الجيش الشعبي لتحرير السودان قواته في جميع انحاء الاستوائية تحسباً لوقوع هجمات أخرى من قبل جيش الرب للمقاومة، مقتنعاً بأن المتمردين قد استفادوا من فترة الهدوء لتدريب مقاتلين جدد.

اعدت جريدة سودان تريبون جرداً بالحوادث التي نسبت إلى جيش الرب للمقاومة في فترة كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. لاحظت هجمات في بانيكوارا ومقاوي؛ سرقة عامل إغاثة ايطالي في شارع تويرت بتاريخ ٢٤ كانون الاول/ديسمبر؛ كمين بأربعة قتلى واربعة جرحى قرب بانيكوارا بتاريخ ٢ كانون الثاني/يناير؛ مقتل سائق تابع لبرنامج الأغذية العالمي وجرح ثلاثة مسافرين في كمين حدث في شارع جوبا - تويرت بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير. كما وقعت كمين يشتهه في أن جيش الرب للمقاومة من ارتكباها في شهر كانون الأول/ديسمبر بمنطقة لوليري، لانغيرو وبورا لويي (فوني، ٢٠٠٧). وفي آذار/مارس اعلنت حكومة جنوب السودان عن وقوع هجمات أخرى على قريتي إيموروك وبونيورو قرب تويرت وتشريد بضعة الآف من الأهالي إلى تويرت ومقاوي.

ليس كل هجوم يمكن عزوه إلى جيش الرب للمقاوم بيقين، بل عدة هجمات كانت من فعل عناصر مارقة. وثمة هجمات أخرى تولتها عناصر من جيش الرب للمقاومة ما عادت تخضع لأوامر القيادة، أو، حسب مخابرات الجيش الشعبي لتحرير السودان، جناح منشق من جيش الرب للمقاومة يتألف من سودانيين بصلات قوية مع جيش الرب للمقاومة١٢٧.

واكد الأهالي أن هجمات جيش الرب للمقاومة تكثفت في مطلع سنة ٢٠٠٧، إذ شاهدوا عشرة قتلى في مستشفى جوبا، جنثهم مشوهة وبترت اعضاء جهازها التناسلي ونهوها١٢٨. ويقدر عدد الاشخاص الذين قتلوا في تلك الهجمات ١٠٠ شخص. وآخر هجوم في بالاتاكا نسبة الأهالي إلى جيش الرب للمقاومة وقع في شهر نيسان/ابريل سنة ٢٠٠٧.

أثار هذا الاندفاع الجديد في القتال التكهنات بشأن قاعدة دعم جيش الرب للمقاومة. هل ما زالت حكومة السودان تمد هذه القاعدة من أجل زعزعة استقرار الاقليم؟ أصر اعضاء سابقون من القوات المسلحة السودانية في الوحدات المشتركة/المدمجة على أنهم قطعوا كل صلاتهم مع جيش الرب للمقاومة قبل سنة ٢٠٠٥ بوقت طويل، قائلين:«لا حاجة لنا بقتالهم من أجلنا بعد الآن»١٢٩. وقال مقاتلون سابقون آخرون في القوات المسلحة السودانية إن لا صلة لهم بجيش الرب للمقاومة منذ قبل توقيع اتفاقية السلام الشامل. مع ذلك فإن الحديث عن «جيش الرب للمقاومة الجديد» أو جيش الرب للمقاومة السوداني» كان من القضايا الساخنة على هامش مفاوضات السلام في جوبا، وتناوبت حكومة جنوب السودان وحكومة أوغندا والمجتمع المدني على اتهام حكومة السودان والقوات المسلحة السودانية بخلق مجموعة مسلحة جديدة من قبيلة الأشولي السودانية لزعزعة استقرار اتفاقية السلام الشامل وتقويض المحادثات نظراً لأن بلوغ نهاية ناجحة في المفاوضات يمثل خطوة عملاقة صوب ارساء الأمن من جديد في المنطقة الاستوائية.

وأدعت صحيفة ساندي مونيتر الأوغندية، نقلاً عن «مسؤولين في الاستخبارات الأوغندية والجنوب سودانية»، بأن «الميليشيا الجديدة» تتكون من مقاتلين سابقين في قوات دفاع جنوب السودان وقوات دفاع الاستوائية ٢ وميلشيا المنداري بقيادة الحاكم كيلمنت واني (ساندي مونيتر، ٢٠٠٦). لكن الجيش الشعبي لتحرير السودان والمصادر الامنية على قناعة من أن عضويتها تتألف من مقاتلين سابقين في جيش الرب للمقاومة والقوات المسلحة السودانية وعناصر مارقة من الجيش الشعبي لتحرير السودان، وعناصر إجرامية، وكتيبة ١٠٥ (وهي مجموعة من قوات الدفاع الشعبي الأوغندية تتكون حصراً من مقاتلي سابقين في جيش الرب للمقاومة)، وقوات دفاع الاستوائية ٢.

ولمدة شهرين بعد آخر هجوم لجيش الرب للمقاومة في ولاية شرق الاستوائية في شهر نيسان/أبريل سنة ٢٠٠٧، عبر أعضاء الجيش المتبقون في الولاية نهر النيل سراً بعد اتفاق سري مع فريق رصد وقف الأعمال العدوانية للسماح لهم بالتجمع في ري - كوانغا في غرب الاستوائية - وهو تحرك ادخل فيما بعد ضمن ولاية بلاغ جيش الرب للمقاومة وحكومة أوغندا. وأعلن عن «خلو ولاية شرق الاستوائية من جيش الرب للمقاومة» في حزيران/يونيو سنة ٢٠٠٧، بيد أن بعضاً منهم، كما أتضح، ظلوا في أماكنهم، ذائبين في القرى. وفي تموز/يوليو سنة ٢٠٠٧ قال فنسننت أوتي، الذي كان نائب القائد العام حينها، إن بعض العناصر في شرق الاستوائية - ست مجموعات تضم كل واحدة منها خمسة أشخاص- ما عادت تحت قيادته١٣.

وارجئت المفاوضات بين جيش الرب للمقاومة وحكومة أوغندا في حزيران/يونيو سنة ٢٠٠٧ بدواعي المشاورة، واستغرق ذلك وقتاً أطول مما كان توقعاً. وفي هذه الأثناء واجهت عملية السلام العوائق، إذ قتل أوتي، كما افادت تقارير، في صراع قوة داخل جيش الرب للمقاومة في شهر تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠٠٧، وأكد جوزيف كوني مقتله في كانون الثاني/يناير سنة ٢٠٠٨. إن الرجل الذي كان صوت جيش الرب للمقاومة في الأدغال السودانية رحل، وليس من الواضح ما الطريق الذي سيتبعه جوزيف كوني.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر سنة ٢٠٠٧ عبر ما يقرب من ٩٠ مقاتلاً ونصيراً من جيش الرب للمقاومة بسلام ولاية شرق الاستوائية، معرفين أنفسهم إلى الأهالي قبل مواصلة السير إلى أغورو وأيني - كيبول ١٣١. وشوهت في منتصف كانون الثاني/يناير سنة ٢٠٠٨ مجموعة أصغر منهم حول بانياكوارا ١٣٢. ومن كانون الثاني/يناير فصاعداً ضربت ولاية الاستوائية الوسطى موجة متجددة من الحوادث.

### الأعمال الهجومية ومحادثات السلام في سنة ٢٠٠٨

تعرضت في يوم ٣ كانون الثاني/يناير، وهو اليوم الذي استؤنفت فيه محادثات السلام الأوغندية، قريتان قرب كاجو كيجي - وهما كانسوك وروودو - إلى أعمال هجومية، الأمر الذي جملة من التكهنات بخصوص هوية الجناة ودوافعهم. أول البعض التوقيت على اعتباره علامة يظهر فيها جيش الرب للمقاومة عضلاته للتأثير على نتائج المحادثات، بينما رأى فيه آخرون على أنه شغل طرف ثالث لأن قيام جيش الرب بغارة قد يعرض فريقه المفاوضات في جوبا للتهلكة، بينما استمر آخرون بالقول إنه من عمل مخربين ورجحوا حكومة أوغندا وحكومة جنوب السودان على الكمون خلفها.

وهكذا ظلت عدة أسئلة من غير أجوبة، فبعد تحليل أعمال الهجوم خلصت المخابرات العسكرية إلى أن تلك الاعمال نفذت بشكل أكثر تطوراً مما أيداه جيش الرب للمقاومة سابقاً، ومن ذلك استخدام معدات الاتصال مثل الراديو. وقال مسؤول في الأمم المتحدة «هذا ما لا نعرفه عن جيش الرب للمقاومة على الأرض» ١٣٣. وكانت قد وقعت قبل ذلك هجمات أخرى في كانون الثاني/يناير لم تنل، ببساطة، دعاية كبيرة، لم تغط الصحافة هذه الحوادث إلا بعد عودة جيش الرب للمقاومة إلى محادثات السلام في جوبا. وقد قام الأهالي بالإبلاغ أول مرة عن هجمات على وندربوبا في مقاطعة جوبا بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير. قيام ٥٠ رجلاً بخطف ما لا يقل عن أربعة أطفال، ليفرجوا لاحقاً عما لا يقل عن واحد منهم، وسلب الأسر سلباً كاملاً. وفي يوم ١٧ من الشهر نفسه قامت مجموعة مسلحة بالهجوم على لوكوربانك وببريكا بمقاطعة لينيانا. كما تعرضت العشرات من الأسر إلى النهب وخطف بعض الأهالي، وقيل أن المجموعة تحركت باتجاه كاجو كيجي.

ويمكن تأويل وقوع عدة حوادث في مطلع كانون الثاني/يناير باعتباره اشارات تنبئ بما سيأتي:

- مجموعة يفترض انها من جيش الرب للمقاومة عبرت إلى اوغندا في جبل تيبكا.
- اشتكى إداري بيام روكوم من تحركات جيش الرب للمقاومة.
- مشاهدة أفراد قوات الدفاع الشعبي الأوغندية ثلاث مرات على طول طريق مقاوي بالقرب من بانيكوارا. وكان يصحبها في كل مرة أفراد سابقون من جيش الرب للمقاومة، يختفون في الأدغال ثلاثة أيام ويعودون بأسلحة منتشلة.
- شائعات عن قيام جيش الرب للمقاومة بالتجنيد في أوغندا الشمالية طرحت خلال مراسم افتتاح محادثات السلام١٣٤.

وبتاريخ ٣ كانون الثاني/يناير قامت مجموعة من ٢٠٠ - ٣٠٠ مقاتل، انقسمت إلى ثلاث مجاميع، بالهجوم على كانسوك وروودو شمالي كاجو كيجي. هجموا بدءاً على موقع للجيش الشعبي لتحرير السودان ومن ثم نهبوا القرية وأجبروا الناس على القيام بالعتالة. وقال شهود ممن اختطفوا حتى يقوموا بأعمال النهب، إن مقر المجموعة قد يكون في ميرجين ونهر كيا وجدول كيجو في وديان التلال المحيطة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة للاستجابة لحالات الطوارئ والتأهب، ٢٠٠٨). اختطاف ٤٠ شخصاً أفرج عنهم في ما بعد. مصرع جنديين من الجيش الشعب لتحرير السودان وحارس في الحياة البرية ورجل مدنين وتشريد ٤٠٠ شخص. وفي الحين ذاته أعلنت السلطات المحلية في مقاطعة موبو عن زيادة كبيرة في أعداد المتمردين الأوغنديين\* الذين تحركوا من موريو صوب ولاية غرب الاستوائية، مع أن لم يجر التحقق قط من هذا التقرير من قبل سلطات محلية، كما لم يجر الإخبار عن وقوع حادث (فوني، ٢٠٠٨).

واختطفت المجموعة المسلحة قبل الهجوم على كانسوك وروودو يوم ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بأربعة أيام، إداري بوما كانسوك، لتجميع معلومات أمنية كما يبدو، إذ سألوه عن مواقع القوة العسكرية في المنطقة وكذلك عن معدات اتصال. لقد وصف المهاجمين بأنهم منظمون تنظيمياً جيداً ومنضبطون، يرتدون أزياء عسكرية وجزماً وملابس مدنية ويتكلمون بخليط من الأشولية والعربية والانجليزية. وكانت ترافقهم اربع نساء محليات مختطفات من لينيا حسبما يتصور. وتعزف الإداري إلى احد المهاجمين على انه جندي سابق في القوات المسلحة السودانية. استجوبت المجموعة الإداري وهي في طريقها إلى أوغندا من دون حاجة إلى عبور نهر النيل. وقال شاهد عيان في ما بعد بأن الهجمات والاختطافات في منطقة كاجو كيجي كانت قد وقعت أيضاً قبل يومين من ذلك، زاعماً أنه كان اسيراً لدى جيش الرب للمقاومة لمدة ١٤ يوماً وانه غير قادرعلى تحديد هوية المهاجمين بشكل واضح (فوني، ٢٠٠٨ج).

وكان بمعية عدد من هؤلاء المهاجمين هواتف محمولة وأجهزة راديو. وسمع العتالون المختطفون، وهم يسبرون شمالاً، المهاجمين وهم يعطون جرداً مسهباً بالمعدات المسلوقة والأدوية على الهاتف. وقال الضحايا بأن اهتمام المهاجمين انصب على الوثائق الشخصية، باحثين عن الهويات ودمرين شهادات المدارس. واقتد المختطفون إلى معسكر حيث قضا الليل كله قبل أن يطلق سراح بعضهم في اليوم التالي. وفي أوائل شباط/فبراير أفرج عن ٢٨ من المخطوفين الأربعين.

وبينت السلطات في كاجو كيجي بأنها تلقت انذاراً مبكراً بحركات جيش الرب للمقاومة من منتزه غارمبا

الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر ولاية الاستوائية الوسطى إلى أوغندا في شهر كانون/ الثاني، واكد الجيش الشعبي لتحرير السودان على انه كان ايضاً يرصد تقدم جيش الرب من دون أن يبلغ الأمم المتحدة بذلك. واتضح أن سلسلة أخرى من الهجمات على كالا بوما ولينيا دونغورو هي من عمل مجموعة خليطة من الأشولي والمادي وشباب كوكو، جرى تجنيدهم، كما يعتقد، في مخيمات اللاجئين الأوغندية (فوني، ٢٠٠٨). وهذا يناقض، كما يبدو، بأن المهاجمين جاؤوا من غارمبا.

وهجمت مجموعة من ٤٠ رجلاً بتاريخ ٤ شباط/فبراير على قريتي لاکو ولوكوروانغ ثم هوجمتا مراراً بعد ذلك بفترة وجيزة. اتصفت تلك الهجمات بكونها أكثر عنفاً من سابقتها مترافقة باختطافات. وجرى التعرف إلى احد المهاجمين، بائع حطب كان قد زار المدينة قبل ذلك بأشهر قليلة. كما اعلن عن وقوع هجمات أخرى واختطافات في بيريكا التابعة لينيا وموجي لوكا ويست، وفي بيام لينيا وكاتيجيري ووندروبا بيام التابعة لمقاطعة جوبا بين يوم ٥ و١١ شباط/فبراير، ليتزامن هذا مع حركة جيش الرب للمقاومة المتوقعة إلى الغرب قليلاً صوب جمهورية افريقيا الوسطى<sup>١٣٥</sup>. إن مجموعات المهاجمين، التي يعتقد على نحو واسع، انها شبيهة بالمجموعة التي قامت بالهجوم على كاجو كيجي، انقسمت، حسبما يقال، إلى ثلاثة اقسام لتقوم بالخطف والقتل اينما انتقلت. وباتت الهجمات، ابتداءً من يوم ١٢ شباط/فبراير فصاعداً، أكثر خطورة، مشردة أعداداً غفيرة من الناس.

واخفق الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي يحمل معه تاريخاً يحفل باساءة معاملة المجتمعات في لاکو/كينيا، في نشر قواته رداً على هذه الغارات. ولم يرسل في نهاية شهر شباط/فبراير إلا اعداداً صغيرة اضافية إلى مركز دونغورو. واتهم زعيم وفد حركة/جيش الرب للمقاومة لمحادثات السلام في جوبا، آنذاك، قوات الدفاع الشعبي الأوغندية بنشن هجمات في نيمولي وكاجو كيجي وبياي، عارضاً ادلة جمعها جيش الرب للمقاومة. وعلى الرغم من عدم تجسد تلك الأدلة، إلا أن الأهالي أصدقوا بيان جيش الرب للمقاومة بأن المهاجمين "مزيج من الاشخاص" يتكلمون السواحلية والمادي والعربية والأشولي. كما قال الأهالي، مصداقاً لما أعلنه جيش الرب للمقاومة، إن المهاجمين كانوا يدخلون ويشربون الخمر (جوبا بوست، ٢٠٠٨ب) – وهما شيئان لا يند عن أفراد جيش الرب للمقاومة. وهذا التفصيل الذي يبدو، في الظاهر، ثانوياً، سيشكل فيما بعد دليلاً رئيسياً على تبرئة جيش الرب للمقاومة من اقتتراف هذه الهجمات، فيما تعاضمت الأدلة على قيام جيش الرب للمقاومة بهجمات في ولاية غرب الاستوائية.

وبعد فترة وجيزة من هجمات كاجو كيجي، وجدت مقاطعة مقاوي نفسها ضمن إطار تحرك جيش الرب للمقاومة. سبق أن جازت مجموعة صغيرة من الجيش المقاطعة في كانون الأول/ديسمبر من غير اثاره متاعب. لكن في شهر فبراير/شباط اعلن عن عبور عدد من الرجال المسلحين نهر النيل من أوغندا وهم في طريقهم مباشرة إلى مقاوي. وقال البعض إن المجموعة نفسها التي هجمت على كاجو كيجي عبرت النيل عائدة إلى أوغندا، رغم أن الاهالي قدروا حجم هذه المجموعة بأنه اصغر بكثير مما قدر عدد المجموعة اصلاً بـ ٢٥٠ – ٤٠٠ مقاتل. اعتبر الأهالي الهجمات على كاجو كيجي بأنها لا تليي إلا غرضاً واحداً: تقييد الجيش الشعبي لتحرير السودان حتى تتمكن مجموعة أكبر من جيش الرب للمقاومة بعبور النهر من دون عائق يعوقها. وآثار الاقدام التي عثر عليها بالقرب من أمي بدت وكأنها تؤكد هذه النظرية<sup>١٣٦</sup>. ولم يتم الإبلاغ عن وقوع هجوم، على أي حال، منذ عبور تلك المجموعة.

وأرجع البعض هجمات كاجو كيجي إلى ذات المجموعة "جيش الرب للمقاومة الجديد" التي قيل انها تجند جنوداً في أوغندا الشمالية. ويقال إن المجموعة الجديدة التي يتزعمها، كما يبدو، قائد سابق في جيش الرب للمقاومة اسمه أونين، وفيه لإقامة جمهورية "أكول" (التي تترجم عن الأشولي بما معناه "جمهورية الرجل الاسود)، أي دولة أشولي جوهرياً<sup>١٣٧</sup>. وبدءاً كان التفسير العام للهجمات هو قيام بعض الأطراف في جيش الرب للمقاومة بشنها، ودعا الأهالي والسياسيون المحليون إلى تعليق محادثات السلام المستمرة حتى ينتهي التحقيق في الحوادث كاملاً (فوني، ٢٠٠٨ب).

وفي منتصف شهر آذار/مارس أعلن فريق رصد وقف الأعمال العدوانية، الذي أجرى تحقيقاً في الحوادث، على أي حال، انه لا يمكن ارجاع شن هذه الهجمات إلى جيش الرب للمقاومة. لقد تم اسر ١٤ من المشتبه فيهم ووضعوا قيد الحبس، وكان المشتبه فيهم سودانيين بما يطابق ربما ما زعمه الرئيس سيلفا كير الذي قال: " هناك عناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان ومدنيون مسلحون الذين ينظمون أنفسهم بغية السلب وتحكير صفو الحياة في القرى باسم جيش الرب للمقاومة" (تابان وإثشائتيد، ٢٠٠٨). وحددت هوية المشتبه فيهم في نهاية المطاف باعتبارهم مقاتلين سابقين – بعضهم من الميلشيات وبعضهم من الجيش الشعبي لتحرير السودان يطلقون على أنفسهم "لا وحدة" اقراراً بعدم اندماجهم عسكرياً. وحددهم حاكم ولاية الاستوائية الوسطى تحديداً خاصاً باعتبارهم ثلاثة من لوكوبا، اثنين من الدينكا وتسعة من المورلي (داك، ٢٠٠٨)

وعلى الرغم من أن هذا الإعلان خفف من الضغوط على محادثات السلام، إلا أن السكان المحليين ظلوا على تشككهم. فأكثر الشروح شعبية مفادها أن الجناة في هجمات كاجو كيجي هم من قوة مختلطة. ونظراً لعدم ثبوت أي من النظريات على نحو حاسم، فقد أوضحت تلك الهجمات التباس البيئة الأمنية وصعوبة تحديد هوية المهاجمين من غير شك.

وتواصلت الهجمات خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل في ولاية الاستوائية الوسطى، فيما انتهت المحادثات رسمياً إذ بُحثت جميع الاتفاقات واصبحت جاهزة بانتظار توقيع جوزيف كوني والرئيس موسيفيني. وفي منتصف آذار قام رجال مسلحون بزي أخضر، بخطف ١٧ شخصاً في مقاطعتي كاجو كيجي وكاكودا. ولوحظ، وفقاً للإعلام السوداني، بأنهم لم يذهبوا خمرأ (فوني، ٢٠٠٨د). وأفاد أحد ضحايا هجوم على الطريق الرابط بين ماريدي وبياي بتاريخ ٢٣ آذار/مارس، بأنه شاهد ٣٠٠ – ٤٠٠ مهاجم، مضيافاً: " تكلم المهاجمون العربية وارتدوا زياً عسكرياً أخضر. إنهم أولئك الذين يطلقون على أنفسهم "لا وحدة". أهالينا ما فتنوا مشردين وهم ينتظرون رداً من الحكومة. لقد تركنا كل شيء وراءنا ولم نجلب حتى طعاماً"<sup>١٣٨</sup>.

الرد العسكري على تفاقم انعدام الأمن كان غير حاسم. وقال الأهالي إن الجيش الشعبي لتحرير السودان جاء لزيارة مواقع الهجمات، وجاؤوا للتحقيق فقط، وقال أحد الأهالي "لكن اعضاء "لا وحدة" لبثوا في منتزه بجمهورية الكونغو الديمقراطية ولم يجيئوا لتور إلا لشن هجوم، لذا لا يمكن العثور عليهم. ولا أحد يعرف على وجه الدقة ما إن كان اعضاء "لا وحدة" هم من الجيش الشعبي لتحرير السودان أو من جيش الرب للمقاومة"<sup>١٣٩</sup>.

وأعرب الأهالي في الوقت ذاته تقريباً عن مشاهدتهم ما يصفونه بمروحيات حربية حكومية تحلق في وقت

متأخر من الليل في بيام دولو. وأكدت مصادر حدود أمنية في ما بعد أن هذه المروحيات تابعة لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية كانت تحلق في الأجواء السودانية.

وفي آذار/مارس سنة ٢٠٠٨ انتقلت نسبة كبيرة من جيش الرب للمقاومة إلى ولاية غرب الاستوائية، واشتبكت مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في إزو بعدما اعترض هذا الجيش مجموعة منه تحت أمرة قائد كبير في جيش الرب للمقاومة، على ما يقال، اسمه أوكوت أودهيامبو ١٤٠، كانت في طريقها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وكان جيش الرب يقوم، بحسب تقارير، يقوم بعمليات خطف في جمهورية أفريقيا الوسطى (واسيك وبكوما، ٢٠٠٨)، رغم ان مجموعات اخرى ربما لعبت دوراً نظراً لأن بعض المخطوفين قالوا إن الخاطفين كانوا يتكلمون لينغالا إضافة إلى لغات أخرى، وقالت مصادر استخبارات في شهر أيار/مايو سنة ٢٠٠٨ إن كوني لم يخادر منتزة غارمبا الوطني قط، وان الحركة صوب جمهورية افريقيا الوسطى كانت على الأرجح تمويتها ليس غيرا٤١. وباقترب الموعد المحدد لتوقيع اتفاق السلام النهائي (FPA)، ارتفعت وتيرة التكهات بقيام جيش الرب للمقاومة بعمليات خطف في ولاية غرب الاستوائية وجمهورية افريقيا الوسطى بغية زيادة عدد صفوفه قبل اطلاق النار.

#### إطار ٥ نزع سلاح جيش الرب للمقاومة (LRA)

بتاريخ ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ وقع جيش الرب للمقاومة وحكومة أوغندا اتفاقاً يغطي أحكام نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتعلقة بحزب الرب للمقاومة متى وقعت صفقة السلام النهائية (حكومة أوغندا وحركة/جيش الرب للمقاومة، ٢٠٠٨). يغطي الاتفاق نزع السلاح والتسريح والإدماج لجيش الرب للمقاومة في السودان وأوغندا معاً. يتضمن "ترتيبات فورية بالانسحاب، ومن ذلك نشر قوات جيش الرب للمقاومة داخل منطقة التجمع ري - كوانغ - با"، وكذلك انشاء مواقع لنزع السلاح وجمع الأسلحة واسترجاعها وخبزها خارج المواقع (حكومة أوغندا وحركة/جيش الرب للمقاومة، ٢٠٠٨). وهذا يكفل لجيش الرب للمقاومة تسريح جنوده من منطقة التجمع السودانية والتجمع والاندماج في قوات الدفاع الشعبية الأوغندية إن رغبوا في ذلك.

وإذ ما وقع اتفاق السلام النهائي في أي وقت من الاوقات وبالتالي اسبغ هذا الشرعية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج، فسيكون التنفيذ معقداً. ولئن يغطي الاتفاق جميع ما يلزم من الأحكام، فإنه يطرح أيضاً مشاكل متعددة. إنه يوجز الجدول الزمني للتنفيذ، ناصاً على ان نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج جيش الرب يتوقف على انشاء حكومة أوغندا محاكم خاصة للتعاطي مع جرائم الحرب ودعوة مجلس الأمن في الأمم المتحدة إلى توقيف أوامر اعتقال ثلاثة من كبار قادة جيش الرب للمقاومة، ومنهم كوني. ومع التطورات الأخيرة في عملية السلام، فما كان مرةً ممكنًا كاد الآن يكون مستحيلًا. ولئن لا يعتمد توقيت التنفيذ على قرار مجلس الأمن، فقد جادل حزب الرب للمقاومة بأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا يمكن الشروع فيه ما لم تعلق أوامر الاعتقال.

زد على ذلك، ان اتفاق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أحادي الجانب، مقتصرًا على جيش الرب للمقاومة دون قوات حكومة أوغندا. ومن الممكن أن يؤثر هذا على التوازن الدقيق للاتفاق - إذا ما نفذت على الاطلاق.

وفي تلك الاثناء تدهورت الاتصالات بين القيادة العليا لجيش الرب للمقاومة والمجموعات المشاركة في محادثات السلام في جوبا، ومن ضمن هذه المجموعات وفد جيش الرب للمقاومة ووكالات الأمم المتحدة وكبير الوسطاء، بشكل كبير بعد وفاة موت فنسنت أوتي. ومع دنو موعد التوقيع المفترض في العاشر من نيسان/أبريل سنة ٢٠٠٨ من أجله، أخذ يتضح أكثر فأكثر لكبير الوسطاء رباك مشار بأن الاتصالات قد انقطعت مع جوزيف كوني، ونتيجة لذلك لم يقيم كوني اتصالاً مباشراً أو لا أثر له، كما يبدو، في منطقة التجمع بغية التوقيع خوفاً على سلامته الشخصية. ولربما لعبت الحوافز المالية دوراً أكبر. ولئن اشترك وفده المفاوضات في اتفاق السلام النهائي اشتراكاً كاملاً، فإن خلوه من أي حوافز شخصية لقيادة جيش الرب للمقاومة أمر يبعث على الدهشة. ومع اقتراب موعد التوقيع اتضح أن كوني بدأ يعتقد أن المسائل المتصلة برفاهه الشخصي لم تعالج معالجة كافية. زد على ذلك أن الوعي بأن مجموعات متمردة أخرى قد تلقت أموالاً مقابل توقيع صفقة سلام، ربما تسبب في تأخير التوقيع في آخر لحظة، فضلاً عن غياب مقاربة موحدة لدى جميع الأطراف في كيفية التعامل مع مسألة الحوافز الشخصية.

وحدد من جديد موعد للقاء بين مشار وكوني ليوم ١٠ أيار/مايو سنة ٢٠٠٨ الذي لم يحضره كوني، تاركاً محادثات السلام في مأزق - او، كما علق كثير من النقاد، على حافة الانهيار - على الرغم من ان تنفيذ بيئة أمنية كان يتقدم في أوغندا. وكان توقيع كوني الرسمي على اتفاق السلام النهائي ضروريا لاسبغ الشرعية على كل الاتفاقات.

وبانقطاع الاتصال المتزايد مع جيش الرب للمقاومة وزيادة أنشطة القوات المسلحة السودانية، بحسب البعض، في منطقة قاعدة جيش الرب للمقاومة، ازداد الارتباك من أن الخرطوم وجيش الرب للمقاومة تمتنان روابطهما مرة أخرى. وفي شهر أيار/مايو سنة ٢٠٠٨ اعتقل ضابط في القوات المسلحة السودانية، عمل ضابط ارتباط ، كما يُزعم، بين جيش الرب للمقاومة والخرطوم، في مدينة تور بينما كان ينتظر امدادات ١٤٢. كما اعلن عن هبوط مروحيات ليس بعيداً عن الحدود داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية على الرغم من عدم تأكد ما إن كانت المروحيات تابعة لشمال السودان أو مروحيات تابعة لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية تستعد لتوجيه ضربة عسكرية لجيش الرب للمقاومة. ظل الجيش الشعبي لتحرير السودان في معسكره في بانغا، وهي آخر قرية قبل نقطة تجمع جيش الرب للمقاومة في ري - كوانغا، للاشراف على توزيع الطعام لجيش الرب للمقاومة ولحماية الأهالي. قام جيش الرب للمقاومة بالهجوم على ثكنة تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان بتاريخ ٥ حزيران/ يونيو، وقتل ٢٣ شخصاً. وكان كثيرون على قناعة من انه ما كان بمقدورالرب للمقاومة فعل ذلك ما لم يتلق دعماً من مصدر آخر واثبت قدرته على القتال إذا ما وجهت لهم ضربة عسكرية.

#### قوات الدفاع الشعبي الأوغندية (UPDF)

تتصف علاقة سكان الولايات الاستوائية، الشرقية والغربية والاستوائية الوسطى ، بقوات الدفاع الشعبي الأوغندية (UPDF) بالثقل، وهي قوات سمح لها رسمياً بدخول السودان في سنة ٢٠٠٢ لقتال جيش الرب للمقاومة في ولاية شرق الاستوائية. بيد أن الاهالي وجنود من قوات الدفاع الشعبي الأوغندية أكدوا ان القوات كانت في المنطقة قبل ذلك بعدة سنوات، منتشرة بين توريت وياي البعيدة على الاقل.

ومع انطلاق محادثات السلام بين جيش الرب للمقاومة وحكومة أوغندا، نشرت قوات الدفاع الشعبي



الأوغندية في رد على حركات جيش الرب للمقاومة والتقدم المحقق في المحادثات. فبعد ما غادر جيش الرب للمقاومة ولاية شرق الاستوائية بحلول منتصف سنة ٢٠٠٧، أخذت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية بالظهور اقل فأقل على الرغم من تموقع مفرزة كبيرة – تسمى "القوة التامة – على مفرق أرو على طريق جوبا – نيمولي. وعليه كان يمكن رؤية حركة هذه القوات في شرق الاستوائية حين يعلن عن نشاطات مفترضة لجيش الرب للمقاومة١٤٣. كما أن هناك تقارير حديثة عن حركة لقوات الدفاع الشعبي في منطقة كيويبا، إذ شوهدت مروحيات القوات الحربية، على الأقل مرة واحدة، داخل السودان بالقرب من حدود السودان – أوغندا – جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعبر اهالي ولاية شرق الاستوائية في بيان في سنة ٢٠٠٦ عن ان حالات اساءة قوات الدفاع الشعبي الأوغندية للمدنيين "كانت ومازالت عمداً" (شعب أشولي وآخرون، ٢٠٠٦). وتابع البيان: "فبدلاً من ملاحقة جيش الرب للمقاومة ومهاجمته، فإنهم [قوات الدفاع الشعبي الأوغندية] يصوبون اسلحتهم على المدنيين، إذ يطلقون النار ويسلبون ويغتصبون ويحرقون الأكواخ بذريعة ملاحقة جيش الرب للمقاومة. لقد قتل، على سبيل المثال، ١٠ أشخاص في لوبو، كما قتل شخصان في منطقة المادي وجرح آخرون في هذه العملية". كما صرح حاكم شرق الاستوائية مراراً بأن قوات الدفاع الشعبي وجيش الرب للمقاومة انتهكتنا اتفاق وقف الأعمال العدوانية (ساندي مونيتر، ٢٠٠٦).

كما حظيت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية بحضور قوي في المناطق الحدودية حول نيمولي وولاية الاستوائية الوسطى، وقد شوهدت مفاوز لها في ياي ومناطق بعيدة جداً مثل ماريدي. واعلن أحد الأهالي عن مشاهدته قوات الدفاع الشعبي الأوغندية وهي تقاibus بالسلحة بالبضائع حول منطقة كاجو كيجي، لكن لا توجد تقارير أخرى تعكس هذا السلوك ١٤٤. غير أن عدة اشخاص زعموا أن قوات الدفاع الشعبي كانت تنتشل اسلحة كان جيش الرب للمقاومة قد اخفاها في مقاطعة مقاوي. وفي كانون الثاني/يناير اقبلت مجموعات من قوات الدفاع الشعبي وبصحبها جنود سابقون في جيش الرب للمقاومة على منطقة قريبا من بانيكوارا ثلاث مرات. لقد اختفوا في الأدغال لعدة أيام في كل مرة، ظاهرين من جديد بـ"كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر"١٤٥.

وبرزت في آذار/مارس سنة ٢٠٠٨ حادثة جدية كانت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية طرفا فيها، إلى النور عندما أظهر سياسي من التبوسا أدلة على أن القوات الأوغندية استخدمت مروحيات حربية داخل السودان بتاريخ ٤ آذار/مارس لقتل ما لا يقل عن ٢٠ شخصاً من التبوسا (رويتزر، ٢٠٠٨). وأكد نائب الرئيس مشار سرقة قطعان ماشية واقتياد بعض الأشخاص إلى جهة أوغندا من الحدود. وأكد بول نابون وزير ولاية شرق الاستوائية للشؤون البرلمانية وقوع الحادث الذي اشتركت فيه مروحية حربية وان أطفالا ونساء كانوا من بين القتلى.

### إطار ٦ بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) وانعدام الأمن

على الرغم مما قد ينطوي عليه الأمر من غرابة في أعين الغرباء، إلا أن الأهالي يعتبرون بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) بطريقة أو بأخرى كياناً مسلحاً وخطراً. هنالك عدم ثقة متأصل بوجود الأمم المتحدة في ما تطلق عليه الأمم المتحدة قطاع ا (الاستوائية). بعض من عدم الثقة هذا نابغ من عدم وجود أدلة على أحداث الأمم المتحدة أي تحسينات في الاقليم، كما أن بعضاً من هذا يعود إلى عدم ثقة تاريخي بما وصف بـ"ووسائل ومؤسسات جلبها الرجل الأبيض" أو يسميه

أهل الباري جيلا (سايمونس، ١٩٩٢). كما تستخدم هذه الكلمة لوصف شخص يرتدي الزي العسكري، ومنهم رجال الجيش الشعبي لتحرير السودان في بداياته الذين اعتبروا غرباء (يوناردي، ٢٠٠٧).

عدم الثقة العام وضعف ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان لا يسبغان على البعثة صورة قوة باعثة على الاستقرار– بل بالعكس. ونظراً لأن ولاية البعثة لا تتضمن الفصل السابع، فإن موقفها غير واضح فيما يتعلق بدورها في حل النزاعات (بعثة الأمم المتحدة في السودان وآخرون، ٢٠٠٧). ومن المحتمل أن يجري اتهام البعثة بالانحياز عند الإبلاغ عن حوادث تتصل بمجموعات معينة. وبصفة عامة "الامم المتحدة في سيارات بيضاء غير مرحب بها"١٤٦.

وفي غضون ذلك وجه عدد من الادعاءات المتصلة بقيام جنود بعثة الأمم المتحدة في السودان بالاعتصاب، بما في حالة اغتصاب بتوريت في أواخر سنة ٢٠٠٧. حققت البعثة في الأمر بدقة وعلق عمل الجنود الذين هم قيد الاتهام حتى يصدر تقرير نهائي. وما زالت قضية الاعتصاب في توريت مفتوحة في الوقت الحاضر نظراً لأن المدعي فشل في طرح اسئلة أخرى١٤٧.

اتهامات بسوء سلوك افراد في بعثة الأمم المتحدة في السودان ليست نادرة، لكن التحقيقات فشلت حتى الآن في العثور على أدلة قاطعة، وتقر معظم الوكالات بينها وبين نفسها باحتمال صحة هذه الادعاءات نظراً للعدد الكبير من الموظفين الدوليين المسلحين (شبكة الأنباء الإنسانية، إيرين، ٢٠٠٧). وفي مطلع سنة ٢٠٠٧ نشرت الصحيفة البريطانية، ديلي تليغراف، مقابلات مع ضحايا اعتداءات جنسية مزعومة ارتكبتها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ونقلت عن تقرير داخلي للينوسيف تعاطى مع الاستغلال الجنسي لثلاثة أطفال، اعمارهم لا تتعدى ١٢ سنة، من قبل ١٢ رجلاً في سيارات الأمم المتحدة (هولت وهيو، ٢٠٠٧).

وتقوم بعثة الأمم المتحدة في السودان، لتحسين التفاعل داخل المجتمع، بالتخطيط لنشر موظفي حماية في مدن صغيرة خارج جوبا. ومن المؤمل أن يعمل ذلك على تغيير صورة بعثة الأمم المتحدة في السودان باعتبارها كياناً عسكرياً إلى آخر للحماية وذي طابع مدني.

وأُنكرت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، التي تقع قاعدتها عبر الحدود من موقع الحادث، القتل، لكنها أكدت انها قامت ببعض الاعتقالات لأن اعضاء من المجموعة عبروا – وهم مدججون بالسلح – الحدود من السودان إلى أوغندا. وقالت انها اعتقلت بعض المشتبه فيهم لتجردهم من أسلحتهم ومن ثم أُفرجت عنهم (رويتزر، ٢٠٠٨). بيد أن السكان المحليين قالوا إنه قيل لهم بأن مقتل ٢٠ من التبوسا كان حادثاً وان قوات الدفاع الشعبي الأوغندية اتبعتهم من أوغندا معتقدة بأنهم من الكاريموجونغ. وما زال هنالك عدم وضوح في ما يتصل بالسماح لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية بقتل ٢٠ من التبوسا داخل السودان. وبالمثل، عبر بعض الأهالي عن دهشتهم لوجود مروحيات تابعة لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية داخل السودان.

## عناصر إجرامية

من الصعب بمكان التمييز بين العناصر الإجرامية والميلشيات الشخصية والميلشيات الإثنية في ولايتي شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى. وفي الغالب ترتبط العناصر الإجرامية ارتباطاً وثيقاً بمجموعة سياسية من دون أن تكون لها أجندة سياسية، أو قد تكون مرتبطة بميلشيا شخصية لكنها لا تقوم إلا بأعمال إجرامية.

وأحد الأمثلة التي ضربها الأهالي والمستشارون الأمنيون الوطنيون والدوليون، هي شبكة انعدام الأمن التي تنتشر في أنحاء ولاية شرق الاستوائية من أواخر سنة ٢٠١٦ حتى ٢٠١٧، فبعدما اختيرت جوبا عاصمة إدارية أصبحت الطرق أكثر أماناً وانتعشت التجارة سراعاً بين أوغندا وكينيا، وأضحت البضائع القادمة من الشمال، المورد الوحيد للبضائع لمعظم السودان، أقل جاذبية، فلجأ التجار في الخرطوم إلى كراء المجرمين لسد الطريق على البضائع القادمة إلى الجنوب من اتجاهات أخرى٤٨.

ارتبط مالكو الاكشاك في سوق جوبا بالسفارة السودانية في نيروبي، والتي بدورها ترتبط إلى مجموعة من ١٢ صومالياً في جوبا٤٩. يقول خبراء أمنيون من جوبا بأن السفارة تستخدم هؤلاء للعمل همزة وصل بين التجار العرب في جوبا ومقاتلين سابقين في قوات دفاع الاستوائية الذين يُدفع لهم للهجوم على حركة المرور على طرق ولاية شرق الاستوائية في أواخر سنة ٢٠١٦، ومطلع ٢٠١٧، وتعرضت ما لا يقل عن ١٢ سيارة لكماثن في هجمات مثل هذه. وبعد فترة وجيزة من هذه الهجمات اختفى الصوماليون من جوبا، ثم وجدت جثثهم في أماكن ذات دلالات رمزية، مثل شارع يؤدي إلى ثكنات القوات المسلحة السودانية. وبفقدان همزة الوصل وبدء نجاح ادماج قوات دفاع الاستوائية انحسرت الهجمات.

كما ارتبطت سلسلة أخرى من الهجمات التي وقعت بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧ بالذود عن المصالح الاقتصادية، إذ استخدم تجار من الخرطوم مجموعة مسلحة بقيادة قائد منشق من الجيش الشعبي لتحرير السودان العقيد جون بلجيكا، الذي هو الآن في جوبا وما عاد ناشطاً، لزعزعة الاستقرار في طريقي جوبا – توريت وجوبا – بور بالتزامن مع تحركات جيش الرب للمقاومة١٥. أما آخرون فقد استغلوا فوضى الحالة الأمنية بطريقة أقل تنظيماً. ففي أواخر سنة ٢٠١٦ جرى اعتقال جنود من القوات المسلحة السودانية على خلفية قيامهم بهجمات نسبت بادئ ذي بدء إلى جيش الرب للمقاومة، واستغل رؤساء في منطقة غامبو هذه الحالة وعملوا على نهب سكان الأماكن المجاورة.

ومن حين إلى آخر تطفو مجموعات إجرامية أكثر صغراً، إذ بزغت حول أكورو بولاية شرق الاستوائية، بحسب بلاغ الأهالي ومسؤولين في الحركة الشعبية لتحرير السودان، مجموعة مسلحة باسم أغورو أكشن تريدرز (فعل تجار أغورو)، وهي تتكون على الأرجح من بعض مسرحي الجيش الشعبي لتحرير السودان في محاولة للهيمنة على تجارة قطعان المواشي، وصرح حاكم ولاية شرق الاستوائية بأنهم مسلحون، ببنادق بي كي وآر بي جي، على نحو أحسن من قواته المتسمة بفقر معداتها (فوني، ٢٠١٧ d)، واستهدفت مجموعة أغورو أكشن تريدرز السيارات لسلبها، لكن حكومة جنوب السودان تدخلت بإرسال شرطة عسكرية١٥٢. ونتيجة لذلك اشتدت الإجراءات الأمنية على طريق جوبا – توريت من أواخر سنة ٢٠١٦ فصاعداً. وما لبثت طرق أخرى غير آمنة وينظر الكثيرون إلى المخاطر الأمنية وخاصة في طريق جوبا – بور، على انه محاولة أخرى للتجار الشماليين للهيمنة على طرق التجارة في ولاية الاستوائية الوسطى١٥٣.

## ١.١. خاتمة: نحو بيئة آمنة

تتصف التبعات الناجمة عن استمرار حالة انعدام الأمن في ولايتي شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى بانها تبعات مدمرة على عملية السلام السودانية والتنمية في البلد. ولئن تخطي اتفاقية السلام الشامل جوانب عديدة، إلا أن أكثرها أهمية بالنسبة لمعظم الأهالي هي تلك المتصلة بتعزيز السلام والأمن، ولذلك أحدث استمرار انعدام الأمن خيبة أمل. ونظراً لتاريخ الاستوائية الخاص أصبحت حالة انعدام الأمن ذات مغزى سياسي، فضلاً عما تلحقه من اضرار اجتماعية واقتصادية، ويزعم الاستوائيون أن اخفاق السلطات في ضمان السلام باقليمهم لهو اثبات على تجاهل جيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان للولايات الاستوائية (متجاهلين حقيقة أن جميع الولايات في جنوب السودان ما زالت غير آمنة)، إن المشاعر العميقة الجذور المناهضة للجيش الشعبي لتحرير السودان تعزز الاعتقاد بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان لا تولي أهمية لحماية المدنيين، وهذا يمكن أن يحدث تأثيراً على صنادق الاقتراع في سنة ٢٠٠٩، وهو أمر سيدفع بالحركة الشعبية لتحرير السودان إلى فقدان ولايتها القوية في حكومة جنوب السودان في الانتخابات المقبلة. وإذ يتصف هذا بطابعه التكهنني، فانه سيناريو محتمل تحسسه كل من المدنيين وحزب المؤتمر الوطني ومسؤولين في الحركة الشعبية لتحرير السودان، ما يفصح عن شديد الحاجة مرة أخرى إلى إحياء ودعم المصالحة الجنوبية – الجنوبية.

وعلى الصعيد العملي، فإن الهجمات أو خطر وقوعها الدائم يحبط انتعاش جنوب السودان الاجتماعي والاقتصادي. فبعد هجومات شباط/فبراير سنة ٢٠٠٨ في ولاية الاستوائية الوسطى، سحبت معظم المنظمات غير الحكومية موظفيها من الميدان، تاركة مستوطنات مثل كاتيجيري من دون خدمات صحية أساسية. وبالمثل، فإن كل حادثة عنف يؤخر عملية نزع الألغام، وبالتالي يتعذر معها الدخول إلى كثير من المناطق. ونظراً لضعف الثقة بقدرات الحكومة الأمنية، فمن الاستحالة على وكالات التنمية أن تحافظ على حضور ثابت. ونتيجة لهذا تتمركز هذه المنظمات غير الحكومية في مناطق تتصف بالأمن الأوفر. وجوبا كانت إحدى هذه الأماكن إلى ان تعرضت إلى هجمات مؤخراً، دفعت بمنظمات غير حكومية صغيرة إلى نقل موظفيها حتى من هناك. ولاحظت السلطات المحلية في ولاية شرق الاستوائية بأن هنالك ٣١ منظمة غير حكومية عاملة في منطقة كبويتا، فيما تخلو مناطق شاسعة من الولاية من حضور منظمة غير حكومية واحدة خلواً تاماً (فوني، ٢٠١٧ ب).

يتمتع جنوب السودان بقدرة اقتصادية حيوية، لكن التجارة فيه تكاد تكون متعدمة، والسبب هو التدهور الأمني. غالبية البضائع، ومنها المواشي والسمك، مستوردة من أوغندا على الرغم من المراعي المحلية والانهار الغنية بمواردها. وحث نائب الرئيس ريك مشار قبيلة المنداري في شهر شباط/فبراير سنة ٢٠٠٨ على الكف عن الاقتتال حتى تتمكن من توريد اللحم إلى جوبا ومدن أخرى مثل مقاطعتي تركاكا وتالي (داك، ٢٠٠٨ أ). مع ذلك فإن انعدام الأمن أو الخطر بانعدام الأمن يصعب على الأهالي عملية الصيد والزراعة وانتشال مواد بناء من الأغال، الأمر الذي أدى إلى نقص المواد الغذائية وانعدام المأوى. النزاعات المتواصلة أو المترجحة تقلل من المنافذ إلى المراعي ونقاط الماء، وای تقييد على المنافذ ينتهي بمزيد من سرقة قطعان المواشي وبمزيد من الاقتتال الداخلي بين القبائل.

إن الاحساس بأن الحرب الأهلية مستمرة بوسائل أخرى يقود الشباب إلى القنوط من توقع مستقبل من دون عنف ومن دون بطالة. نزع السلاح هو الشرط الملح الذي يتطلب من حكومة جنوب السودان إيلاؤه أهمية حتى تنمو فرص العمل.

وقال الدكتور ريك غوك، مدير مكتب الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة (CSAC)، واصفاً طبيعة عمله: "الأمن ليس السلامة البدنية وحسب. فهو يعني الامن الغذائي، المأوى، الأمن من المطر، التعليم من أجل مستقبل آمن، الصحة، البنية التحتية لاستيعاب كل ذلك... حتى في مدن القصدير بالخرطوم ثمة خدمات أساسية احسن بكثير من تلك الموجودة في جنوب السودان. لذا فإن كثيراً من العائدين يعودون ثم يغادرون مرة أخرى لأن الوضع شاق"٥٤.

خطوات عدة لازمة لإقامة اطار عمل وخطة شاملة من أجل بيئة آمنة. وهذا ينبغي أن يمضي إلى أبعد من نزع السلاح إلى تحديد بؤر النزاع لتخفيف التوتر. وتقترح لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان (SSDDRC) شق قنوات لإرواء المناطق الجافة من أجل تخفيف الضغط على طلب الماء٥٥. كما لا بد من ترتيبات قانونية لتقييد وتنظيم حيازة الأسلحة، فيما تستدعي الحاجة إلى توليد مصادر دخل بديلة، السلاح ليس داخلاً فيها. محاولات التنمية لن تكون مفيدة إلا إذا نفذت في بيئة آمنة، والمسعبي الرامية إلى الجمع بين التنمية والأمن قليلة ومحفوفة بالمخاطر وغير مدروسة حتى الآن. قال ريك غوك إن "ما نحتاجه حقاً هو أن نقوم بالتخطيط من أجل أمن مجتمعي مثلما خططنا من أجل اتفاقية السلام الشامل"٥٦.

إن حقيقة أن كل جانب من جوانب إرساء الأمن مقترن بجوانب متعددة أخرى معناه أنه من الصعب اعطاء الأولوية لجانب منها دون الآخر. ومن هنا تتأتى ضرورة مقاربة واسعة إلى الأمن، تشمل ممثلين وطنيين والبلدان المجاورة والمجتمع الدولي.

## الحواشي

١. للاطلاع على تقرير ممتاز يناقش ذات الموضوع في ولايات أخرى من جنوب السودان (بحر الغزال وأعلي النيل تحديداً)، انظر بيرنز وباخنان - سميث (٢٠٠٤).
٢. قد يجري تعديل مهم على نسمة السكان في ضوء تعداد السكان لسنة ٢٠٠٨ الذي شرع فيه في وقت كتابة هذا التقرير
٣. حددت المقاطعات في ولايتي شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى مؤخراً. وفي وقت كتابة التقرير ما كان بإمكان مسح الأسلحة الصغيرة الحصول على مقاطعات ولاية الاستوائية الوسطى الجديدة، لذا فإن الخارطة في الصفحة تتضمن مقاطعات ولاية شرق الاستوائية الجديدة ولكن مقاطعات الاستوائية الوسطى القديمة.
٤. لدى الاستوائية تركة قوية من البعثات، بعض مخلفاتها ما زالت باقية.
٥. مقابلة أجرتها المؤلفة، موظف حماية، مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR)، جوبا، ١ فبراير/شباط ٢٠٠٨.
٦. تعبير "الاستوائية" المستخدم في هذا التقرير يشير إلى الاقليم كله الذي يشمل في يومنا هذا ولايات غرب الاستوائية والاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية. وللمصطلح نسب أطول نشأ تحت الحكم البريطاني - المصري في القرن التاسع عشر لما كان يتضمن مناطق في شمال أوغندا.
٧. استخدام تعبير "النيليين" يعطي لمحة شاملة للنزاعات السودانية المتعددة. فعلاوة على الانقسام الواسع بين الاستوائيين والنيليين، فثمة اختلافات ملحوظة بين القبائل النيلية نفسها. فالنزاعات العنيفة والسياسية بين الدينكا والنوير والشلك اضاقت بعداً مدمراً آخر على الحروب السودانية، خالقة شروخاً

اضافية في جنوب السودان. وبالمثل، من الصعب الحديث عن "الاستوائيين" باعتبارهم مجموعة متجانسة. مع ذلك، وضمن نطاق هذه الورقة قليس ممكناً أن ندخل في تفاصيل تاريخ كل مجموعة.

مقابلة أجرتها المؤلفة، نائب المفوض، لجنة SSDDRC، جوبا، ٢٨ يناير ٢٠٠٨.

مقابلة أجرتها المؤلفة، مدير مكتب CSAC، جوبا، ٢٨ يناير ٢٠٠٨.

لمزيد من التحليل عن الوحدات المشتركة المدمجة، انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٨).

مقابلة أجرتها المؤلفة، مدير رصد العائدين، منظمة غير حكومية دولية، جوبا، ٢٩ يناير ٢٠٠٨.

انظر على سبيل المثال فوني (٢٠٧d).

مقابلة المؤلفة، امرأة محلية، مقاوي، ٦ فبراير ٢٠٠٨.

مقابلة أجرتها المؤلفة، مدير مكتب CSAC، جوبا، ٢٨ يناير ٢٠٠٨.

مقابلة أجرتها المؤلفة، مفوض المقاطعة، مقاوي، جوبا، ٧ فبراير ٢٠٠٨.

مقابلة أجرتها المؤلفة، امين عام السلوك والتنظيم، حزب المؤتمر الوطني، توريت، ٦ فبراير ٢٠٠٨.

مقابلة أجرتها المؤلفة، سياسيون من شرق الاستوائية، توريت، ٥ فبراير ٢٠٠٨.

مقابلة أجرتها المؤلفة، خبير الأمن الغذائي، جوبا، ٢٥ يناير ٢٠٠٨.

مقابلة أجرتها المؤلفة، امين عام السلوك والتنظيم، حزب المؤتمر الوطني، توريت، ٦ فبراير ٢٠٠٨.

مقابلة أجرتها المؤلفة، موظف حماية، منظمة غير حكومية دولية، جوبا، ٣١ يناير ٢٠٠٨.

من المهم تذكّر فلتن يركز التقرير جغرافياً على الولايتين الاستوائيتين، فإن العديد من المسائل المطروحة هنا لا تقتصر عليهما. انتقاد الجيش الشعبي لتحرير السودان ليس

- خاصاً بالاستوائية أو المناطق التي يسكنها من غير الدينكا. فالكثير من المشاكل تعود جذورها التوتر ما بعد الحرب المحتم بين المدنيين والجنود، ولا يتخذ طابعاً إثنياً إلا لاحقاً. وانتقاد الجيش الشعبي لتحرير السودان لا يعني بالضرورة انتقاداً للحركة الشعبية لتحرير السودان، فالناس في المناطق الشاسعة من السودان قد يتطرقون إلى انهم عانوا من الجيش الشعبي لتحرير السودان، بيد انهم ما يزالون مؤيدين للحركة الشعبية لتحرير السودان.
٢٢. مقابلة أجرتها المؤلفة، طائفة متنوعة من المصادر المحلية، ولايتا شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى، يناير - فبراير ٢٠٠٨.
- وما زال من غير الواضح ان كان المهاجمون أعضاء في الجيش الشعبي لتحرير السودان أو يتظاهرون بذلك.
٢٣. مقابلة أجرتها المؤلفة، طائفة متنوعة من المصادر المحلية، ولايتا شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى، يناير - فبراير ٢٠٠٨.
٢٤. مقابلة أجرتها المؤلفة، مستشار محلي بقضايا الأرض، جوبا، ٣١ يناير ٢٠٠٨. إطار عمل الحكومة المحلية رهن المناقشة من سنة ٢٠٠٦، لكن لم يشرع أي قانون حتى اللحظة. هذا أضعف الحكومة وجعلها من غير اطار عمل أو هيكل ابلاغ، وبالمثل، فإنه لا بد من سن قانون الأرض لحل النزاعات. يتوقع أن يضم القانون الملكية العرفية تمثيلاً مع اتفاقية السلام الشامل التي تنص على أن الأرض تعود للمجتمع.
٢٥. للاطلاع على LIRA في السودان، انظر شوميروس (٢٠٠٧).
٢٦. مقابلة أجرتها المؤلفة، نائب المفوض، لجنة SSDRC، جوبا، ٢٨ يناير ٢٠٠٨.
٢٧. مقابلة أجرتها المؤلفة، مفوض المقاطعة، مقاوي، جوبا، ٧ فبراير ٢٠٠٨.
٢٨. مقابلة أجرتها المؤلفة، امين عام السلوك والتنظيم، حزب المؤتمر الوطني، توريت، ٦ فبراير ٢٠٠٨.
٢٩. مقابلة أجرتها المؤلفة، خبير الأمن الغذائي، جوبا، ٢٥ يناير ٢٠٠٨.
٣٠. مقابلة أجرتها المؤلفة، سكرتير الحركة الشعبية لتحرير السودان لشرق الاستوائية، جوبا، ٥ فبراير ٢٠٠٨.
٣١. مقابلة أجرتها المؤلفة، خبير الأمن الغذائي، جوبا، ٢٥ يناير ٢٠٠٨.
٣٢. مقابلة أجرتها المؤلفة، سكرتير الحركة الشعبية لتحرير السودان لشرق الاستوائية، جوبا، ٥ فبراير ٢٠٠٨.
٣٣. مقابلة أجرتها المؤلفة، امين عام السلوك والتنظيم، حزب المؤتمر الوطني، توريت، ٦ فبراير ٢٠٠٨.
٣٤. مقابلة أجرتها المؤلفة، زعيمة نسائية، جوبا، ١٢ فبراير ٢٠٠٨.
٣٥. مقابلة أجرتها المؤلفة، عدة وكالات عاملة في شرق الاستوائية، ١٣ فبراير ٢٠٠٨.
٣٦. جبهة ضفة النيل الغربية حركة تمرد أوغندية قاتلت ضد حكومة أوغندا من ١٩٩٥ حتى ١٩٩٨. كانت نشطة على طول ضفة النيل الغربية في ضواحي آروا ويامبي ومويو الأوغندية، لكن لديهم قواعد أيضاً في جنوب السودان التي انطلقوا منها في بعض الأحيان إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. حطمت هذه القواعد سنة ١٩٩٨. ويعتقد أن بعضا من مقاتليها السابقين ينشطون في مناطق الحدود. والجهة وجدت نفسها عاقلة في خضم عدة نزاعات مسلحة في تلك المناطق، ومثلما هي الحال مع جيش الرب للمقاومة فقد اتضح الأثر المدمر الذي يمكن ان تلحقه مجموعة تمرد مسلحة بالسكان المدنيين. (مشروع قانون اللاجئين، ٢٠٠٤).
٣٧. مقابلة أجرتها المؤلفة، مصادر أمنية، أبريل ٢٠٠٨.
٣٨. مقابلة أجرتها المؤلفة، شخص محلي في رو-كونا، مارس ٢٠٠٨. الماشية هي أكثر من سلعة، هي عماد الكثير من المجتمعات السودانية. هاتشنسون (١٩٩٦) يقدم شرحاً في محله في ما يتصل بالنوير، إذ يقول أن الامر ليس الماشية أصبحت سلعة، بل أن السلع أصبحت ماشية.
٣٩. مقابلة أجرتها المؤلفة، مسؤولون في الأمم المتحدة/بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، جوبا، فبراير ٢٠٠٨.
٤٠. مقابلة أجرتها المؤلفة، وزير ولائي للزراعة والثروة الحيوانية، توريت، ٤ فبراير ٢٠٠٨.
٤١. ايتون (٢٠٠٨) يجادل بأن التركيز على الاسباب الجذرية يجعل من كثير من عمل السلام المحاول في المنطقة غير ذات صلة بالنسبة للأهالي. إن اتخاذ إجراءات فورية كالتعامل مع الماشية المسروقة قد تكون أكثر
٤٢. مقابلة بحث عن الخلفية، مستشار محلي بشأن قضايا الأرض، جوبا، ٣١ يناير ٢٠٠٨.
٤٣. مقابلة أجرتها المؤلفة، مسؤولون في بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، جوبا، ١٧ مارس ٢٠٠٨.
٤٤. مقابلة أجرتها المؤلفة، موظف حماية، UNHCR، جوبا، ١ فبراير ٢٠٠٨.
٤٥. مقابلة بحث عن الخلفية، مستشار محلي بشأن قضايا الأرض، جوبا، ٣١ يناير ٢٠٠٨.
٤٦. مقابلة أجرتها المؤلفة، مفوض المقاطعة، مقاوي، جوبا، ٧ فبراير ٢٠٠٨.
٤٧. مقابلة أجرتها المؤلفة، موظف حماية كبير، UNHCR، جوبا، ١ فبراير ٢٠٠٨.
٤٨. هذه الحوادث المتأخرة يمكن النظر إليها باعتبارها نموذجاً لتقليد طويل من التوتر بين داخل المجتمعات وخارجها، مثل هذه التوترات على الحدود السودانية - الأوغندية دامت عقوداً. نقاش ألن (١٩٩٤) لدقائق هذه التوترات تقدم فهماً للسياق التاريخي للحوادث الأخيرة.
٤٩. مقابلة أجرتها المؤلفة، موظف حماية، IOM، جوبا، ٢٩ يناير ٢٠٠٨.
٥٠. مقابلة أجرتها المؤلفة، مدير رصد العائدين، منظمة غير حكومية دولية، جوبا، ٢٩ يناير ٢٠٠٨.
٥١. مقابلة أجرتها المؤلفة، موظف حماية، منظمة غير حكومية دولية، جوبا، ٣١ يناير ٢٠٠٨، ومقابلة مع المستشار الأمني لحاكم شرق الاستوائية، توريت، ٤ فبراير ٢٠٠٨.
٥٢. مقابلة أجرتها المؤلفة، سكان بيام كيالا، مقاطعة توريت، ٥ فبراير ٢٠٠٨.
٥٣. مقابلة أجرتها المؤلفة، مسؤولون في الأمم المتحدة/بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، جوبا، فبراير ٢٠٠٨. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية جوبا (٢٠٠٧). عدد القتلى غير مؤكد لفترة معينة، لكن يبدو الآن قد ثبت على رقم ٥٤.
٥٤. مقابلة أجرتها المؤلفة، سكان محليون وخبراء امنيون، ولايتا شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى، فبراير ٢٠٠٨.
٥٥. مقابلة أجرتها المؤلفة، امين عام السلوك والتنظيم، حزب المؤتمر الوطني، توريت، ٦ فبراير ٢٠٠٨.
٥٦. مقابلة أجرتها المؤلفة، ضابط ارتباط للمعلومات المحلية، جوبا، ٣١ يناير ٢٠٠٨.
٥٧. مقابلة أجرتها المؤلفة، موظف حماية، منظمة غير حكومية دولية، جوبا، ٣١ يناير ٢٠٠٨.
٥٨. مقابلة بحث عن الخلفية، الاستخبارات العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا فبراير ٢٠٠٨.
٥٩. مقابلة أجرتها المؤلفة، سكرتير ولائي للحركة الشعبية لتحرير السودان لشرق الاستوائية، توريت، ٥ فبراير ٢٠٠٨.
٦٠. مقابلة أجرتها المؤلفة، خبير أمن غذائي، جوبا، ٢٥ يناير ٢٠٠٨.
٦١. مقابلة أجرتها المؤلفة، مدير مكتب CSAC، جوبا، ٢٨ يناير ٢٠٠٨.
٦٢. قابلة أجرتها المؤلفة، امرأة من غامبو، ٣٠ يناير ٢٠٠٨.



١٢٤. مقابلة أجرتها المؤلفة، مفوض المقاطعة، مقاوي، ٧ فبراير ٢٠٠٨.

١٢٥. تحولت قرية أوييني - كيبول في سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إلى محور مهم في أعقاب عودة اللاجئين من أوغندا وتشكيل مركز تدريب تابع للجيش الشعبي لتحرير السودان له آلاف رجل.

١٢٦. مقابلة أجرتها المؤلفة، سياسي محلي، توريت، ٤ فبراير ٢٠٠٨.

١٢٧. مقابلات بحث عن الخلفية، مصادر عسكرية متنوعة، جوبا، يونيو ٢٠٠٦.

١٢٨. مقابلة أجرتها المؤلفة، مدير رصد العائدين، منظمة غير حكومية دولية، جوبا، ٢٩ يناير ٢٠٠٨.

١٢٩. مقابلة أجرتها المؤلفة، نائب قائد الوحدة المشتركة المدمجة، توريت، ٤ فبراير ٢٠٠٨.

١٣٠. مقابلة أجرتها المؤلفة، فنسنت أوتي، ري - كوانغبا، ١٣ يوليو ٢٠٠٧.

١٣١. مقابلة مع المستشار الأمني لمحاكم شرق الاستوائية، توريت، ٤ فبراير ٢٠٠٨.

١٣٢. مقابلة أجرتها المؤلفة، رائد في الجيش الشعبي، حاميات بانيكوارا، ٥ فبراير ٢٠٠٨.

١٣٣. مقابلات أجرتها المؤلفة، مسؤولون في الأمم المتحدة/بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، جوبا، فبراير ٢٠٠٨.

١٣٤. مقابلة أجرتها المؤلفة، صاحب متجر، مقاوي، ٦ فبراير ٢٠٠٨.

١٣٥. مقابلات أجرتها المؤلفة، مصادر أمنية محلية، الاستوائية الوسطى، ١٢ فبراير ٢٠٠٨.

١٣٦. مقابلة أجرتها المؤلفة، تاجر محلي، مقاوي، ٧ فبراير ٢٠٠٨.

١٣٧. الكلمة الأشولية «Ocol» (كما تكتب أشول لعكس اللفظ الصحيح) ذات دلالة قوية، ومن أكثر الطع الأدبية شهرة في الأدب الأشولي هما قصيدتان للشاعر المولود في غولو أوكوت ببياتك «اغنية لوينو» و«اغنية أكلول». تبين القصيدتان الطويلتان التوترات بيت التقليد (الافريقي) والحداثة (الاوروبية). تروى

القصيدة على شكل حوار بين زوج وزوجة، واكل هو اسم صوت الذكر في القصيدتين (ببياتك، ١٩٨٤).

١٣٨. مقابلة أجرتها المؤلفة، رجل محلي، تور، ٢١ ابريل ٢٠٠٨.

١٣٩. مقابلة أجرتها المؤلفة، رجل محلي، تور، ٣١ مارس ٢٠٠٨.

١٤٠. مقابلات أجرتها المؤلفة، مصادر أمنية محلية، الاستوائية الوسطى، ١٢ فبراير ٢٠٠٨.

١٤١. مقابلة أجرتها المؤلفة، مصادر أمنية، جنوب السودان، يونيو ٢٠٠٨.

١٤٢. مقابلة أجرتها المؤلفة، مصادر أمنية، جوبا، يونيو ٢٠٠٨.

١٤٣. مقابلة أجرتها المؤلفة، قائد قاعدة للجيش الشعبي، مقاوي، ٧ فبراير ٢٠٠٨.

١٤٤. مقابلة أجرتها المؤلفة، ضابط ارتباط للمعلومات المحلية، جوبا، ٣١ يناير ٢٠٠٨.

١٤٥. مقابلة أجرتها المؤلفة، رائد في الجيش الشعبي، حاميات بانيكوارا، ٥ فبراير ٢٠٠٨.

١٤٦. مقابلات أجرتها المؤلفة، مسؤولون في الأمم المتحدة/بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، جوبا، فبراير ٢٠٠٨.

١٤٧. مقابلة أجرتها المؤلفة، مفوض الشرطة، توريت، ٦ فبراير ٢٠٠٨.

١٤٨. مقابلة أجرتها المؤلفة، خبير أمن غذائي، جوبا، ٢٥ يناير ٢٠٠٨.

١٤٩. مقابلة أجرتها المؤلفة، مستشارون أمنيون، جوبا، ٢٩ يناير ٢٠٠٨.

١٥٠. مقابلة أجرتها المؤلفة، سكرتير ولائي الحركة الشعبية لتحرير السودان لشرق الاستوائية، توريت ٥ فبراير ٢٠٠٨.

١٥١. مقابلة أجرتها المؤلفة، مدير رصد العائدين، منظمة غير حكومية دولية، جوبا، ٢٩ يناير ٢٠٠٨.

١٥٢. مقابلة أجرتها المؤلفة، ضابط ارتباط للمعلومات المحلية، جوبا، ٣١ يناير ٢٠٠٨.

١٥٣. مقابلة أجرتها المؤلفة، مدير مكتب CSAC،

## ثبت المراجع

جوبا، ٢٨ يناير ٢٠٠٨.

١٥٤. مقابلة أجرتها المؤلفة، مدير مكتب CSAC، جوبا، ٢٨ يناير ٢٠٠٨.

١٥٥. قابلة أجرتها المؤلفة، نائب المفوض، لجنة SSDDRC، جوبا، ٢٨ يناير ٢٠٠٨.

١٥٦. مقابلة أجرتها المؤلفة، مدير مكتب CSAC، جوبا، ٢٨ يناير ٢٠٠٨.

Abdel Salam, A. H. and Alex de Waal. 2001. *The Phoenix State: Civil Society and the Future of Sudan*. Trenton: Red Sea Press.

Allen, Tim. 1989. 'Full circle? An overview of Sudan's southern problems since independence.' *Northeast African Studies*, Vol. 11, No. 2, pp. 41-66.

—. 1994. 'Ethnicity and tribalism on the Sudan-Uganda border.' In K. Fukui and J. Markakis, eds. *Ethnicity and Conflict in the Horn of Africa*. London: James Currey, pp. 112-139.

Badal, Raphael. 1994. 'Political cleavages within the Southern Sudan: an empirical analysis of the re-division debate.' In S. Harir and T. Tvedt, eds. *Short-Cut to Decay: The Case of the Sudan*. Uppsala: Nordiska Afrikaintitutet, pp. 105-23.

Branch, Adam and Zachariah Cherian Mampilly. 2005. 'Winning the war, but losing the peace? The dilemma of SPLM/A civil administration and the tasks ahead.' *Journal of Modern African Studies*, Vol. 43, No. 1, pp. 1-20.

Bure, Benaiah Yongo. 2005. 'Peace dividend and the Millennium Development Goals in Southern

Sudan.' Discussion Paper No. 36 in K. Wohlmuth, ed. *Sudan Economy Research Group Discussion Papers*. Bremen: Institute for World Economics and International Management, Universität Bremen.

Burns, Regina and Margie Buchanan-Smith. 2004. *Armed Violence and Poverty in Southern Sudan: A Case Study for the Armed Violence and Poverty Initiative*. Bradford: Pact Sudan and Centre for International Cooperation and Security, University of Bradford.

Dak, James Gatdet. 2008a. 'South Sudan vice president warns communities to disarm.' *Sudan Tribune* (Juba). 10 February.

—. 2008b. 'South Sudan soldiers responsible for Equatoria's killing, not LRA-Machar.' *Sudan Tribune* (Juba). 14 March.

—. 2008c. 'South Sudan govt surrenders additional powers to states.' *Sudan Tribune* (Juba). 14 March.

Deng, Francis M. 2006. *Customary Law in the Cross-Fire of Sudan's War of Identities*. Washington, DC: United States Institute of Peace.

Eaton, Dave. 2008. 'The business of peace: raiding and peace work along the Kenya-Uganda border (Part II).' *African Affairs*, Vol. 107, No. 427, pp. 243-59.

Sudan's Juba to a halt.' 29 September.  
— —. 2008. 'Uganda rebel Kony "headed to Sudan-Congo border".' 30 March.  
Saferworld. 2008. 'Southern Sudanese civil society meet to discuss community security and arms control.' 14 March.  
Schomerus, Mareike. 2007. *The Lord's Resistance Army in Sudan: A History and Overview*. HSBA Working Paper No. 8. Geneva: Small Arms Survey. September.  
Simonse, Simon. 1992. *Kings of Disaster: Dualism, Centralism and the Scapegoat King in Southeastern Sudan*. Leiden: Brill.  
Small Arms Survey. 2007. *Anatomy of civilian disarmament in Jonglei: recent experiences and implications*. HSBA Issue Brief No. 3 (2nd edition). Geneva: Small Arms Survey. February.  
— —. 2008. *Neither 'joint' nor 'integrated': the Joint Integrated Units and the future of the CPA*. HSBA Issue Brief No. 10. Geneva: Small Arms Survey. March.  
Sudan Tribune (Juba). 2005. 'Sudan's SPLA attacks Uganda's LRA.' 16 September.  
— —. 2007. 'Sudan's police say illegal weapons operation was successful.' 13 September.  
— —. 2008. 'Traditional leader says South Sudan govt undermines their role.' 1 February.  
Sudan Vision (Khartoum). 2007. 'SPLM intelligence in Equatoria launches wide arrests against NCP elements.' 4 October.  
Sunday Monitor (Kampala). 2006. 'South Sudan, Ugandan says Sudanese Army created a new LRA.' 6 November.  
Taban, Hamid and Peter Eichstaedt. 2008. 'Uganda rebels cleared of Sudan attacks.' Institute for War and Peace Reporting. 17 March.  
< h t t p : / / w w w . i w p r . n e t / ?p=acr&s=f&o=343447&apc\_state=henh>

Sudan.' Africa, Vol. 77, No. 4, pp. 535–58.  
— —. 2007b. 'The poison in the ink bottle: poison cases and the moral economy of knowledge in 1930s Equatoria, Sudan.' *Journal of Eastern African Studies*, Vol. 1, No. 1, pp. 34–56.  
Lesch, Ann. 1998. *The Sudan: Contested Identities*. Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press.  
Lodiong, Anthony. 2007. 'Governor: disarmament now a must.' Juba Post. 30 August.  
Oduho, Ohiyok D. 2007. 'Cattle raiders kill 54 in Sudan's Eastern Equatoria.' Sudan Tribune (Juba). 13 May.  
Pact Sudan. 2008. *Report from Eastern Equatoria State on Community Conflicts*. Juba: Pact Sudan. February.  
Pantuliano, Sara. 2007. *The Land Question: Sudan's Peace Nemesis*. Humanitarian Policy Group Working Paper. London: Overseas Development Institute. December.  
Paterno, Steve. 2007. 'August 18th, a national day for South Sudan.' Sudan Tribune (Juba). 31 August.  
p'Bitek, Okot. 1984. *Song of Lawino and Song of Ocol*. London: Heinemann. (Previously published in 1966 and 1967.)  
Peace and Reconciliation Committee. 2007. *Report of the Peace and Reconciliation Committee Mission to Kapoeta: Toposa–Didinga Massacre in Eastern Equatoria State*. Juba: Republic of the Sudan, Government of Southern Sudan, and Southern Sudan Legislative Assembly. 4–5 July.  
Refugee Law Project. 2004. *Negotiating Peace: Resolution of Conflicts in Uganda's West Nile Region*.  
Refugee Law Project Working Paper No. 12. Kampala: Refugee Law Project. June.  
Reuters. 2007. 'Gun crackdown brings South

peace process.' Africa Briefing. Nairobi and Brussels: ICG. 10 February.  
IRIN. 2007. 'Sudan: allegations of sexual abuse reveal weak monitoring and investigation.' Juba. 3 January.  
Johnson, Douglas. 1998. 'The Sudan People's Liberation Army and the problems of factionalism.' In C. Clapham, ed. *African Guerrillas*. Oxford: James Currey, pp. 53–72.  
— —. 2003. *The Root Causes of Sudan's Civil Wars*. Oxford: James Currey.  
— — and Gerard Prunier. 1993. 'The foundation and expansion of the Sudan People's Liberation Army.' In M. W. Daly and A. A. Sikainga, eds. *Civil War in the Sudan*. London: British Academic Press.  
Jok, Jok Madut and Sharon E. Hutchinson. 1999. 'Sudan's prolonged second civil war and the militarization of Nuer and Dinka ethnic identities.' *African Studies Review*, Vol. 42, No. 2, pp. 125–45.  
Juba Post. 2007. 'MPs deliberate woes of Central Equatoria State.' 19 October.  
— —. 2008a. 'NCP begins campaign in South Sudan.' 4 January.  
— —. 2008b. 'LRA accuses Museveni of insecurity in South Sudan.' 22 February.  
Kaldor, Mary. 2007. *New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era*. 2nd edition. Stanford: Stanford University Press.  
Kurimoto, Eisei and Simon Simonse. 1998. *Conflict, Age and Power in North East Africa: Age Systems in Transition*. Oxford: James Currey.  
Leitch, Robert A., Aleu Akechak Jok, and Carrie Vandewint. 2004. *A Study of Customary Law in Contemporary Southern Sudan*. Nairobi: World Vision International.  
Leonardi, Cherry. 2007a. 'Violence, sacrifice and chiefship in Central Equatoria, Southern

EDF (Equatoria Defence Force). 2004. 'Press release from Equatoria Defence Force, 13 April 2004.'  
Sudan Tribune (Juba). 14 April.  
El-Bushra, Judy and Ibrahim M. G. Sahl. 2005. *Cycles of Violence, Gender Relations and Armed Conflict*. Nairobi: ACORD (Agency for Co-operation and Research in Development).  
EPE, ESI, and UNCONA (Equatoria Professionals in Europe, Equatoria Solidarity International, and Union of the Nuer Community in North America). 2007. 'The SPLA is an army of occupation and land grabbing.' Sudan Tribune (Juba). 18 February.  
Fitzgerald, Mary Anne. 2002. *Throwing the Stick Forward: The Impact of War on Southern Sudanese Women*. New York: UNIFEM and UNICEF.  
Garang, Ngor Arol. 2007. 'Governor appeals to refugees to return.' Juba Post. 28 October.  
GoU and LRA/M (Government of Uganda and Lord's Resistance Army/Movement). 2007. *Cessation of Hostilities Agreement between the Government of the Republic of Uganda and the Lord's Resistance Army/Movement*. Juba.  
— —. 2008. *Agreement on Disarmament, Demobilisation and Reintegration*. Juba. 29 February.  
Holt, Kate and Sarah Hughes. 2007. 'Rape allegations faced by U.N. in South Sudan.' Daily Telegraph (London). 3 January.  
HRW (Human Rights Watch). 1994. *Civilian Devastation: Abuses by All Parties in the War in Southern Sudan*. New York: Human Rights Watch.  
Hutchinson, Sharon E. 1996. *Nuer Dilemmas: Coping with Money, War and the State*. Berkeley: University of California Press.  
ICG (International Crisis Group). 2003. 'Sudan's oilfields burn again: brinkmanship endangers the

2 February.  
 ——. 2008c. 'Three Ugandan rebels killed during shootout in Sudan's Central Equatoria.' Sudan Tribune. 11 February.  
 ——. 2008d. 'Gunmen abduct 17 civilians from Sudan's Central Equatoria.' Sudan Tribune.  
 21 March.  
 Wasike, Alfred and Raymond Baguma. 2008. 'Uganda: LRA rebels abduct 80 in Central Africa.' New Vision (Kampala). 13 March.  
 WFP (World Food Programme). 2006. Sudan Annual Needs Assessment. Khartoum: WFP.  
 Wheeler, Skye. 2008. 'Attacks on aid staff hinder work in South Sudan.' Reuters. 9 May.  
 Young, John. 2003. 'Sudan: liberation movements, regional armies, ethnic militias and peace.' Review of African Political Economy, Vol. 30, No. 97, pp. 423–34.

3 February.  
 ——. 2007d. 'Sudan's Greater Equatoria conference discusses security, LRA.' Sudan Tribune.  
 1 March.  
 ——. 2007e. 'Former SPLA soldiers are source of insecurity—governor.' Sudan Tribune. 3 March.  
 ——. 2007f. 'Eastern Equatorians flee villages as Ugandan rebels resurface.' Sudan Tribune. 15 March.  
 ——. 2007g. 'WFP activities slammed in Sudanese Eastern Equatoria.' Sudan Tribune. 16 March.  
 ——. 2007h. 'Ugandan LRA kills one, displaces 3256 people in Sudan's Equatoria.' Sudan Tribune. 20 March.  
 ——. 2007i. 'Nepotism, corruption, devouring Eastern Equatoria—ex-minister.' Sudan Tribune. 29 March.  
 ——. 2007j. 'SPLM risks losing Eastern Equatoria State to NCP.' Sudan Tribune. 20 April.  
 ——. 2007k. 'South Sudan lawmakers probe tribal violence in Eastern Equatoria.' Sudan Tribune. 31 May.  
 ——. 2007l. 'Toposa MP calls for disarmament in South Sudan's Eastern Equatoria.' Sudan Tribune. 23 July.  
 ——. 2007m. 'Eastern Equatoria official pledges to end insecurity problems.' Sudan Tribune. 13 August.  
 ——. 2007n. 'South Sudan speaker urges more active role for Equatorians in police and prisons.' Sudan Tribune. 12 November.  
 ——. 2008a. 'Four killed in rebel LRA attack against Sudan's Kajo Keji.' Sudan Tribune. 1 February.  
 ——. 2008b. 'Sudan's Equatoria speaker urges to suspend Uganda peace talks.' Sudan Tribune.

The People of Acholi, Madi, Southern Bari, Lotuho, Lokoya, and Lulubo. 2006. Reconciliation With the Ugandans. Juba and Ri-Kwangba. July.  
 UN OCHA (UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs) Emergency Response and Preparedness. 2008. Summary Findings on Armed Attacks in Nyepo Payam, Kajo Keji County, Eastern Equatoria. Juba: UN OCHA. 2 February.  
 UN OCHA Juba. 2007. Humanitarian Action, Recovery, and Development in Southern Sudan. Weekly Bulletin: 21–27 May 2007. Juba.  
 UNHCR (UN High Commissioner for Refugees). 2007. '120,000 Sudanese refugees set to return to Eastern Equatoria.' Sudan Tribune (Juba). 17 May.  
 UNJLC (UN Joint Logistics Centre) Juba. 2007a. Map Eastern Equatoria. Juba: UNJLC.  
 ——. 2007b. Map Central Equatoria. Juba: UNJLC.  
 UNMIS (United Nations Mission in Sudan). 2008. UNMIS News Bulletin: January 29, 2008. UNMIS. 29 January.  
 UNMIS, South Sudan Peace Commission, UN OCHA, and Sudan Council of Churches. 2007. Brief Notes on the Outstanding Tribal Differences in Sector 1. (Cases of Central and Eastern Equatoria States). Juba.  
 Vuni, Isaac. 2007a. '30 killed in Sudan's Eastern Equatoria after Ugandan LRA attacks.' Sudan Tribune. 16 January.  
 ——. 2007b. 'Eastern Equatoria: aid NGOs urged to refrain from insecurity warnings.' Sudan Tribune. 1 February.  
 ——. 2007c. 'Four murderers escape from police custody in S. Sudan's Torit.' Sudan Tribune.



# منشورات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

## تقارير السودان

العدد ١، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦

تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦

المجموعات المسلحة في السودان: قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦

دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦

لا حوار ولا تعهدات: أخطار الأجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦

اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، فبراير/شباط ٢٠٠٦

عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، فبراير/شباط ٢٠٠٧

الأسلحة والنفط ودارفور: تطور العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

الإستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، شباط/فبراير ٢٠٠٨

تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، آذار/مارس ٢٠٠٨

لا «مشتركة» ولا «مدمجة»

الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

العدد ١١، أيار/مايو ٢٠٠٨

حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة و أنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، آب / أغسطس ٢٠٠٨

الإنجراف الى الحرب: إنعدام الأمن و العسكرة في جبال النوبة

## أوراق العمل الخاصة بالسودان

العدد ١، نوفمبر/كانون الأول ٢٠٠٦

قوات دفاع جنوب السودان عشية إعلان جوبا

العدد ٢، فبراير/شباط ٢٠٠٦

العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل

العدد ٣، مايو/أيار ٢٠٠٦

جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش

العدد ٤، مايو/أيار ٢٠٠٦

حدود صورية فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان

العدد ٥، يونيو/حزيران ٢٠٠٦

الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض

العدد ٦ يوليو/تموز ٢٠٠٧

انقسموا هزموا: تشظي الجماعات المتمردة في دارفور، بقلم فكتور تانر وجيروم توبيانا

العدد ٧ يوليو/تموز ٢٠٠٧

توترات الشمال – الجنوب وأفاق العودة إلى الحرب، بقلم جون يونغ

العدد ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧

# منشورات مسح الأسلحة الصغيرة الدورية

جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات  
بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧

المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية:  
استعراض وتحليلات بقلم جون يونغ

العدد ١٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧

ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع  
الشعبي بقلم ياغو سالمون

العدد ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧

العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: حالة  
جونجلي بقلم ريتشارد غارفيلد

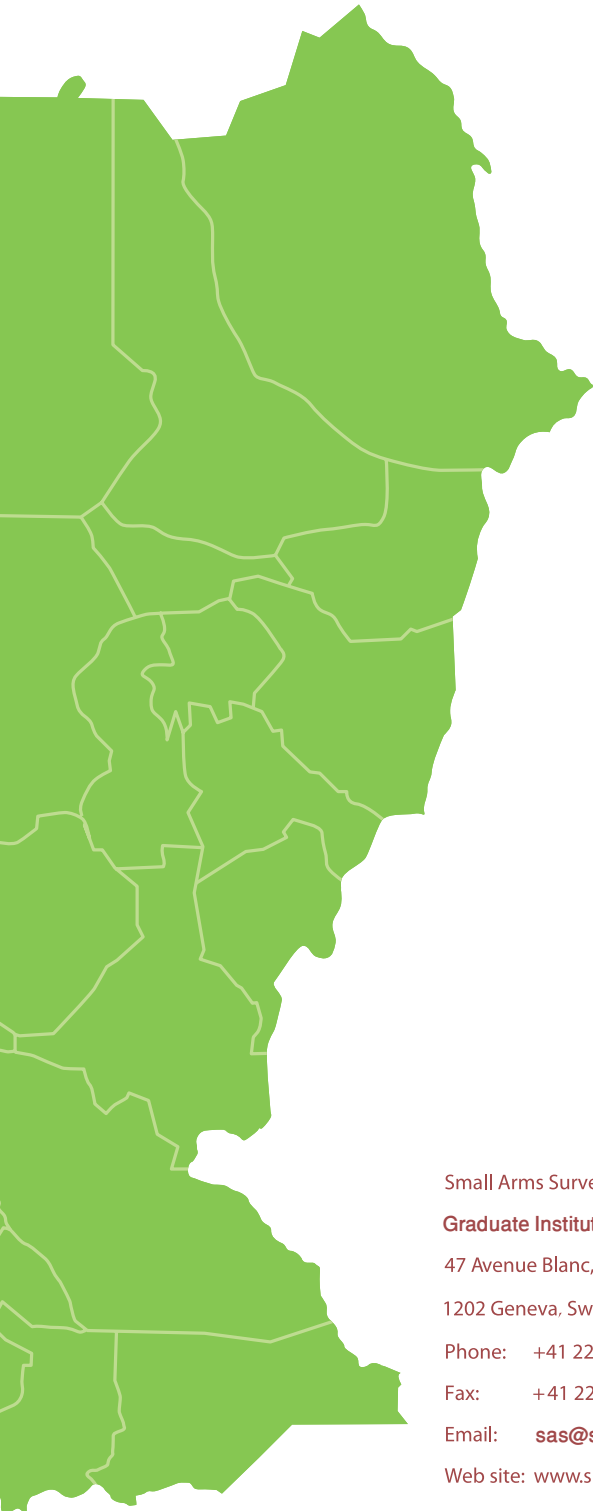
العدد ١٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٨

حرب تشاد - السودان بالوكالة و«دارفور» تشاد:  
الخيال والحقيقة، بقلم جبروم توبيانا

1. *Re-Armament in Sierra Leone: One Year After the Lomé Peace Agreement*, by Eric Berman, December 2000
2. *Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes*, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001
3. *Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia*, by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001
4. *Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency*, by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002
5. *Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America*, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002
6. *Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia*, by Spyros Demetriou, November 2002
7. *Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons*, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002
8. *Small Arms in the Pacific*, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003
9. *Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen*, by Derek B. Miller, May 2003
10. *Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles*

- in the Russian Federation, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003
11. *In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka*, by Chris Smith, October 2003
  12. *Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation*, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8 (first printed as *Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?*, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004)
  13. *Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe*, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1
  14. *Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration*, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0
  15. *Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities*, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4
  16. *Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe*, by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2
  17. *Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges*, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9
  18. *Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand*, by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5
  19. *A Guide to the US Small Arms Market*,

- Industry, and Exports, 1998-2004*, by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7
20. *Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective*, by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, ISBN 2-8288-0090-3



Small Arms Survey

**Graduate Institute of International and Development Studies**

47 Avenue Blanc,

1202 Geneva, Switzerland

Phone: +41 22 908 5777

Fax: +41 22 732 2738

Email: [sas@smallarmssurvey.org](mailto:sas@smallarmssurvey.org)

Web site: [www.smallarmssurvey.org](http://www.smallarmssurvey.org)